كلية التجـــارة
الدراسات العليا
قسم المحـاسبة

# قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الأداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة

مقدمة من

الباحث / جمال كامل محمد عبد الرحيم

اشراف

أ. د / سيد عبد الفتاح صالح
أستاذ المحاسبة المالية
وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

أ. د / احمد زكى حسين
أستاذ المحاسبة والمراجعة
رئيس قسم المحاسبة

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً ﴾

صدق الله العظيم

[ سورة النساء، الآية ١١٣]

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾

صدق الله العظيم

[ سورة الحجرات، الآية ٦ ]

# لجنة الفحص والحكم

السيد الأستاذ الدكتور/ **سامي معروف عبد الرحيم** **رئيساً**

أستاذ المحاسبة الخاصة

كلية التجارة – جامعة قناة السويس

السيد الأستاذ الدكتور/ **طارق عبد العال حماد** **عضواً**

أستاذ المحاسبة المالية

عميد كلية التجارة – جامعة عين شمس

السيد الأستاذ الدكتور/ **سيد عبد الفتاح صالح** **مشرفاً وعضواً**

أستاذ المحاسبة المالية

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

كلية التجارة – جامعة قناة السويس

السيد الأستاذ الدكتور/ **أحمد زكى حسين** **مشرفاً وعضواً**

أستاذ المراجعة

رئيس قسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة قناة السويس

# شكر و تقدير

الحمد لله والشكر لله أولا وأخيراً على أفضاله، ونعمه التي لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على سيد الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

يتقدم الباحث بوافر الشكر والتقدير لأستاذه الفاضل الأستاذ الدكتور/ **سيد عبد الفتاح صالح**، أستاذ المحاسبة المالية – وكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث- جامعة قناة السويس، والذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه الرسالة، فلقد كان رحب الصدر، صبوراً على الباحث، كما كان لتوصيات سيادته بالغ الأثر في إثراء البحث، ولا يسع الباحث إلا أن يتوجه إلى الله العلي القدير بالدعاء أن يجزيه خير الجزاء، وأن يديم عليه الصحة والعافية.

كما يتقدم الباحث بوافر الشكر والتقدير لأستاذه الفاضل الأستاذ الدكتور/ **احمد زكى حسين**، أستاذ المراجعة – رئيس قسم المحاسبة – المشرف على عمادة الكلية – كلية التجارة - جامعة قناة السويس، والذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه الرسالة، فلقد كان رحب الصدر، صبوراً على الباحث، كما كان لتوصيات سيادته بالغ الأثر في إثراء البحث، ولا يسع الباحث إلا أن يتوجه إلى الله العلي القدير بالدعاء أن يجزيه خير الجزاء، وأن يديم عليه الصحة والعافية.

كما يتشرف الباحث بأن يقدم خالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ **سامي معروف عبد الرحيم**، أستاذ المحاسبة الخاصة – كلية التجارة – جامعة قناة السويس - لتفضله بالموافقة على رئاسة لجنة المناقشة والحكم على البحث، جزاه الله خير الجزاء، وأدام الله على سيادته الصحة والعافية.

كما يسعد الباحث أن يتوجه بالشكر للسيد الأستاذ الدكتور/ **طارق عبد العال حماد**، أستاذ المحاسبة المالية – عميد كلية التجارة – جامعة عين شمس، لتفضله بالموافقة على الاشتراك في المناقشة والحكم على البحث.

**جزاهم الله جميعاً خيراً**
**والله ولى التوفيق؛؛**

# إهـــــداء

الى روح أبى
الحاضرة الطاهرة

الى روح جنودنا الشهداء
الابرار من القوات المسلحة
والشرطة

الى زوجتى ونور
عينى متعها الله
بالصحة والعافية

# فهرس البحث

## المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة البحث | ٢ |
| مشكلة البحث | ٣ |
| الدراسات السابقة | ٦ |
| هدف البحث | ١٤ |
| أهمية البحث | ١٥ |
| فروض البحث | ١٥ |
| حدود البحث | ١٦ |
| منهج البحث | ١٦ |
| خطة البحث | ١٧ |
| **الفصل الأول**<br>**طبيعة المؤشر المصرى لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة** | ١٨- ٦٤ |
| مقدمة | ١٩ |
| - مفهوم التنمية المستدامة | ٢١ |
| - مجالات وابعاد التنمية المستدامة | ٢٤ |
| - مبادئ وجوانب التنمية المستدامة في الشركات | ٢٥ |
| - خطوات ومراحل التنمية المستدامة فى الشركات | ٣٠ |
| - الأنشطة ذات الأثر على التنمية المستدامة فى الشركات | ٣٤ |
| - مجالات المسئولية البيئية والاجتماعية للمنشأة | ٣٥ |
| - تقارير التنمية المستدامة فى الشركات | ٤٠ |
| - مداخل تطوير المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات | ٤٦ |
| - القياس المحاسبي للتنمية المستدامة في الشركات | ٤٧ |
| - المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة | ٤٨ |
| - خلاصة الفصل الأول | ٦٢ |
| **الفصل الثاني**<br>**الدراسة الميدانية** | ٦٥- ١٠٩ |
| - تمهيد | ٦٦ |

| | |
|---|---|
| – إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي | ٦٦ |
| أ– مرحلة إدخال ومعالجة البيانات | ٦٦ |
| ب– مرحلة الإحصاءات الوصفية | ٦٧ |
| ج– الأساليب الإحصائية المستخدمة | ٦٨ |
| د– ثبات وصدق المحتوى لمتغيرات البحث | ٦٩ |
| – توصيف عينة البحث | ٧٠ |
| أ– الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموجرافية | ٧٠ |
| ب– الإحصاء الوصفي للمتغيرات البحثية المستقلة والتابعة | ٧٢ |
| – إختبار إعتدالية توزيع مؤشرات مؤشرات خصائص الشركات | ٧٩ |
| أ– اختبار صحة الفروض البحثية | ٨٠ |
| أ/١ الفرض البحثى الأول | ٨٠ |
| أ/٢ الفرض البحثى الثاني | ٨٧ |
| أ/٣ الفرض البحثى الثالث | ٩٤ |
| أ/٤ الفرض البحثى الرئيسى | ١٠١ |
| – خلاصة الفصل الثاني | ١٠٩ |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثالث**<br>**الضبط والقياس المالى للشركات** | ١١٠– ١٤٥ |
| – مقدمة | ١١١ |
| – مفهوم وقياس الأداء المالى فى الشركات | ١١١ |
| ١– مفهوم الأداء المالى | ١١١ |
| ٢– معايير الأداء المالى | ١١٢ |
| ٣– قياس الأداء المالى | ١١٣ |
| ٤– العوامل المؤثرة على الأداء المالى للشركات | ١١٦ |
| – العلاقة بين المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والأداء المالى فى الشركات | ١٢٣ |
| ١– تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات | ١٢٣ |
| ٢– المسئولية عن التنمية الاجتماعية | ١٣٠ |
| ٣– المسئولية عن التنمية البيئية | ١٣٧ |
| – خلاصة الفصل الثالث | ١٤٣ |
| – **الخلاصة والنتائج والتوصيات** | ١٤٦– ١٥٢ |
| – **المراجع** | ١٥٣– ١٦٨ |

| | |
|---|---|
| – المراجع باللغة العربية | ١٥٤ |
| – المراجع باللغة الأجنبية | ١٦٢ |
| ملاحق البحث | ١٦٩ |

# المقدمـة

**مقدمة البحث**

يواجه العالم في الوقت الحاضر مع نموذج التنمية الحالي مشكلتين رئيسيتين تتمثل الأولى في أن الكثير من الموارد الطبيعية والتي نعتبر أن وجودها من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، والثانية هي مشكلة التلوث المتزايد التي تعانى منه بيئتنا في الوقت الحاضر والناتج عن الكم الكبير من المخلفات الضارة التي ننتجها، ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المتزايدة للتفكير في صياغة نموذج آخر للتنمية يحافظ على الموارد الطبيعية الموجودة للأجيال القادمة، ويقلل من المخلفات والانبعاثات الضارة وفيما عرف بعدها "بالتنمية المستدامة" Sustainable Development وقد تم اعتماد مصطلح التنمية المستدامة من قبل المجتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢ بمعنى "تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه".

وتعتبر الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين هي فكرة التنمية المستدامة، ومفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات، ومتنوع المعاني، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوبًا لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية [١].

وقد أدركت الحكومة المصرية أهمية تبني وإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة لإحداث التناغم بين السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية ومكونات البيئية المتنوعة في الدولة، وذلك بهدف توفير تنمية اقتصادية واجتماعية رشيدة متوافقة بيئيًا في صالح الأجيال القادمة. لذا فقد تم تشكيل لجنة للتنمية المستدامة تتعاون مع جميع الأطراف الأخرى المعنية من أجل وضع إستراتيجية مشتركة لعملية التنمية المستدامة.

وتتولى اللجنة عدة مهام تتمثل في اعتماد السياسات الوطنية للتنمية المستدامة ودمج قضايا البيئة في قطاعات التنمية والخدمات، ومراجعة وإقرار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى التصديق على خطط ومتطلبات تقديم الدعم الفني لجميع الجهات الوطنية المعنية بتحقيق

---

[١] – عمر الحسيني عبد السلام، غادة فاروق حسن، "تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية ولدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة"، المؤتمر العربي الإقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية، **الهيئة العامة للتخطيط العمراني**، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٣.

التنمية المستدامة، والتقييم والتصديق على خطط العمل والتمويل المقترحة من الأمانة الفنية طبقا لأولويات خطط العمل الوطنية، وتحديد مكانة مصر في مجال التنمية المستدامة على مستوى المنظمات ذات العلاقة[١].

**مشكلة البحث**

تطور مفهوم مسئولية الشركات بشكل ملحوظ في بداية القرن الحالي، حتى أصبحت تمثل التزاما على شركات القطاع الخاص بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين والعملاء والموردين والمساهمين والمجتمع ككل لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يحقق أهداف المساهمين ويخدم التنمية المستدامة في آن واحد.

ولم يعد تقييم الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية يعتمد على ربحيتها فقط، كما لم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، ومن أبرز هذه المفاهيم مفهوم "مسئولية الشركات" فقد أصبح دور شركات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وقد أدركت الشركات المقيدة بالبورصة أنها غير معزولة عن البيئة المحيطة، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة [٢].

ويوصف المحتوى المعلوماتى للإفصاح عن المؤشر المصري لمسئولية الشركات بأنه مجموعة من المعلومات التي تحاول إدارة البورصة أن ترسلها إلى مختلف الأطراف المعنية بالشركة وخاصة المستثمرين في الأوراق المالية بشأن مستوى الحوكمة والأداء البيئي والأداء الاجتماعي وحقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس يوفر المحتوى المعلوماتى لمؤشر مسئولية الشركات توقعات الإدارة بالأداء المستقبلي للشركة، في ظل الاستجابة السريعة لأسعار الأسهم السوقية، على فرض وجود

---

[١] – اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، "نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"، وزارة الدولة لشئون البيئة، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧.

[٢] –د. فؤاد محمد عيسى،"" المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر : دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات "" المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات، وزارة الاستثمار ، القاهرة ، مارس، ٢٠١٠ ،ص١-٤٠.

مجموعة من محللي الأستثمار المالي على وعي بدلالة الإشارات التي تعكسها قدرة الأداء الحالي على التنبؤ بالأداء المستقبلي.

ويستند مؤشر مسئولية الشركات على نظرية أصحاب المصالح The Stakeholders theory، والتي تنص على أن الهدف الأساسي لمنظمات الأعمال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل شخص أو جماعة تبدى أهتماما بالعمليات التي تقوم منظمات الأعمال بتنفيذها لتحقيق أهدافها مثل حملة الأسهم والمقرضين والموردين والعملاء والعاملين والمجتمع ككل.

وطبقاً لهذه الحقائق تبرز مشكلة المواءمة بين النظرية والتطبيق. فعلى صعيد النظرية، تظهر مشكلة تكاليف الوكالة التي تتلخص في سلوك الإدارة وقدرتها على تحقيق مصلحة المساهمين في أستقرار الشركة ومعدلات نموها المتوقعة من خلال ترجمة هذا السلوك في المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية للشركة، هذا بجانب أن المحتوى المعلوماتى للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات تفقد قيمتها في ظل فرضية السوق الكفء لأنه لا يمكن تحقيق ميزة معلوماتية لأي من المتعاملين في السوق [١].

أما على صعيد التطبيق فإن المشكلة في معالمها تصبح أكثر تشابكاً لوجود أطرافاً متعددة من المستثمرين في الأوراق المالية تختلف قدراتها في التعبير الدقيق للإشارات التي ترسلها الإدارة بالتقارير المالية للشركة، وعلى تحويل تلك الإشارات إلى معلومات ذات قيمة اقتصادية يعول عليها في تقييم المحتوى المعلوماتى لمسئولية الشركات عند أي تعديل للأسعار السوقية في بورصة الأوراق المالية. عندها تظهر أخطاء التنبؤ ويتولد ما يعرف بالأرباح المفاجئة، وبالتالي فإن التقارير المالية تهدف إلى التقرير عن وكالة الإدارة التي تحمل مسئوليتين الأولى تجاه المساهمين والثانية تجاه المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية، ولذلك فإن الرسالة المحاسبية تمتد لتشمل الإفصاح الاختياري عن الأنشطة البيئية والمسئولية الاجتماعية ومستوى حوكمة الشركات المقيدة في البورصة [٢].

وقد أطلقت البورصة المصرية بالتعاون مع مؤسسة ستاندرد أند بورز ومركز المدريين المصري في ٢٣ مارس ٢٠١٠ المؤشر المصري لتصنيف أداء الشركات المقيدة في البورصة المصرية في

---

[١]- د.جلال العبد، "" تأثير المعلومات المالية المنشورة على أسعار الأسهم: دراسة حدث بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني، ٢٠٠٥،العدد٢،ص٧١-٨١.

[2]- The Institute of Chartered Accountants in England & Wales. (2004) '^Information for Better Markets, Sustainability; the Role of the Accountants'[1], ICAEW pp. 25: 45.

مجال الشفافية والإفصاح الذي يؤسس تصنيفاته على أساس المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات، والذي يعد فرصة جيدة لدراسة مدى اتساق استراتيجيات الشركات مع الأهداف التنموية للدولة، وأيضا تقييم أداء الشركات بالنسبة للمحاور الأساسية لمسئولية الشركات والتي تشمل الحوكمة ومحاربة الفساد والحفاظ على البيئة والمساهمة في تنمية المجتمع والمحافظة على حقوق المتعاملين مع الشركة من العاملين والموردين، لتكون بذلك مصر أول دولة عربية وأفريقية في تطبيق هذا المؤشر، والثاني على مستوى الأسواق الناشئة [1].

وبناء على ذلك تتلخص مشكلة البحث فى النقص الشديد فى الدراسات على مستوى الأسواق المتقدمة والناشئة التى اهتمت ببحث وتقييم العلاقة بين المؤشر المصرى للحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية وأثره على الأداء المالى للمنشأة وقيمتها السوقية، ومن ثم تركز التساؤل الاساسى للبحث فى: **هل توجد علاقة جوهرية ذات تأثير معنوي بين حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئية وبين الاداء المالى للمنشاة وقيمتها السوقية؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هي قواعد ومعايير حوكمة الشركات التى لها تأثير هام على الأداء المالى للمنشأة وقيمتها السوقية؟
٢- ما هي مقاييس ومؤشرات المسئولية الاجتماعية التى لها تأثير هام على الأداء المالى للمنشأة وقيمتها السوقية
٣- ما هي مقاييس ومؤشرات المسئولية البيئية التى لها تأثير هام على الأداء المالى للمنشأة وقيمتها السوقية

وفيما يلي أهم الدراسات السابقة التي تتعلق بمشكلة البحث مرتبة ترتيباً زمنياً كما يلي:

[1] -المركز المصري لمسئولية الشركات() ،"" قياس ممارسات المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها : نحو بيئة تنافسية مستدامة"" المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات، وزارة الاستثمار، القاهرة، مارس، ٢٠١٠.

| رقم مسلسل | اسم الباحث | السنة | نتـائج الدراسـة |
|---|---|---|---|
| ١ | **عفاف مبارك محمد**[١] | ٢٠٠٥ | هدفت هذه الدراسة مراجعة وقياس التقرير عن التنمية المستدامة في إطار المسألة المحاسبية في الشركات الصناعية.<br><br>وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الدعوة إلي تطبيق هذا النوع من المراجعات في مصر، وكذلك ضرورة القيام بمزيد من البحوث العلمية للمساهمة في صياغة معايير لتلك المراجعة، والمقارنة بين الدول المختلفة والقطاعات المختلفة وقيمة هذه المعلومات لمتخذي القرارات. |
| ٢ | **د. بشر محمد موفق**[٢] | ٢٠٠٧ | هدفت هذه الدراسة إلى كيفية المساعدة في قياس التنمية المستدامة و الإفصاح عنها في الشركات الإنتاجية.<br><br>وتوصلت الدراسة إلى نموذج مقترح لتحديد رأس المال الأمثل المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة في الشركات الإنتاجية، كما أوصت الدراسة إلى انه يجب أن تهدف الشركات، بصورة رئيسية إلى الحفاظ على الإنتاجية، ويتطلب ذلك وجود مؤشرات كافية، وربطها مع المؤشرات الاقتصادية مثل الإنتاج (معبر عنه ماديًا ونقديًا).وبذلك يمكن الإفصاح عن الارتباط بين النشاط الاقتصادي والنشاط البيئي ضمن تقارير البيئة التي تصدرها الشركات. |

[١]-عفاف مبارك محمد، "مراجعة وقياس التقرير عن التنمية المستدامة في إطار المسألة المحاسبية"، مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية، جامعة المنوفية، العدد الثالث،٢٠٠٥.

[٢]- بشر محمد موفق، "المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، ٢٠٠٧.

| رقم مسلسل | اسم الباحث | السنة | نتـائج الدراسـة |
|---|---|---|---|
| ٣ | **مـروة أحمـد حسن متولي**[١] | ٢٠٠٨ | هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الاتجاهات المعاصرة لبناء مدخل للمحاسبة الإدارية البيئية في ظل الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة، وكذلك بناء مدخل مقترح لتطوير المحاسبة الإدارية البيئية<br><br>وتوصلت الدراسة إلي أن اتخاذ القرارات الكفيلة بالاستخدام الأمثل للموارد البيئية المتاحة بأسلوب يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية ويحقق المعدلات المستهدفة للتنمية المستدامة يعتمد على المعلومات المحاسبية البيئية التي توفرها المحاسبة الإدارية البيئية، كذلك فإن المحاسبة الإدارية البيئية هي مرحلة جديدة من مراحل تطور المحاسبة الإدارية فهي تقوم بأداء الوظائف المعتادة للمحاسبة الإدارية ولكن من منظور بيئي. |
| ٤ | **د. يونس حسن عقل، د. جمال على محمد**[٢] | ٢٠١٠ | هدفت هذه الدراسة إلى كيفية قياس مستوى إدراك المستثمرين في البورصة المصرية للمحتوى المعلوماتى للإعلان عن المؤشر المصري لمسئولية الشركات.<br><br>وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إدراك بمستوى مرتفع لمكونات المؤشر المصري لمسئولية الشركات من قبل المستثمرين في الأوراق المالية فيما عدا دور المؤشر في تقييم كفاءة السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية |

[١]– مروة أحمد حسن متولي،"مدخل مقترح لتطوير المحاسبة الإدارية البيئية بمنظمات الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، العدد الأول ٢٠٠٨.

[٢]-د. يونس حسن عقل ، د. جمال على محمد،" قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتى للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات ESG: دراسة إختبارية "" مجلة الدراسات والبحوث التجارية ""، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان – ملحق العدد الرابع، ص١-٤٥، ٢٠١٠.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | للشركة، وأنه لا توجد فروق بين المستثمرين في الأوراق المالية بشأن أهمية الإفصاح عن المؤشر المصري لمسئولية الشركات. |
| رقم مسلسل | اسم الباحث | السنة | نتائج الدراسة |
| ٥ | Roberts Sally[١] | ٢٠٠٦ | هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب عدم اعتراف الكثير من الشركات الأمريكية بعناصر الالتزامات البيئية في القوائم المالية.<br>وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم التزايد المستمر في القوانين والتشريعات البيئية، وزيادة الوعي البيئي لدى الأطراف المهتمة بالقوائم المالية، إلا أن هناك تجاهلاً من قبل المحاسبين بأهمية تلك العناصر ومدى تأثيرهاعلى القوائم المالية، وذلك لعدم وجود الإرشادات المحاسبية الكافية لتحديد وتقدير وقياس تلك الالتزامات. |
| ٦ | El sayed and Paton[٢] | ٢٠٠٧ | هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الأداء المالي للشركات على السياسات البيئية للشركة مروراً بدورة حياة الشركة . ولقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي من خلال تحليل وفحص القوائم المالية لعينة من ٢٢٧ شركة بريطانية لاختيار الفروض بشان العلاقة بين الأداء المالي والسياسات البيئية. |

[1]-Roberts Sally, 2006, "Failure to Fully Report Environmental Liabilities A Growing, Risk Will Full Ignorance, Less Defensible, Accounting Standards Changing ", Business Insurance, October Vol 42, PP. 40-44.

[2]-El sayed, K. and D.Paton. (2007) The Impact of Financial performance on Environmental Policy: Does Firm Life Cycle matter? Business Strategy Environmental Policy: Does Firm Life Cycle matter? Business Strategy and the Environment. Vol. 23:1-19.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | وقد خلصت الدراسة إلى أن دورة حياة الشركة تمر بخمس مراحل وهى (مرحلة تقديم المشروع أو النمو المبدئي، التوسع أو النمو المتزايد، النضوج، الحصاد، الخروج من السوق ). |
| **رقم مسلسل** | **اسم الباحث** | **السنة** | **نتائج الدراسة** |
| ٧ | **Gokarn, Subir**[١] | ٢٠٠٧ | هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على منهجية بناء المؤشر الهندي لمسئولية الشركات، وأوضحت الدراسة أن المؤشر يقيس مستوى إفصاح الشركة من أدائها في مجالات المسئولية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.<br>وقد خلصت الدراسة إلى ان المؤشر له أهميته في تقييم مدى وفاء الشركة بمسئولياتها تجاه المجتمع واحترام حقوق الإنسان، مما يجذب الاستثمارات التي تهتم بحماية البيئة والحفاظ عليها، وزيادة إقبال العملاء على منتجات الشركة، وبالتالي زيادة مبيعاتها الأمر الذي يؤهلها للاستمرارية في المستقبل علاوة على زيادة الإقبال نحو الاستثمار في أسهمها مما يؤثر إيجابياً على مركزها المالي. |
| ٨ | **Peter and Mark**[٢] | ٢٠٠٧ | هدفت هذه الدراسة إلى قياس التنمية المستدامة، حيث أوضحت أن هناك ثلاثة مكونات أساسية لتوضيح فكرة التنمية المستدامة ألا وهي (النمو الاقتصادي، حماية البيئة، المساواة الاجتماعية). |

[1]- Gokarn, S. (2007) "Constructing an ESG (Environment, Social, and Governance) Index for Emerging Markets: A Pilot in India." presentation at the CLL-LLMB business leaders , programmer Agra august 13.p, 16 .

[2]-Peter, k. and Mark d. H. (2007) "Accounting for Sustainable development", Statistics Netherlands, vol.16, P. 35.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | وقدخلصت الدراسة إلى ان للناحية الاقتصادية والاجتماعية أبعادا لابد أن يتم مناقشتها في سياسيات التنمية المستدامة، كما أن هناك هدف أساسي من وراء التنمية المستدامة إلا وهو إطالة المدة الأفقية المتاحة لصناع القرار، كذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة يمثل طريقاً هاماً من أجل الوصول إلي السياسات الهادفة فى الشركات. |
| **رقم مسلسل** | **اسم الباحث** | **السنة** | **نتـائج الدراسـة** |
| ٩ | Smith[١] | ٢٠٠٧ | هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر بعض العوامل مثل طبيعة الصناعة، الأداءالمالي، التغير في سعر السهم، التكاليف القانونية، ضغوط أسواق المال، هيكل الملكية على قرار الإفصاح البيئي الاختياري في التقارير السنوية للشركات المقيدة في بورصة كوالالمبور.<br>وقد خلصت الدراسة إلى انه يوجدعلاقة إيجابية بين كافة العوامل السابقة وبين الإفصاح البيئي فيماعدا الأداء المالي، حيث أثبتت الدراسة أنه يوجد علاقة سلبية بينها وبينا لإفصاح البيئي لدى الشركات الماليزية. |
| ١٠ | Baron[٢] | ٢٠٠٨ | هدفت هذه الدراسة إلى تقديم وتفسير نظرية المسئولية الاجتماعية للشركات التي توضح العلاقة بين دور الشركات في الحفاظ على السلع العامة المملوكة للمجتمع و الشركات ككل من جانب وبين النفقات الاجتماعية التي تتحدد |

[1]-Smith, M. (2007) Environmental disclosure and performance reporting in Malaysia. Asian Review of accounting .Vol. 15 No. 2: 185-199.

[2]- Baron, D. (2008) Managerial contracting and corporate social responsibility. Journal of Public Economics. Vol. 92: 268–288.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | بواسطة الإدارة البيئية من جانب أخر.<br>وقد خلصت الدراسة إلى أن نظم الحوافز و المكافآت هي احد العوامل الهامة التي تؤثر على قرار الإفصاح البيئي والاجتماعي، وأن اهتمام الشركات بالقضايا البيئية والاجتماعية سوف يدفع العملاء إلى مكافأة الشركة مباشرة على اهتمامها بتلك القضايا بما ينعكس على الأداء المالي للشركة. |
| **رقم مسلسل** | **اسم الباحث** | **السنة** | **نتائج الدراسة** |
| ١١ | **Henri and Journeault**[1] | ٢٠٠٨ | هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين بعض خصائص المنشأة (الإستراتيجية المبدئية للشركة، حجم المنشاة، هيكل الملكية)، والإفصاح عن الأداء البيئي للشركات من خلال مجموعة من المؤشرات بشأن الأداء البيئي مثل: (الأشراف ومتابعة الشكاوى، التحسين المستمر في إستراتيجية الشركة، تدعيم اتخاذ القرارات، توفير معلومات خارجية عن الأداء البيئي) فى الشركات الصناعية الكندية.<br>وقد خلصت الدراسة إلى انه لابد من تدعيم وتوصيل الإستراتيجية البيئية للمنشاة عبر كافة أنحاء المنشاة كما يجب التأكد من أن الأنشطة والقرارات التي تتخذها الشركة بشان أنشطتها البيئية تعمل على تدعيم ألأستراتيجية المثلى للشركة. |
| ١٢ | **Yamaguchi**[1] | ٢٠٠٨ | هدفت هذه الدراسة إلى أن الأداء البيئي للشركات التى تم قياسها حسب الترتيب الصادر عن مؤسسة Nikkei للإدارة |

[1]- Henri, J. and M. Journeault. (2008) Environmental performance indicators: Anempirical study of Canadian manufacturing firms. **Journal of Environmental Management .**Vol. 87: 165–176.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | البيئية يؤثر على أسعار ألأسهم لهذه الشركات، وذلك من خلال استخدام نموذج السوق، وقد تم الاعتماد علي بيانات أسعار أسهم أكبر 30 شركة تم تصنيفها من خلال قائمة Nikkei للإدارة البيئية.<br><br>وقد خلصت الدراسة إلى أن الأداء البيئي للشركة يؤثر بطريقه إيجابية ومباشرة على أسعار الأسهم، وعادة يكون رد فعل السوق للأداء البيئي للشركة إيجابيا في حالة المعدل المرتفع للتصنيف، وسلبياً في حالة المعدل المنخفض له. |
| **رقم مسلسل** | **اسم الباحث** | **السنة** | **نتائج الدراسة** |
| ١٣ | **Ivan**[٢] | ٢٠٠٩ | هدفت هذه الدراسة إلى تناول بعض الإرشادات لصياغة إطار لمحاسبة التنمية المستدامة.<br><br>وقد خلصت الدراسة إلى تحسين تقرير التنمية المستدامة والخصائص التي يجب أن تتوافر في هذا التقرير مثل الشفافية، والتأكيد المستقل، وقابلية معلومات التقرير للمراجعة.<br><br>كما أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث في هذا الصدد لتأصيل المحاسبة عن التنمية المستدامة. |
| ١٤ | **Jacobs Brian** [١] | ٢٠١٠ | هدفت هذه الدراسة إلى قياس طبيعة رد فعل سوق الأوراق المالية تجاه الإعلان عن الأداء البيئي للشركة تجاه فئتين |

[1]-Yamaguchi Keiko, 2 0 0 8," Reexamination of Stock Price Reaction to Environmental Performance: A GARCH Application ", Ecological Economics, VOL. 6 8, PP.3 4 5 – 3 5 2.

[2]- Ivan, OanaRaluca," Sustainability in Accounting –basis: A conceptual framework, Annals UniversitatisApulensis Series Economics, 11(1), 2009.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | من الأداءالبيئي، الفئة الأولى وهى تصريحات الشركات عن المبادرات البيئية المتعلقة بالشركات (CEIS)، الفئة الثانية وهى تصريحات الشركات عن الجوائز والشهادات البيئية التى تحصل عليها الشركة (EACS).<br><br>وقد خلصت الدراسة إلى ان رد فعل السوق كان أكثر إيجابية وقوة تجاه (CEIS) عن (EACS)، كما توصلت الدراسة إلى أن بعض أنواع التصريحات كان لها تأثيراً إيجابياً على رد فعل السوق مثل الإعلان عن تخفيض نسبة الإشعاعات وكذلك الإعلان عن المنح والفرص المقدمة للأفراد العاملين بالشركات والتي ترتب عليها زيادة كبيرة في أسعار الأسهم لهذه الشركات. |
| **رقم مسلسل** | **اسم الباحث** | **السنة** | **نتائج الدراسة** |
| ١٥ | **Kang Kyung**[٢] | ٢٠١٠ | هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار المفصلة للأنشطة الإيجابية والسلبية للمسئولية الاجتماعية للشركات (CSR) Corporate Social responsibility على الأداء المالي للشركات.<br><br>وقد خلصت الدراسة إلى أنه ينبغي لواضع استراتيجيه المسئولية الاجتماعية للشركات أن يكون حذراً إزاء إمكانية تأثير أنشطة (CSR) على أصحاب المصلحة وخاصة |

[1]-Jacobs Brian W a, 1, Vinod R. Singhal b and Ravi Subramanian, 2010, "An Empirical Investigation of Environmental Performance and the Market Value of the Firm", Journal of Operations Management, VOL.28, PP.430-441.

[2]-Kang Kyung, Seoki Lee and Chang Huh, 2010, " Impacts of Positive and Negative Corporate Social Responsibility Activities on Company Performance in the Hospitality Industry International Journal of Hospitality Management, VOL.18, PP.72-82.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | المستثمرين لما يمكن أن يؤثر ذلك على قيمة اسهم الشركة. |
| ١٦ | Scerri[1] | ٢٠١٠ | هدفت هذه الدراسة إلىتوضيح واثبات أهمية وجدوى وجود منهج يقوم بالمزج بين المنهج الكمي والنوعي في رسم سياسة وتطبيق التنمية المستدامة.<br>وقد خلصت الدراسة إلى أن هذا المنهج يستخدم نموذج نظري في تحديد مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك لبناء مؤشرات نوعية لتحقيق التنمية المستدامة. فالمؤشرات الكمية والنوعية ذات أهمية كبيرة لقياس هذه التنمية. |

**التعليق على الدراسات السابقة:**

من استعراض الباحث للدراسات السابقة يتضح أن معظم هذه الدراسات تناولت فقط المحاسبة عن التنمية المستدامة من حيث تعريفها وأهدافها وإطارها بصفة عامة وأهميتها في قياس أداء المنشأة في اتجاه تحقيق هذه التنمية، ولم تتعرض لقياس لمؤشر المصر ى لمسئولية الشركات على التنمية المستدامة أو الضبط المالي للشركات الناتج عن هذا القياس، وهو ما سيقوم به الباحث في هذه الدراسة.

**هدف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى بناء نموذج مقترح لقياس المؤشر المصري لمسئولية الشركات على عملية ألاداء المالى لهذه الشركات المسجلة فى البورصة المصرية،وذلك لعينة مكونة من ٣٠ شركة تمثل جميع شركات المؤشر المقيدة بالبورصة المصرية، و ٣٠ شركة أخرى من خارج المؤشر، وذلك خلال الفترات ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٢، لتحديد تأثير مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على قياس الضبط المالى لهذه الشركات.

[1]−Scerri, A. (2010) " Accounting for Sustainability: Implementing a residential emissions reduction strategy using an approach that combines qualitative and quantitative "indicators" of sustainability ", Management of Environmental Quality: An International Journal, Volume 21, Number 1.

## أهمية البحث:

يعتبر هذا البحث من أوائل الأبحاث– في حدود معلومات الباحث – التي تتناول قياس المؤشر المصري لمسئولية الشركات على ضبط الأداء المالى لهذه الشركات، وتكمن أهمية هذا البحث في البيئة المصرية في النقاط التالية:

١– يعتبر من البحوث القليلة التي تتناول موضوع قياس اثر المؤشر المصري لمسئولية الشركات على عملية الضبط المالى داخل هذه الشركات.

٢– يتوافق موضوع هذا البحث مع التوجه العالمي لدور رأس المال الخاص في التنمية المستدامة.

٣– يساهم هذا البحث في التعرف على واقع الإفصاح الاختياري عن المسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئية وقواعد ومعايير حوكمة الشركات.

٤–يساعد هذا البحث في إمداد الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية في مصر بالمعلومات التي تساعدهم في تطوير إطار إعداد وعرض التقارير المالية لتوفير المعلومات التي تساعد الشركات في الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات وضبط الأداء المالى داخل هذه الشركات.

## فروض البحث:

يعتمد البحث في تحقيق هدفه على اختبار مدى صحة الفرض التالى:

### فرض البحث الرئيسي:

**يوجد تأثير معنوي إيجابي لمكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات وبين ضبط الأداء المالى فى تلك الشركات.**

ويتفرع عن هذا الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية يمكن توضيحها على النحو التالي:

### الفرض الفرعى الأول :

يوجد تأثير معنوي إيجابي بين المؤشر الفرعي لقواعد ومعايير حوكمة الشركات وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

**الفرض الفرعى الثاني:**

يوجد تأثير معنوي إيجابي بين المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

**الفرض الفرعى الثالث:**

يوجد تأثير معنوي إيجابي بين المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

## حدود البحث:

لما كان الهدف من البحث هو قياس أثر المؤشر المصري لمسئولية الشركات على عملية الضبط المالى فى هذه الشركات، فإن حدود البحث تتمثل في كونه **لن يتعرض إلي ما يلي:**

١- ممارسات مسئولية الشركات غير المقيدة بالبورصة .

٢- قياس كفاءة البورصة المصرية للأوراق المالية بدلالة المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

٣- مشكلات قياس المؤشر المصري لمسئولية الشركات إلا فيما يدعم موضوع البحث.

## منهج البحث:

تحقيقا لهدف البحث ووصولاً لمعرفة تأثير المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على ضبط الأداء المالى لهذه الشركات. فسوف يعتمد منهج البحث على:

**الدراسة النظرية:** والتي يعتمد فيها الباحث على الكتابات والأدبيات في مجال البحث، وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية لهذا البحث.

**الدراسة الميدانية:** اعتمدت الدراسة الميدانية علي تصميم قائمة استقصاء لبيانات فعلية عن مدى تطبيق الشركات لمكونات المؤشر المصرى (قواعد الحوكمة، المسئولية الاجتماعية، المسئولية البيئية)، قام الباحث بإعدادها وتوزيعها على الشركات التي تشملها عينة البحث، وكذلك إعداد نموذج كمي (نموذج دوبونت) وذلك لقياس عملية ضبط الأداء المالى داخل هذه الشركات. ولقد تم اختبار فروض البحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، واعتماداً على حزمة البرامج الإحصائية.**(SPSS)**

## خطة البحث:

**سوف ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول كالآتي:**

**الفصل الأول: المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة.**

**الفصل الثاني:الدراسة الميدانية.**

**الفصل الثالث:الضبط والقياس المالي للشركات.**

**الخلاصة والنتائج والتوصيات.**

**المراجع.**

**ملاحق البحث**

# الفصل الأول

# طبيعة المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة

## مقدمة

تواجه الكرة الأرضية في الوقت الحاضر مع نموذج التنمية الحالي مشكلتين رئيسيتين تتمثل الأولى في أن الكثير من الموارد الطبيعية والتي نعتبر أن وجودها من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، والثانية هي مشكلة التلوث المتزايد التي تعانى منه بيئتنا في الوقت الحاضر والناتج عن الكم الكبير من المخلفات الضارة التي ننتجها، ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المتزايدة للتفكير في صياغة نموذج للتنمية يحافظ على الموارد الطبيعية الموجودة للأجيال القادمة، ويقلل من المخلفات والانبعاثات الضارة وفيما عرف بعدها "بالتنمية المستدامة" Sustainable 6Development وقد تم اعتماد مصطلح التنمية المستدامة من قبل المجتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢ بمعنى "تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه.

وتحتل التنمية المستدامة للدول في الوقت الحاضر أهمية كبيرة وهي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتقوم المنشآت بدور كبير في تحقيق هذه التنمية وفقًا لمفهوم مواطنة الشركات، ونتيجة لذلك ظهر أهمية إعداد الشركات لتقرير التنمية المستدامة والذي يوضح مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشركات تجاه تحقيق هذه الاستدامة.

وتعتبر الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين هي فكرة التنمية المستدامة، ومفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات، ومتنوع المعاني، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوبًا لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية [١].

وتعد القوائم والتقارير المالية للشركات الأداة الرئيسية للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين وأصحاب المصالح لاتخاذ القرارات. ومع التغير السريع في بيئة الإعمال أصبح هناك اتفاق أن تلك التقارير لا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المتعددة لقيمة المنشأة في الوقت الحاضر، وظهرت الحاجة إلى الإفصاح عن معلومات غير مالية لتشمل قضايا مثل الاستدامة وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، ودور المنشأة في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية. ومثل هذه القضايا لا تغطيها

[١]-عمر الحسيني عبد السلام، غادة فاروق حسن، "تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية ولدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة"، مرجع سابق.

القوائم والتقارير المالية، ومن هنا ظهرت أهمية الإفصاح الاجتماعي والبيئي ثم تطور إلى الإفصاح عن التنمية المستدامة[١].

وتعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية البيئية أو الاجتماعية، والملفت للنظر أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت النواحي المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن التنمية المستدامة سواء من حيث مداخل القياس التي يمكن أن تستخدم لقياس أداء المنشأة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وكذلك الطريقة التي يتم التقرير بها عن نتائج ذلك القياس لعرض المعلومات المرتبطة بإسهامات المنشأة في مجالات التنمية المستدامة [٢].

وقد بدأت الأمم المتحدة من خلال مؤتمرها عام ١٩٩٢ في ريوديوجانيرو – وهو ما عرف بقمة الأرض – بالاهتمام بهذا المصطلح ، ووافقت مائة وسبعون دولة على وجود حاجة لقيام المشروعات بدمج التنمية المستدامة في جميع أعمالها، وقد ترتب على ذلك ظهور وعي ومطالبة من عدة جهات بأن تعترف المنشآت بمسؤوليتها عن الحفاظ على البيئة وحقوق العاملين بها والمستهلكين وعلى حق الأجيال القادمة في الموارد، ونتيجة لذلك قامت العديد من المنشآت بتطبيق ممارسات التنمية المستدامة، الأمر الذي يعني ضرورة قيامها بقياس الأنشطة ذات المضمون التنموي المستدام والتقرير عنها، واستجابة لذلك شرعت العديد من المنشآت بحلول عام ١٩٩٦ – وبصورة خاصة المنشآت الكندية – بإعداد تقرير سنوي عن التنمية المستدامة لاقتناعها بأن ذلك سوف يزيد من قيمة أسهمها وخلق ما يعرف " Shareholder value "، حيث يجب أن تركز المنشآت ليس فقط علي زيادة قيمتها من خلال تعظيم إيراداتها وأرباحها، ولكن يجب أن تركز أيضاً على القضايا البيئية والاجتماعية بنفس القدر من الاهتمام [٣].

---

[1]-Wheeler, D.,and J. Elkington. 2005. The end of the corporate environmental report? Or the Advent of cybernetic sustainability reporting and communication.**Business strategy and the Environment** (10)(1):1-14.

[2]-Gao, S., S. Heravi and J. Xiao. (2005) Determinants of corporate social andenvironmental reporting in Hong Kong: a research not. **Accounting Forum**.Vol. 29: 233–242.

[3]-Wilson, Mel, (2003) "Corporate sustainability: What is it and where does it come from", available at:blip:/.www. ivsybusinessjouroal.com2008.

**في ضوء ما سبق سوف يتناول الباحث في هذا الفصل النقاط الآتية:**

١- مفهوم التنمية المستدامة.

٢- مجالات وأبعاد التنمية المستدامة.

٣- مبادئ وجوانب التنمية المستدامة في الشركات.

٤- خطوات ومراحل التنمية المستدامة في الشركات.

٥- الأنشطة ذات الأثر على التنمية المستدامة في الشركات.

٦- مجالات المسئولية البيئية والاجتماعية للمنشأة.

٧- تقارير التنمية المستدامة في الشركات.

٨- مداخل تطوير المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات.

٩- القياس المحاسبي للتنمية المستدامة في الشركات.

١٠- المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة.

## ١-<u>مفهوم التنمية المستدامة</u>" Sustainable Development (SD) "

تعتبر التنمية عملية مخططة وهادفة، وقد شاع هذا المصطلح خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فظهر أولاً في الأدبيات الاقتصادية ثم الاجتماعية، ومع عقد الستينات استخدم في الأدبيات السياسية والإدارية حيت تبنته هيئة الأمم المتحدة وصفته في السبعينات بعقد التنمية الشاملة .

وقد برز مصطلح التنمية المستدامة عام ١٩٨٧ من خلال تقرير الذي أدته اللجنة العالمية لشئون البيئة والتنمية World Commission for Environment and Development (WCED) المشكلة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٨٣، وقد استخدم هذا المصطلح آنذاك للتعبير عن الجهود والبرامج الموجهة إلي المشكلات التي تعاني منها البشرية والمتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية وسوء استخدام الإنسان لها، والتغيرات الطبيعية وما تسببه من أمراض وفقر وبطالة [١].

[١]- د. محمد عباس بدوى، نماذج مقترحة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لتقييم إسهامات المنشات في مجال التنمية المستدامة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد ٤٨، يوليو ٢٠١١.

وتتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق عليها البعض الأخر التنمية الموصولة، ويسميها آخرون التنمية القابلة للإدامة أو التنمية القابلة للاستمرار، كما تعددت تعريفات مفهوم التنمية المستدامة، حيث تم تعريف الاستدامة بأنها " القدرة على الحفاظ على مستوي مرغوب من المخرجات أو الخدمات لمدة ممتدة [١] ، كما عرفت التنمية المستدامة بأنها تعني مقابلة حاجة المنشأة من الموارد دون أن يؤثر ذلك على الحاجات المستقبلية من ذات الموارد، أي يكون الاستخدام في الحدود التي تجعل تلك الموارد قابلة للتجدد ذاتيا [٢]، كما عرفت أيضاً بأنها التقرير عن آثار الأنشطة والأداء الذي تقوم به المنشآت من ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي ، و البعد البيئي ، و البعد الاجتماعية [٣].

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من اجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"[٤]. فعلى المستوى الكلى للمجتمع، تتضمن الاستدامة انه ينبغي على المجتمع إلا يستخدم المزيد من الموارد وان تتكامل مكونات النظام فى المجتمع للحفاظ على كوكب الأرض وإمكانية استمرار الحياة عليه [٥].

وعلى مستوى المنشأة، تتضمن الاستدامة تأثير نشاط المنشأة على البيئة الخارجية والمتضمنات الناتجة على المستقبل، فالمنشأة يمكن النظر إليها كجزء من نظام اجتماعي واقتصادي اكبر وتؤثر عملياتها على المجتمع المحيط بها، ومن ثم تهتم مقاييس الاستدامة بمعدل استهلاك المنشأة للموارد الاقتصادية والبيئية، مما يتطلب الحاجة إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد [٦].

---

[1]- Beckett, R. and jonker , J. (2004) " accountability 1000 , a new social standard for building sustainability " . Managerial auditing journal . vol.17, no.1, pp,36-77.

[2]-Dahlsrud, A. (2008) How Corporate Social Responsibility is defined: anAnalysis of 37 Definitions. **Corporate Social Responsibility andEnvironmental** .Vol. 15: 1–13.

[3]-Delfgaawu, t, (2002) "Reporting on sustainability development: a preparer view", **Auditing journal of practice & theory,** vol. 19 , pp: 67 - 75.

[4]- OECD. (2002) . The DAC Guidelines: Strategies for sustainable Development. Available online at www.http:www.oecd.org/dac.

[5]-Albu, N., C. Nicolai, M. Madalina and M., luliana. (2011. The implications of corporate social responsibility on the Accounting profession: The case of Romania. Amfiteatru Economic (Feb) 29: 221-234..

[6]- Aras,G.and D. Crowther.( 2009) . Corporate sustainability Reporting: A study in Disingenuity? .Journal of Business Ethics (87): 279 - 288

ويعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين الاستدامة على مستوى المنشأة بأنها قدرة المنشأة على تحقيق قيمة مضافة والاستمرار في الوجود ككيان أو وحدة اقتصادية[١]. كما يمكن تعريف النشاط المستدام (Sustainable activit) على مستوى المنشأة بأنه النشاط الذي يتضمن اتخاذ قرارات في الحاضر لا تفيد الاختيارات المتاحة في المستقبل [٢].

وبصفة عامة يمكن للمطلع على الأدبيات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة أن يكتشف أن مفهوم التنمية المستدامة قد شهد جدلا واسعاً على المستويين الأكاديمي والعملي[٣] ، ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة ١٩٦٠-١٩٧٠ اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز اغلبها على أعتبارات اقتصادية خاصة مثل الدخل القومي ودخل الفرد بحيث تركز مفهوم التنمية في زيادة دخل الفرد والمجتمع ممثلا في الدولة، وفي العقد الثاني للتنمية ١٩٧٠-١٩٨٠ اكتسب مفهوم التنمية أبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية لا تعني النمو الاقتصادي فقط وإنما تشمل إحداث تغيرات هيكلية في المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع، وخلال عقد التنمية الثالث ١٩٨٠-١٩٩٠ اكتسب مفهوم التنمية بعداً حقوقياً وديمقراطياً يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من منطق أن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الحكم الجيد الذي له تأثير في كل محاور ومجهودات التنمية وأن الديمقراطية تعني مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات باعتبار أن المشاركة هي أحد المتطلبات الأساسية للتنمية الناجحة، وقد شهد عقد التنمية الرابع ١٩٩٠ نقلة نوعية في مفهوم التنمية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ التي تضمنت سبعة وعشرين مبدأ تدعو إلي ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضماناً لتواصل عملية التنمية، حيث أوضحت تلك الوثيقة العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخري كأستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يتفهم حقيقة إن التنمية غير القابلة للاستمرار ستعمل على تفاقم المشكلات البيئية الموجودة حاليا مما يوجب إدراك حقيقة محدودية

---

[1]- IFAC. 2006. Why sustainability counts for professional accountants in Business. Available on line at http://www.ifac.org..

[2]-Adams, C. A. and G. Whelan. (2009). Conceptualizing future change in corporate sustainability Journal 22(1): 118- 143.

[3]- Xubiao, Zhaug,, (2006), "An evaluation system on corporate sustainability. theory and application in China", Text PhD Thesis.

الموارد وقدرات النظم البيئية[١]، لذلك قصد بالتنمية في هذا السياق تلك التنمية التي تعمل على تلبية حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة في الوفاء باحتياجاتها، ولذلك فإن التنمية المستدامة تنطوي على مفهومين أساسيين هما : مفهوم الحاجات، ومفهوم العجز أو القصور في قدرة البيئة على إشباع هذه الحاجات في الوقت الحاضر وللأجيال القادمة [٢] .

وبناء على ما سبق **يرى الباحث** انه لا يوجد اتفاق محدد حول مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض يركز على التعريف المادي الضيق للتنمية المستدامة، والذي ينصب على الجوانب المادية ويتضمن ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدى إلى فناءها أو تدهورها أو تناقص جدواها بالنسبة للأجيال المستقبلية. بينما تركز بعض التعريفات على الجانب الاقتصادي ويشمل الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية.

## ٢-مجالات وأبعاد التنمية المستدامة

حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ مجالات التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد رئيسة هي : البيئة والاقتصاد والمجتمع مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد، حيث أصبح هناك اعتقاداً قوياً بأن فاعلية التنمية المستدامة تعتمد على تضافر الجهود في ثلاثة مجالات هي : الأبعاد الاجتماعية، والأبعاد الاقتصادية، والأبعاد البيئية، وأن كل بعد من الأبعاد الثلاثة يشمل عدداً من الأنشطة التي تتداخل مع بعضها بما يحقق التنمية المستدامة كما يلي[٣].

أ- **البعد البيئي:** ويتعلق هذا المجال بالمحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها، وذلك من خلال مراعاة الاعتبارات البيئية التي تؤكد على ألا تتعدي المخلفات قدرة استيعاب البيئة لتلك المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا، وكذلك اكتشاف مصادر متجددة لتلك الموارد .

---

[1]- Daniela, E., and R.J. Baumgartner, (2006), "The relationship between Sustainable Development and Corporate Social Responsibility", Corporate Responsibility Research Conference, 4th - 5th September.

[٢]- د. محمد عباس بدوى، نماذج مقترحة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لتقييم إسهامات المنشات في مجال التنمية المستدامة، مرجع سابق.

[3]-Sebhatu, Samuel Petros, (2007), " ISO 14001 as a driving force for sustainable development and value creation", Emerald Group Publishing Emitted.

**ب- <u>البعد الاقتصادي</u>:** ويدور جوهر هذا المجال حول تعظيم رفاهية المجتمع من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية .

**ج- <u>البعد الاجتماعي</u>:** ويتناول هذا المجال العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في مجالات الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الآمنة واحترام حقوق الإنسان، وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية في صنع القرار.

ويتبين مما سبق أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المجالات الأساسية التي تعتمد عليها عملية التنمية المستدامة، حيث تعد تلك العلاقة علاقة شرطية، ولكي تكون التنمية متواصلة لابد وأن تكون هناك توازن بين الأنظمة المتضمنة للعلاقات بين المجتمعات البشرية والطبيعية والتي تضم المحيط الحيوي Biosphere والمحيط التقني Techno sphere والمحيط الاجتماعي Socio sphere .

**ويرى الباحث** أن هناك بعداً هاماً لابد من وجوده لتحقيق التكامل في مجالات التنمية المستدامة في الشركات وهو **<u>البعد التكنولوجي</u>**، وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تؤدى إلى قيام المجتمع باستخدام أقل قدر من الطاقة والموارد، ولكي تصبح التكنولوجيا في صالح الاقتصاد والمجتمع والبيئة وتؤدى في ذات الوقت إلى أفضل تنمية مستدامة، ولتحقيق ذلك لابد من توافر الشروط التالية:

- إحراز تقدم تكنولوجي هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة عن استخدام الطاقة التقليدية والتركيز على الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود والغاز.
- أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة.
- أن تؤدى الابتكارات التكنولوجيا إلى فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية للمجتمع ككل.

## ٣-<u>مبادئ وجوانب التنمية المستدامة في الشركات</u>

### ١/٣ - <u>مبادئ التنمية المستدامة</u>

لتحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال لابد من الاستناد إلي مجموعة من المبادئ التي ترتبط بمجالات التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادية،الاجتماعية، البيئية)، وفى ذلك يمكن الاسترشاد بما وضعه المجلس الدولي للتنقيب واستخراج المعادن The International Council on Mining

and Metals (ICMM) ، من مبادئ خاصة بالتنمية المستدامة والتي يجب على الشركات الالتزام بها وتطبيقها ، وتتمثل تلك المبادئ فيما يلي [١].

**المبدأ الأول:** تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة المنشآت.

وذلك من خلال ما يلي :

أ- تطوير وتنفيذ قوائم خاصة بالمبادئ الأخلاقية، والممارسات التي تلتزم الإدارة بتطبيقها داخل المنشأة.

ب- الامتثال لمتطلبات القوانين واللوائح بالدولة.

ج- العمل مع الجهات الحكومية وأجهزة المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة لتحقيق وتنفيذ سياسة عامة مناسبة وفعالة لتدعيم التنمية المستدامة.

**المبدأ الثاني:**دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرارات داخل المنشأة.

وذلك من خلال ما يلي:

أ- دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وممارسات المنشأة.

ب- تخطيط وتصميم وتشغيل النظم التي تدعم التنمية المستدامة.

ج- تنفيذ ممارسات فعالة وابتكار وتحسين الأنشطة المرتبطة بالأداء الاجتماعي والبيئي وتعزيز الأداء الاقتصادي في نفس الوقت.

د- تشجيع العملاء والموردين على تبني مبادئ وممارسات مماثلة لما تتبعه المنشأة مما يجعلها قابلة للمقارنة.

هـ- توفير التدريب على التنمية المستدامة لضمان الكفاءة على جميع المستويات بين العاملين.

**المبدأ الثالث:**دعم حقوق الإنسان الأساسية واحترام الثقافات والعادات والقيم لجميع أصحاب المصالح.

وذلك من خلال ما يلي:[٢]

أ- ضمان أجور عادلة وظروف عمل أمنة لجميع العاملين.

ب- المشاركة البناءة مع العاملين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

---

[1]-M., Jonathan &Harris, (2004) "Basic Principles of Sustainable Development", Global Development and Environment Institute working paper.

[2]- The Canadian institute of Chartered Accountants. (2010) "Environment, Social, Governance (ESG) issues in institutional investor decision making" www .CICA, CA, pp. 1-19

ج- تنفيذ السياسات البناءة مع العاملين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

د- التعويض العادل للآثار السلبية على المجتمع والتي لا يمكن تجنبها، واحترام ثقافة وتراث جميع فئات المجتمع.

**المبدأ الرابع:**تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة.

وذلك من خلال ما يلي:[١]

أ- التشاور مع الأطراف المهتمة والمتأثرة في تحديد وتقييم وإدارة جميع الآثار الاجتماعية والصحية والبيئية والاقتصادية المرتبطة بأنشطة المنشاة.

ب- ضمان الفحص المنتظم، وتحديث نظم إدارة المخاطر.

ج- تطوير والحفاظ على اختبار فعالية إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ بالتعاون مع الأطراف التي يحتمل أن تتأثر.

**المبدأ الخامس:** البحث على التحسين المستمر للأداء البيئي.

وذلك من خلال ما يلي: [٢]

أ- تقييم الآثار البيئية الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة، والمتراكمة للمشاريع الجديدة.

ب- تنفيذ نظام الإدارة البيئية والذي يركز على التحسين المستمر لاستعراض منع، أو تخفيض الآثار البيئية الضارة.

ج- تقديم طرق آمنة لتخزين النفايات المتبقية والمخلفات والتخلص منها.

د- تصميم وتخطيط جميع العمليات والتي توفر موارد كافية لتلبية الاحتياجات.

**المبدأ السادس:** المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المنشأة فيها.

وذلك من خلال ما يلي:

---

[1]- Ponnu, Cyril H. &Okoth, Maurice O.A.(2009)"Corporate Social responsibility disclosure in Kenya: The Nairobi Stock Exchange" African Journal of Business Management, Vol .3 (10) October PP.601-608.

[2]- Kennedy, T., White oak, J.B. & Ye, T. (2008) "A comprehensive analysis of the relationship between ESG and, investment returns. www.jsga.com

أ- الدخول بشكل عملي مع الأطراف المتضررة للمناقشة والرد على القضايا والصراعات بشأن إدارة الآثار الاجتماعية.

ب- ضمان أن النظم الملائمة قد تم وضعها في مكانها الصحيح لإجراء تفاعل مستمر مع الأطراف المتضررة.

ج- المساهمة في تنمية المجتمع المحلي.

د- تشجيع الشراكة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

**ويرى الباحث** انه هناك مبدأ هام لابد من اضافتة إلى المبادئ الستة السابقة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال وهو:

**المبدأ السابع:** تقديم تقارير عن التنمية المستدامة تتصف بالفعالية والشفافية للأطراف المستفيدة (الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية).

وذلك من خلال ما يلي:

أ- إعداد تقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأداء البيئي والمساهمة في التنمية المستدامة.

ب- توفير معلومات دقيقة وتقديمها للأطراف المستفيدة في الوقت المناسب.

ج- إعداد تقرير عن التنمية المستدامة مرفق بالقوائم المالية للشركة، ويكون هذا التقرير جزء متمم للقوائم المالية الفترية أو السنوية للشركة.

### ٢/٣ جوانب التنمية المستدامة في الشركات

على مستوى الشركات هناك أربع جوانب للاستدامة، يمكن ان تظهر فى الشكل رقم (١) كما يلي[١]:

[١]- د. عفت ابو بكر محمد الصاوي، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد ٤٨، يوليو ٢٠١١.

شكل رقم (١)

جوانب التنمية المستدامة في الشركات

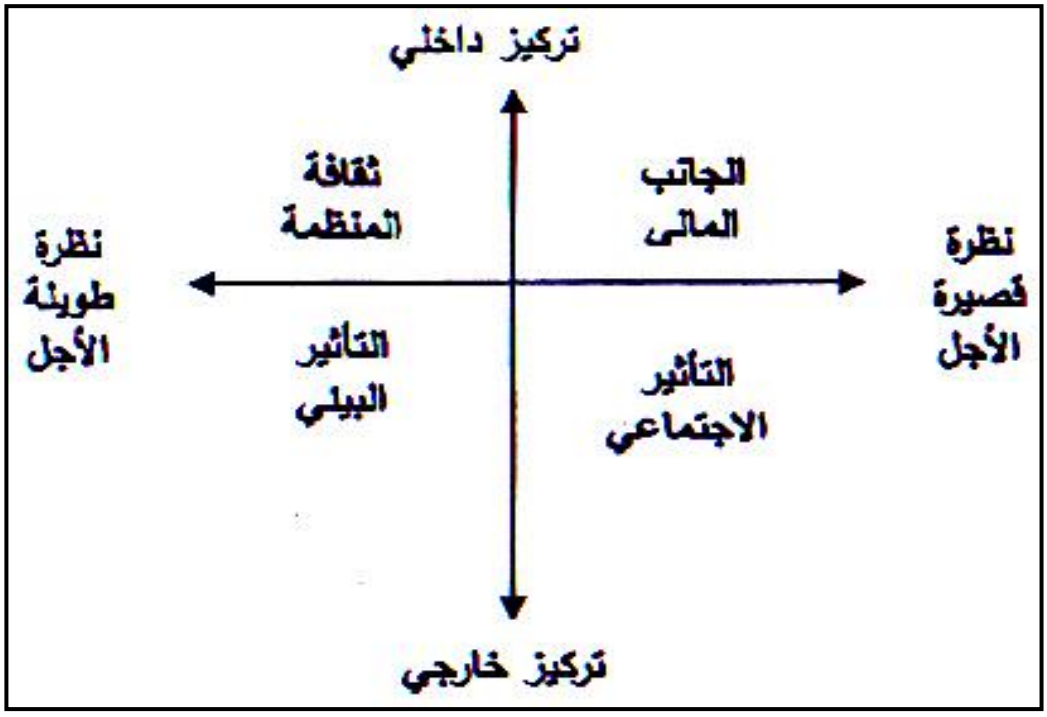


يلاحظ على الشكل السابق ما يلي:

أ- يقصد بالجانب المالي: العائد المناسب لمستوى المخاطر.

ب- يقصد بالتأثير الاجتماعي: تأثير عمليات وأنشطة المنشأة على المجتمع فى ضوء العقد الاجتماعي وتأثير أصحاب المصالح.

ج- يقصد بثقافة المنظمة: العلاقة بين المنشأة وأصحاب المصالح الداخليين وخاصة العاملين والموظفين.

د- يقصد بالتأثير البيئي: تأثير عمليات وأنشطة المنشأة على البيئة الجيوفيزيائية.

## ٤-خطوات ومراحل التنمية المستدامة فى الشركات

### ٤/١خطوات تنفيذ التنمية المستدامة فى الشركات:

هناك مجموعة من الخطوات لتنفيذ التنمية المستدامة على مستوى الشركات، ويظهر الشكل رقم (٢) هذه الخطوات كما يلي [١]:

شكل رقم (٢)

الخطوات الرئيسية لوضع برنامج الاستدامة للشركات

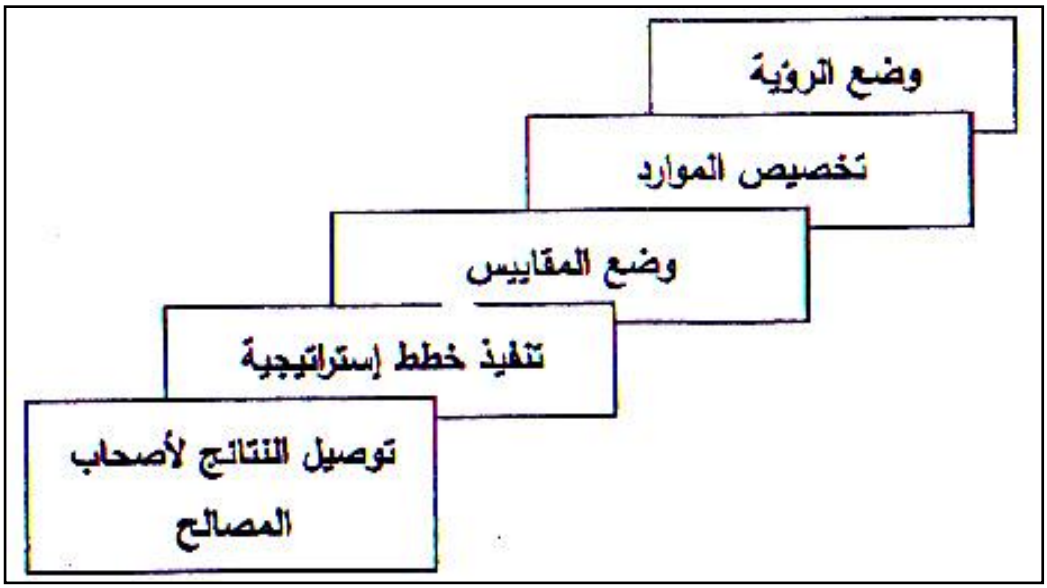


**أ-وضع الرؤية:**

تتمثل الخطوة الأولى فى برنامج التنمية المستدامة للشركات في تحديد رؤية الاستدامة للمنشأة، والتي يجب أن تحاول التركيز على نقاط القوة الداخلية للمنشأة والاستفادة من الفرص الخارجية، بما

[1]-Galayda, J. and J. yudelson. (2010). Corporate sustainability Management: Best practices. Corporate-sustainability Management white paper (March): 1-5.

يخلق ميزة تنافسية للمنشأة. وهذا بالإضافة إلى تحديد نقاط الضعف ومعالجتها، ومواجهة التهديدات التى تواجهها المنشأة في البيئة الخارجية وتؤثر على نشاطها بل واستمرارها في الأجل الطويل.

**ب-تخصيص الموارد:**

بمجرد قيام المنشأة بوضع رؤية للتنمية المستدامة الخاصة بها، تتحدد الخطوة التالية في تحديد فريق عمل التنمية المستدامة وهى تخصيص الموارد، وفى الشركات الكبرى يتم تخصيص وظيفة على المستوى التنفيذي مثل تعيين مدير تنفيذي للتنمية المستدامة، ويشمل فريق عمل التنمية المستدامة أفراد من الأقسام المختلفة للمنشأة، بما يضمن الخبرات المتنوعة ووجهات مختلفة لفريق العمل مما يدعم أفكار تحقق التنمية المستدامة للمنشأة. وتتمثل مهام فريق عمل التنمية المستدامة في جمع وتحليل المعلومات عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمنشأة لأغراض اتخاذ القرارات والخطط الإستراتيجية وتحقيق رؤية التنمية المستدامة للمنشأة[١].

**ج-وضع مقاييس الأداء:**

يمثل وضع مقاييس الأداء الجانب الهام للتنمية المستدامةفي الشركات، وذلك من خلال نظام متكامل يتضمن أدوات محاسبة التنمية المستدامة، بما يضمن تقييم الأداء والكشف عن الفرص الإستراتيجية والتحقق من الكفاءة الاقتصادية لعملياتها.

وعلى مستوى الأثر البيئي لعمليات وأنشطة المنشأة، يتم وضع نظام لقياس مدى التقدم المحقق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشمل تلك المقاييس معدلات استخدام الطاقة، وقياس انبعاث الغازات، واستخدام المياه، وإعادة التدوير، والناتج من النفايات، وتوليد الطاقة المتجددة، بينما يتضمن الأثر الاجتماعي لعمليات المنشأة، قياس المنافع والتكاليف من الأنشطة فى المجتمع، والمحاسبة عن الاستثمارات الاجتماعية والعائد الاجتماعي، وتتضمن تلك الخطوة تجميع البيانات الفعلية السنوية على مستوى الشركة ومقارنتها بالمعايير والمعدلات المقبولة والمحددة دولياً.[٢]

---

[1]-Daniela, E., and R.J. Baumgartner, (2006) "The relationship between Sustainable Development and Corporate Social Responsibility", Corporate Responsibility Research Conference, 4th - 5th September.

[2]- Ararat ,M.&gocenogla , c.(2007)," drivers for sustainable corporate responsibility : case of turkey . CSR association – turkey ,general secretary ,pp.1-66.

**د-تنفيذ الخطط الإستراتيجية:**

بمجرد أن يتم وضع رؤية المنشأة للتنمية المستدامة، واختيار فريق العمل، ووضع المقاييس يتم تنفيذ الخطط الإستراتيجية للاستدامة بما يتلاءم مع الوضع التنافسي للمنشأة ونقاط القوة الداخلية والفرص المتاحة خارجياً.

**هـ- توصيل النتائج لأصحاب المصالح:**

جهود المنشأة لتحقيق التنمية المستدامة يجب ان يتم توصيلها بفاعلية إلى أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، وذلك من خلال الإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة وما يتضمنه من معلومات مالية وغير مالية عن أداء المنشأة على مستوى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتشمل البعد الاقتصادي و البعد البيئي و البعد الاجتماعي بما يفيد في عمليات اتخاذ القرارات[١].

٢/٤مراحل تطبيق التنمية المستدامة في الشركات

تمر الشركات بثلاث مراحل عند تطبيق مفهوم التنمية المستدامة يمكن توضيحها في الشكل رقم (٣) كما يلي[٢]:

[1]-Russell, S. L. and I. Thomson. (2009). Analyzing the role of sustainable development indicators in accounting International Review of Business Research papers (5) 2: 329 - 339.

[٢]- د. عفت ابو بكر محمد الصاوي، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية، مرجع سابق.

شكل رقم (٣)

مراحل التنمية المستدامة الشركات

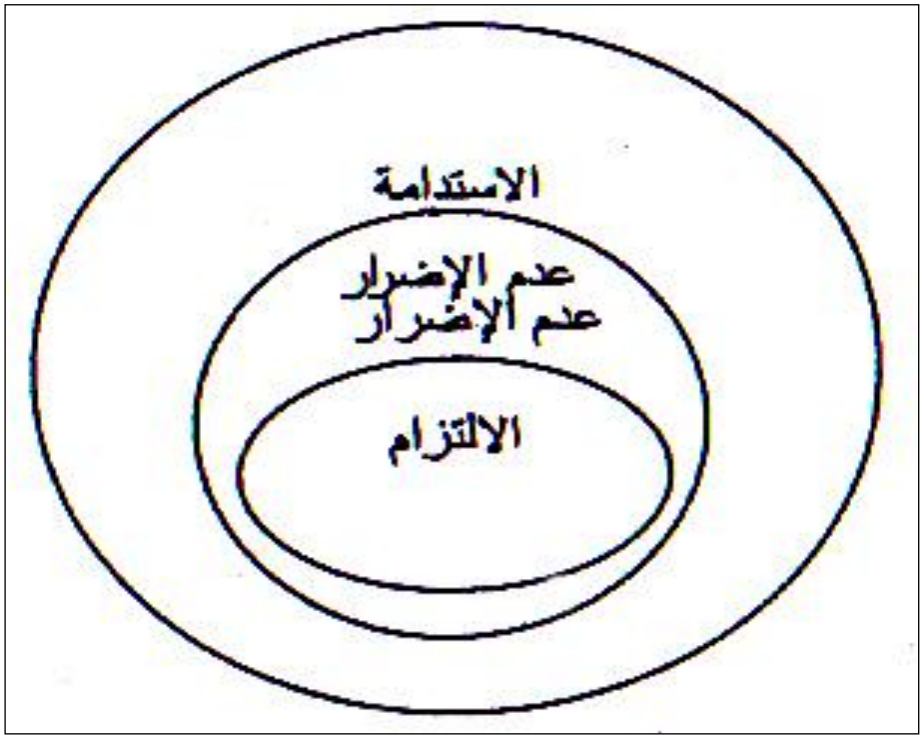


تتمثل المرحلة الأولى في الالتزام، وهو الحد الأدنى لتحقيق الاستدامة، ويقصد بتلك بالمرحلة انه ينبغي على الشركات أن تلتزم بالقوانين واللوائح والتشريعات المحلية والدولية المتفق عليها للحفاظ على البيئة.

وتتمثل المرحلة الثانية في عدم الأضرار، ويتضمن ذلك أن الشركات يجب أن تكون لديها الوعي الكافي بقدرتها على خلق آثار بيئية واجتماعية واقتصادية حقيقية ومحتملة، وبناء على هذا الوعي ينبغي على الشركات وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات للحد من اى ضرر يمكن أن ينتج عن عملياتها التشغيلية، على سبيل المثال الايزو ١٤٠٠٠ و ١٤٠٠١ (ISO 14000 & 14001).

وتتمثل المرحلة الثالثة في الاستدامة، وهذه المرحلة تتجاوز الالتزام وعدم الأضرار، بمعنى أن الشركات يمكن أن تساهم في تحقيق الاستدامة على المستوى الوطني من خلال الانخراط في الاستثمار الاجتماعي والحوار مع أصحاب المصالح، والعمل على تحقيق التكامل بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

## ٥-الأنشطة ذات الأثر على التنمية المستدامة فى الشركات

تناولت سلسلة الايزو ١٤٠٠٠ مجموعة من الإرشادات التي يجب الالتزام بها عند إعداد التقارير التي تتعلق بالإدارة البيئية بهدف تحقيق مزيدا من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة وبما يحقق التوازن مع المعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية (SA0008)، ومواصفات المحاسبة والمسائلة الاجتماعية (SA00013) والدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة، وهو ما أدي إلي تطوير فكر محاسبي يتناول عمليات القياس والتقييم والتقرير لأداء الشركات في ظل مفهوم التنمية المستدامة، وإزاء ذلك ظهرت محاولات تهدف إلي تحديد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة فى الشركات بأبعادها الثلاثة، والتي ينبغي أن تدخل في دائرة اهتمام المحاسبة، حيث تري المنظمة العالمية للمعايير International (Standardization Organization) أن تحقيق التنمية المستدامة في الشركات يرتبط بالأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي[١].

لذلك فإن نتائج تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للشركة تؤدي بالضرورة إلي الحكم على مساهمة تلك الشركة في تحقيق التنمية المستدامة، فإذا كانت المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي التي تفيد في مجال تقييم الأداء المالي للمنشأة تعتمد على مدخلات هذا النظام والتي تتمثل في البيانات المرتبطة بالأحداث المالية التي تقوم بها المنشأة، فإن المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي التي تفيد في مجال تقييم الأداء البيئي والاجتماعي لتلك المنشأة ترتبط بالأحداث ذات المضمون البيئي والاجتماعي، ولاستخلاص نطاق تلك الأحداث يمكننا الرجوع إلي المؤشرات الأساسية التي يتم من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي وهي كما يلي[٢]:

أ- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئية: ويشمل هذا المؤشر تكاليف الأنشطة المرتبطة بأداء المنشأة لحماية أفراد المحيط الذي تعمل المنشأة داخل نطاقه الجغرافي، وهذه تتضمن تكاليف أنشطة حماية تلوث الهواء والبحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلي ذلك.

[1]-Sebhatu, Samuel Petros, (2007)" ISO 14001 as a driving force for sustainable development and value creation", Emerald Group Publishing Emitted.

[٢]-د. وهيبة مقدم، اقتصاديات البيئة و المسئولية الاجتماعية ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الجزائر، ٢٠٠٩، ص:٤٤-٤٧.

ب- مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمنشأة، ويشمل جميع تكاليف الأنشطة المرتبطة بخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلي ذلك.

ج- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: ويتضمن كافة تكاليف الأنشطة التي تهدف إلي إسهامات المنشأة في خدمة مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات لمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

د- مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج : وتشمل مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية، مجال المساهمات العامة، مجال الموارد البشرية، مجال مساهمات المنتج أو الخدمة، كافة تكاليف الأنشطة التي تهدف إلي خدمة المستهلكين، حيث تضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع الواردة من المنتجات والخدمات المقدمة إلي المستهلكين.

## ٦-مجالات المسئولية البيئية والاجتماعية للمنشأة:

إن المطلع على الكتابات التي حددت مجالات المسئولية البيئية والاجتماعية للمنشأة يجد أن الاتجاه السائد هو تقسيم هذه المجالات الى أنشطة بيئية واجتماعية خاصة بالمنشاة، وسيتم تناول كل من هذه المجالات لتحديد نطاق الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي التي يتضمنها كل مجال ومدي الاستجابة له عملياً من خلال عملية التنمية المستدامة، وذلك كما يلي[1]:

أ - مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية :

يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلي تخفيف أو منع التدهور البيئي، ويمتد نطاق هذا المجال لأكثر من المنطقة الجغرافية للمنشأة، وترتبط أنشطتها بامتثال تلك المنشأة للمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء، ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة وإتباع أكثر الطرق الفنية كفاءة لتقليل كمية المخلفات، ومساهمة المنشأة في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها. ويعتبر

[1]-Brammer, S. and S. Pavelin. (2008) Factors influencing the quality of Corporate Environmental Disclosure.**Business Strategy and theEnvironment** .Vol. 17: 120–136.

هذا المجال من أهم مجالات المسئولية البيئية والاجتماعية للمنشأة بسبب التوسعات الضخمة والتقدم التقني وما نتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير القابلة للتعويض، وزيادة المخلفات الصناعية من أدخنة وكيماويات، والتوسع في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية مما أدي إلي تلوث مياه الأنهار والبحيرات والتربة ، ويتفق هذا مع ما خلصت إليه بعض الدراسات التي أوضحت أن نسبة المبالغ التي تنفقها بعض المنشآت للرقابة على التلوث بلغت ١٠% من إجمالي نفقاتها.

ب-مجال المساهمة العامة:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تؤدي إلي تحقيق منافع لكافة أفراد المجتمع وليس لأفراد المنطقة الجغرافية التي تعمل بها المنشأة، وترتبط أنشطة هذا المجال بمساهمات المنشأة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية، والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض، والعمل على حل المشاكل الأوبئة والأمراض، والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة، وتوفير وسائل النقل للعاملين بما يؤدي إلي تخفيف الضغط على وسائل النقل العامة، والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلي تخفيف معدل الجرائم، والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتجديدها[١].

وتوضح الدراسة الميدانية التي قام بها " Vernon & Shetty "[٢]والتي أجريت على ٢٣٢ شركة أمريكية أن ٦٨% من هذه المنشآت تستجيب لهذا المجال، وأن ٦٣% منها لديهم كوادر فنية وإدارية لأنشطة هذا المجال، وفي جمهورية مصر العربية يلاحظ استجابة شركات قطاع الأعمال العام، وكذلك شركات القطاع العام لهذا المجال، فتقبل توظيف المعوقين وتساهم في تخفيف الضغط على وسائل المواصلات العامة، وتقوم بإنشاء مساكن للعاملين بها.

[1]-Steurer, Reinhard, Markus E Eanger, Astrid Konrad, Andre Martinuzzi,, (2005) "Corporations, Stakeholders and Sustainable Development 1: A Theoretical Exploration of Business-Society Relations", Journal of Business Ethics, Volume: 61, pp. 263-281.

[2]- Buehler, Vernon M., Y. K. Shetty, (1991)" The Quest for Competitiveness: Les--sons from America's Productivity and Quality Leaders, QUORUM BOOKS, NewYork,.

ج- مجال الموارد البشرية:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين بالمنشأة من حيث تحسين أحوالهم بصفة عامة، لذلك فإن هذا المجال يمثل مجالاً داخلياً، وتتضمن أنشطته مساهمات المنشأة في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة بينهم حسب الجنس أو اللون أو العقيدة، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهارتهم، وإتباع سياسة للترقي تحقق رضائهم الوظيفي، وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوي معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المنشآت الأخرى في الصناعة أو في المجتمع، وتوفير ظروف عمل آمنة، وقد أدت التطورات التقنية إلي التأكيد والاهتمام بالناحية النوعية للموارد البشرية، لذلك تحظي اعتبارات التدريب والتكيف مع طرق الإنتاج المتغيرة والمقدرة على الابتكار – باهتمام خاص من قبل المنشآت- كما تهتم التشريعات بحماية الموارد البشرية، وتحدد سياسات التوظيف وشئون العاملين، وتنظم معالجة هذه الأمور من حيث الشكل والمضمون. كما تستجيب المنشآت لهذا المجال لما له من نتائج اقتصادية ايجابية، فتحقيق سلامة العاملين في النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من أخطار المهنة يؤدي إلي زيادة كفاءتهم الإنتاجية[١].

د- مجال مساهمات المنتج أو الخدمة:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج أو الخدمة، وتتضمن هذه الأنشطة القيام بالبحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلائم مع المقدرة الاستهلاكية للعملاء، وإعلامهم بخصائص السلعة أوالخدمة، وبطريقة استخدامها، وبحدود ومخاطر ومدة صلاحية الاستخدام [٢]، وفي جمهورية مصر العربية اهتمت الدولة بالجوانب الكيفية للسلعة فأنشأت الهيئة العامة للتوحيد والقياس مهمتها وضع مواصفات قياسية للسلع المختلفة، ومنح تراخيص بوضح علامتها على السلع المطابقة لهذه المواصفات مما يؤدي إلي اطمئنان المستهلكين للسلع التي تحمل هذه العلامة، كما أنشأ جهاز حماية المستهلك الذي يهدف إلي صون وحماية المستهلكين. وعلى ضوء ما تقدم، يمكن تحديد أهم الأنشطة التي ترتبط

[1]-Harris. Jonathan M), (2004),"Basic Principles of Sustainable Development, Global Development and Environment Institute", Tufts University.

[2]-Global Reporting Initiative, (2002), (GRI) Su slain ability Reporting Guidelines on Economic, Environmental and Social Performance, Boston MA : Interim Secretariat.

بالأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة والتي تحقق التنمية المستدامة مبوبة حسب مجال المسئولية البيئية والاجتماعية الذي تنتمي إليه على النحو التالي : [1]

أ. أنشطة خاصة بمجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية :

أ.١. الموارد الطبيعية:

أ.١/١ الاقتصاد في استخدام المواد الخام .

أ. ١/٢ الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة .

أ. ١/٣ المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة .

أ.٢. المساهمة البيئية:

أ.٢/١ تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء.

أ.٢/٢ تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلي تقليل المخلفات.

أ.٢/٣ التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث .

ب. أنشطة خاصة بمجال المساهمات العامة :

ب.١ البذل في سبيل الإنسانية .

ب.١/١ تدعيم المؤسسات العلمية.

ب.١/٢ تدعيم الهيئات الخاصة والرعاية الصحية .

ب.١/٣ تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية .

ب.٢ المواصلات والنقل :

ب.٢/١ المساهمة في رصف وإنشاء الطرق .

ب.٢/٢ توفير وسائل نقل للعاملين .

ب.٣ الإسكان:

ب.٣/١ المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان .

---

[1] – اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، "نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: وثيقة إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"، **وزارة الدولة لشئون البيئة**، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧.

ب.٢/٣ إنشاء مساكن للعاملين .

ب.٤ الخدمات الصحية:

ب.١/٤ تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض.

ب.٢/٤ توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.

ب.٥ رعاية مجموعات معينة من الأفراد:

ب.١/٥ المساهمة في توفير وجبات غذائية لغير القادرين مالياً .

ب.٢/٥ المساهمة في رعاية المعاقين أو ذوىالعاهات.

ب.٣/٥ المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.

ج. أنشطة خاصة بمجال الموارد البشرية :

ج.١ سياسات التوظف:

ج.١/١ توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع .

ج.٢/١ قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية .

ج.٣/١ قبول توظيف الأفراد المعاقين.

ج.٢ تحقيق الرضاء الوظيفي:

ج.١/٢ منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوي معيشي مناسب.

ج.٢/٢ إتباع سياسة للترقي تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية للترقي.

ج٢.٣ إعداد برامج تدريب لزيادة مهارات العاملين.

ج.٤/٢ المحافظة على استقرار العمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة.

ج.٥/٢ تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن .

د. أنشطة خاصة بمجال المنتج أو الخدمة:

د.١ تحدي وتصميم المنتجات:

د.١/١ القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.

د.٢/١ تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلي تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام .

د.٢ تحقيق رضا المستهلكين :

د.١/٢ وضع بيانات علي عبوة المنتج للتعريف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ استخدامه .

د.٢/٢ القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكون بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه .

د.٣/٢ توفير مراكز خدمة لصيانة وإصلاح المنتج.

هذا، **ويرى الباحث** وإن كانت الأنشطة السابقة توضح اتساع نطاق العمليات البيئية والاجتماعية المرتبطة بالتنمية المستدامة، فإن ذلك لا يعني أن كل منشأة تضطلع بكل هذه الأنشطة، كما وأن اختيار المنشأة لمجموعة الأنشطة التي يمكنها القيام بها لا يعتبر قيداً يؤثر في ضرورة دخول هذه الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة المحاسبية، فما تقوم به منشأة معينة من هذه الأنشطة قد لا تقوم به منشأة أخر لظروف تخصها، وبالرغم من ذلك فإنه بسبب تداخل مجالات التنمية المستدامة الثلاثة، فإن قيامها ببعض الأنشطة التي ترتبط بأحد المجالات سوف يكون لها انعكاساته على المجالين الأخيرين للتنمية المستدامة.

## ٧- تقارير التنمية المستدامة فى الشركات:

يتم الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة في شكل تقارير الاستدامة والتي تقدم معلومات كمية ووصفية، مالية وغير مالية، وتوصيل تلك المعلومات لأصحاب المصالح. وهناك عدة أشكال ونماذج مختلفة لتقديم معلومات محاسبة التنمية المستدامة وتشمل تقارير الأداء،وتحليل المدخلات والمخرجات، وتحليل دورة حياة المنتج، وتقرير مخزون رأس المال الطبيعي مقسم إلي فئاته المختلفة، وقوائم الالتزام بالتشريعات واللوائح ذات الصلة، وسرد الآثار البيئية والاجتماعية، ويمكن القول أن تقرير التنمية المستدامة يطلق عليه ( Triple bottom line reporting, corporate responsibility Reporting) [١] .

[1]-Bebbington, J., and R. Gray. 2005. An Account of sustainability: Failure, Success and A recoiiceptualization. **Critical perspectives on Accounting**(12): 557-587.

حيث تعرف مبادرة الإفصاح الشامل عن تقارير التنمية المستدامة بأنها ممارسة عمليات القياس والإفصاح وتحقيق المساءلة لأصحاب المصالح الداخلية والخارجية بخصوص أداء المنشأة تجاه هدف التنمية المستدامة[١].

**ويرى الباحث** القول أن الاتجاه نحو الإفصاح عن التنمية المستدامة يشتق من عاملين أساسيين، العامل الأول هو زيادة إدراك أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للقضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة وتأثيرها علي الأداء الاقتصادي طويل الأجل للمنشأة، ويتمثل العامل الثاني في حاجة ودوافع مجتمع الأعمال والوحدات الاقتصادية ذاتها للاستجابة بصورة ملائمة لقضايا التنمية المستدامة والإفصاح عن تلك الاستجابة ومبادرات التنمية المستدامة التي تتبناها.

### ١/٧أهمية أعداد تقرير التنمية المستدامة فى الشركات

يتمثل الطلب على تقارير التنمية المستدامة في حاجة أصحاب المصالح للمعلومات عن الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات إلى جانب الأداء الاقتصادي لها. ويمكن إيجاز الفئات ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتعرف على مدى حاجاتها للإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

أ-طلب المستثمرين للإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة:

على الرغم من أن التقارير المالية السنوية تعد أداة هامة لاتخاذ القرارات بواسطة المستثمرين ومديري المحافظ الاستثمارية والمحللين الماليين، إلا أن هؤلاء المستثمرين يروا أن التقارير ينبغي أن تتجاوز المسائل المالية لتشمل موضوعات عن الأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة الاقتصادية ومعلومات عن هيكل الحوكمة بها، وذلك لاتخاذ القرارات السليمة في مجال تقييم الاستثمارات. فلم يعد المقياس المستخدم للحكم على كفاءة المنشأة وأدائها يتوقف فقط على الأداء المالي والاقتصادي، بل يظهر ما يسمى الاستثمار المسئول اجتماعياً socially responsible investingوالذي يتضمن اهتمام المستثمر بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومن ثم الاستثمار المهتم بقضايا التنمية المستدامة، فمع التطور في بيئة الأعمال، أصبح من الضروري

[1]-Choa, C., J. Chenb and R. Roberts. (2008) The politics of environmental disclosure regulation in the chemical and petroleum industries: Evidence from the Emergency Planning and Community Right-to-Know Act of 1986 .**Critical Perspectives on Accounting** .Vol .19: 450–465.

مراعاة البعد الاجتماعي والبيئي ومعايير الحوكمة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية[١]. وبناء عليه يحتاج المستثمرون الى معلومات عن الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للوحدة الاقتصادية وهذا ما توفره تقارير التنمية المستدامة.

ب- طلب العاملون للإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة:

يمثل العاملون احد الفئات الهامة من أصحاب المصالح التي تهتم بالإفصاح الاجتماعي والبيئي للشركة التي يعملون بها. ويوفر تقرير التنمية المستدامة معلومات هامة للعاملين والموظفين واتحادات العمال عن الخدمات الاجتماعية التي تقدم لهم ومدى الاهتمام بصحة وسلامة وآمن العاملين، هذا بالإضافة إلى الخطط المستقبلية للشركة للنهوض بهم، بما يجعلهم يشعرون بالأمان والاطمئنان على مستقبلهم الصحي والوظيفي، وبما يشعرهم بالرضا عن العمل والتمسك به، مما ينعكس على ولائهم وإنتاجيتهم وتحقيق الرفاهية لهم وللمجتمع ككل[٢].

ج- طلب العملاء والمستهلكين للإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة:

لم يعد اهتمام العملاء والمستهلكين منصباً فقط على سعر المنتج او الخدمة وجودتها، بل زاد اهتمام العملاء بمجالات أخرى تتعلق بمدى سلامة المنتج بيئياً ومدى اهتمام الوحدة الاقتصادية بالعملاء وكيفية التعامل معهم، وقدرة الوحدة على الاستمرار والبقاء. ومن هنا زاد طلب العملاء والمستهلكين على الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي بجانب الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية ومؤشرات هذا الأداء، وطريقة تنفيذ هذا الأداء، ورؤية المنشأة للتنمية المستدامة وخطط تنفيذها، وهذا ما يوفره الإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة [٣].

---

[1]-Simnett, R., A., Vanstraelen. W.Chua. (2009). Assurance on Sustainability Reports: An International Comparison. **The** Accounting **Review** (May)(84)(3):937-967

[2]-Sinclair, C. D. (2005). Social and Environmental disclosure and corporate characteristics: A Research note and Extension. **Journal of Business Finance and Accounting** (28) (4) (.April/May): 327 - 360

[3]-Bebbington, J., J. Brown, and B. Frame. (2007). Accounting technologies and sustainability assessment models. **Ecological Economics** (61): 224 — 236.

د- طلب المقرضين للإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة:

يعتبر المقرضين مجموعة من أصحاب المصالح ذوى النفوذ والقوة، وتهتم إدارة الوحدات الاقتصادية باحتياجاتهم من المعلومات مقارنة بأصحاب المصالح الأقل نفوذاً او قوة، ويتزايد طلب المقرضين على معلومات التنمية المستدامة لاتخاذ قرارات الإقراض، حيث لا تعتمد قرارات الائتمان على القدرة المالية للمنشأة فقط، بل تمتد الى جوانب أخرى غير مالية سواء خاصة بأداء المنشأة البيئي والاجتماعي وقدرتها إلى إدارة المخاطر، وهذا ما يوفره الإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة [١].

هـ- طلب الأجهزة الحكومية والمشرعون للإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة:

تعتبر الأجهزة الحكومية من أصحاب المصالح في المنشأة، وتحتاج إلى المعلومات الخاصة بالأداء البيئي والاجتماعي للوحدات الاقتصادية بالإضافة إلى أدائها الاقتصادي. وتحتاج الأجهزة الحكومية إلى معلومات عن الأداء البيئي للمنشأة ومدى مساهمتها في المحافظة على البيئة ومنع التلوث ومعالجته أن وجد، بالإضافة إلى ما توفره تقارير التنمية المستدامة من معلومات تساعد الحكومة والمشرعين في تنظيم أنشطة الشركات، ووضع السياسات بخصوص المنافسة والضرائب والبيئة والمستهلكين والقضايا الاجتماعية، وترشيد القرارات الخاصة باستخدام الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها[٢].

و- طلب المنظمات غير الحكومية على الإفصاح عن تقرير الاستدامة:

المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني عادة ما تستخدم تقارير التنمية المستدامة لفهم قيم ومعايير الشركات، ومبادئها، واتجاهاتها، وأهدافها، وأدائها البيئي والاجتماعي، وذلك للمساعدة في الحكم على ما أذا كانت الوحدات الاقتصادية التي تعمل في المجتمع مسئولة اجتماعياً وبيئياً [٣].

---

[1]- O' Dwyer, B., D. Owen, and J. Unerman. (2011). Seeking legitimacy for new assurance forms: The case of assurance on sustainability reporting. Accounting, Organizations and Society 36: 31-52.

[2]-Vazquez, D. and C. Heyes. (2008) Corporate Disclosure and environmental Performance in Argentina.**Business Strategy and the Environment** .Vol17: 179–193.

[3]- Habib, M. (2010). The effect of corporate governance elements on corporate social responsibility (CSR) reporting. International Journal of International Review of Business Research papers (5) 2: 329 - 339.

ز- طلب الجمهور على الإفصاح عن تقارير الاستدامة:

الشركات تؤثر وتتأثر بالجمهور بصفة عامة بعدة طرق، على سبيل المثال توفير فرص العمل، كما أن الجمهور يعتبر مصدراً لمدخلات الشركات، ويهتم الجمهور إيضاً بقضايا التنمية المستدامة مثل الأداء البيئي والاجتماعي للوحدات الاقتصادية. ويوفر تقرير التنمية المستدامة في الشركات المعلومات اللازمة التي تساعد الجمهور على الفهم الجيد لأداء المنشأة واتجاهاتها وأنشطتها[١].

ن- طلب مجلس الإدارة على الإفصاح عن تقارير الاستدامة:

يمثل تقرير التنمية المستدامة مصدر هام للمعلومات بخصوص أبعاد أداء التنمية المستدامة واحتياجات وتوقعات أصحاب المصالح، ومثل هذه المعلومات تعد هامة لعمليات اتخاذ القرارات الإستراتيجية داخل المنشأة.

وبناء على ما سبق، **يرى الباحث** أن هناك طلب متزايد لاصطحاب المصالح الداخليين والخارجيين على تقارير التنمية المستدامة للشركات، وذلك لما توفره من إفصاح عن الأداءالبيئي والاجتماعي للوحدات الاقتصادية ورؤيتها ورسالتها تجاه التنمية المستدامة، والخطط الإستراتيجية التي تضعها الإدارة لتحقيق هذه الرؤية، ومدى تقدمها وانجازها للخطط الماضية، بما يوفر محتوى معلوماتي لتقارير التنمية المستدامة.

**٢/٧مزايا الإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة**

هناك عدة مزايا تحققها عملية الإفصاح من خلال التنمية المستدامة هي[٢]:

أ-التركيز على الشفافية: يحقق الإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة الشفافية، وذلك من خلال توصيل أهداف المنشأة ورؤيتها وكيفية إداراتها للمخاطر، وتعاملها مع تأثيرات عملياتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يدعم وجود أساس سليم للحوار مع أصحاب المصالح، مما يؤثر علي نجاح المنشأة وقيمتها، وخصوصاً فى التخطيط طويل الأجل.

[1]-Llena, F, J. Moneva and B. Hernandez. (2007) Environmental Disclosures and Compulsory Accounting Standards: the Case of Spanish Annual Reports **.Business Strategy and the Environment Bus**. Vol. 16: 50–63.

[2]-KPMG. (2008). KPMG international survey of corporate responsibility reporting 2008. The Netherlands: KPMG International Global Sustainability services.

ب- خلق قيمة مالية: يتضمن تقرير التنمية المستدامة جمع وتحليل بيانات عن الموارد والمواد المستخدمة وتقييم عمليات المشروع، مما يمكن إدارة المنشأة من تحديد الفرص لتوفير التكلفة وتوليد الإيرادات، وذلك من خلال إدارة استخدام الموارد المتاحة للمنشأة بصورة كفء.

ج-تدعيم السمعة للمنشأة: سمعة المنشأة هي دالة لطريقة عملها وإداراتها لأنشطتها، والتي يدركها أصحاب المصالح علي الإبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لمجالات أعمالها. ويلعب تقرير التنمية المستدامة دوراً هاماً في تشكيل أدراك أصحاب المصالح مما يساعد علي حماية وتدعيم سمعة المنشأة.

د- تحقيق التحسينات المستمرة: الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة يركز اهتمام الإدارة علي مدخلاتها وإستراتيجيتها نحو التنمية المستدامة، مما يحفز العمل نحو التحسين المستمر في مجالات الأداء المفصح عنها ويدعم خطط التنمية المستدامة التي تضعها الإدارة في تقرير التنمية المستدامة.

هـ-تحسين الالتزام بالإجراءات والتشريعات: يفصح تقرير التنمية المستدامة عن مدي التزام المنشأة بالإجراءات والتشريعات في المجالات البيئية والاجتماعية وحقوق الإنسان، وهذا يساعد علي إدراك أصحاب المصالح لمدي وفاء المنشأة بمسئوليتها والتزامها بالتشريعات والقوانين واللوائح المرتبطة بمجال عملها[1].

و-زيادة إدراك وتحفيز العاملين: الموظفين الحاليين والمحتملين يكون لديهم توقعات حول السلوك البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمنشأة، ويهتموا بهذه العوامل لتقرير البقاء والاستمرار مع المنشأة. ويساعد نشر معلومات مرتبطة بالتنمية المستدامة في زيادة ولاء الموظفين والعاملين لدى المنشأة، وتخفيض معدل دوران العمال، بالإضافة إلى زيادة قدرة المنشأة على جذب موظفين ذوى جودة وخبرة عالية.

ز-جذب رؤوس الأموال: مع زيادة أدراك المستثمرين للقضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة، وإدخال تلك القضايا والاعتبارات داخل عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية، وكذلك المقرضين عند اتخاذ قرارات الإقراض والائتمان، تستجيب الوحدات الاقتصادية لتوقعات المستثمرين والمقرضين من خلال نشر تقارير التنمية المستدامة.

---

[1]-عمرومحمد خميس محمد، أثرتفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١.

ر- تشجيع الابتكار: تمكن تقرير التنمية المستدامة الشركات من تدعيم وضعها التنافسي، وذلك من خلال دراسة وتحليل احتياجات أصحاب المصالح وتوقعاتهم والحصول علي فهم أفضل لمتطلباتهم، مما يؤدي إلي تحفيز الإدارة علي الابتكار والتطوير لعمليات وأنشطة المنشأة وتطوير منتجاتها وخدماتها وذلك لتمييز نفسها وتدعيم الوضع التنافسي للشركة.

## ٨-مداخل تطوير المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات

يوجد ثلاثة مداخل نحو تطوير المحاسبة عن التنمية المستدامة[1]:

**المدخل الأول**: مدخل من الداخل إلي الخارج:

وفقاً لهذا المدخل تبدأ عمليات تطوير المحاسبة عن التنمية المستدامة من وجهة نظر مديري الشركات في محاولتهم المساهمة في التنمية المستدامة، حيث يحتاج المديرون المعلومات الملائمة والموثوق بها لدعم عمليات اتخاذ القرارات التي تتعلق بحل المشاكل الاجتماعية والبيئية التي تتأثر بنشاط المنشأة، بالإضافة إلي المساهمة في تعزيز الوضع التنافسي للمنشأة في السوق.

ويعتمد هذا المدخل علي تعريف الشركة لإستراتيجية الأعمال وتحليل القضايا ذات الصلة، وتحويل إستراتيجية المنشأة إلي مؤشرات أداء رئيسية، حيث ينظر إلي المحاسبة عن التنمية المستدامة بأنها عملية جمع وتوصيل المعلومات لدعم عمليات اتخاذ القرارات الداخلية لتنفيذ إستراتيجية المنشأة. ويتم تدعيم هذا المدخل من خلال بطاقة الأداء المتوازن للاستدامة والرقابة الإدارية للتنمية المستدامة.

**المدخل الثاني**: مدخل من الخارج إلي الداخل:

وفقاً لهذا المدخل تبدأ عمليات تطوير المحاسبة عن التنمية المستدامة من وجهة نظر أصحاب المصالح (الأطراف الخارجية). ويتبني هذا المدخل فكرة أن الوحدة الاقتصادية هي كيان اجتماعي موجود في المجتمع، وسوف يتم الحكم علي مسئولياتها الاجتماعية والبيئية بواسطة أصحاب المصالح، ومن ثم لابد أن يتم حوار مع أصحاب المصالح للتعرف علي توقعاتهم ووجهات نظرهم، ثم التركيز علي تلبية تلك التوقعات وتوفير المعلومات المطلوبة للأطراف الخارجية.

---

[1]-Remigijus C., et al., (2009) " The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios" ***ISSN 1392-2785 Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics***,vol.2.

**المدخل الثالث:** المدخل المزدوج:

يدمج هذا المدخل بين المدخلين السابقين، حيث يتبني وجهة نظر أن تطوير المحاسبة عن التنمية المستدامة يجب أن تجمع بين وجهة نظر مديري الشركات (الأطراف الداخلية) وأصحاب المصالح (الأطراف الخارجية).

ووفقاً لهذا المدخل، فإن المحاسبة عن التنمية المستدامة توفر معلومات مفيدة تساعد في الأتي:

أ- رقابة الالتزام بالسياسات والتشريعات البيئية.

**ب**- تدعيم عمليات التحسين المستمر لعمليات المنشأة.

**ج**- توفير المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية علي مستوي إدارة المنشأة.

**د**- توفير المعلومات لأغراض الإفصاح والتقرير الخارجي لأصحاب المصالح.

## ٩- القياس المحاسبي للتنمية المستدامة في الشركات:

استناداً إلى ما ذكره الباحث في النقطة الخامسة من هذا الفصل (نطاق الأنشطة ذات الأثر على التنمية المستدامة)، فإن تحديد ذلك الأثر يتطلب قياس إسهامات الأنشطة التي ترتبط بالأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة والتي تؤثر على إسهامات المنشآت في تحقيق التنمية المستدامة سواء أكانت إسهامات اختيارية لأدراك المنشأة بأن ذلك الأنشطة مرغوبة بيئياً واجتماعياً، أو إسهامات إجبارية تنطوي على العمليات التي تقوم بها المنشأة امتثالاً لقرارات سيادية أو لقوانين تسنها الدولة .

ويعد القياس في مجال المحاسبة عن التنمية المستدامة من الموضوعات التي توجه صعوبة إيجاد مدخل قياس عملي يلقي القبول العام كما في المحاسبة المالية ، وينتج ذلك من طبيعة الأنشطة الخاضعة للقياس لكونها تتصف بالآتي[1]:

[1]- Arcay .M. R. And F. Vazquez. (2005) Corporate characteristics governance rules and the Extent of voluntary Disclosure in Spain .**Advances inAccounting**. Vol- 21:299–331.

أ-أن أنشطة الأداء البيئي والاجتماعي غير محددة المعالم ولم يتم الاتفاق عن ماهيتها بسبب وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المنشآت بسبب وجود فجوة بين ما تراه تلك المنشآت من مسئولية تجاه المجتمع عن مساهماتها في مجال التنمية المستدامة.

**ب**-صعوبة التعبير بوحدات نقدية عن نتائج قياس إسهامات المنشآت في تحقيق التنمية المستدامة كمردود للأداء في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ، حيث أن النتائج التي ينتهي إليها ذلك القياس لا تتضمن بشكل مطلق معلومات كمية، بل تشير في الغالب إلي معلومات نوعية يصعب ترجمتها كميا.

## ١٠- المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة:

فى ضوء ما تعرض له الباحث فى الجزء السابق من البحث يجد أنه قد تطور مفهوم مسئولية الشركات بشكل ملحوظ في بداية القرن الحالي، حتى أصبحت تمثل التزاما على شركات القطاع الخاص بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين والعملاء والموردين والمساهمين والمجتمع ككل لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يحقق أهداف المساهمين ويخدم التنمية المستدامة في آن واحد.

ولم يعد تقييم الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية يعتمد على ربحيتها فقط، كما لم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، ومن أبرز هذه المفاهيم مفهوم "مسئولية الشركات" فقط أصبح دور شركات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وقد أدركت الشركات المقيدة بالبورصة أنها غير معزولة عن البيئة المحيطة، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة [١].

### ١/١٠مفهوم المحتوى المعلوماتى للمؤشر المصري لمسئولية الشركات:

أطلقت هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية، ومركز المديرين، المؤشر المصري لمسئولية الشركات والذي يبدءا تطبيقه عن العام المالي ٢٠١١- ٢٠١٢، حيث قام مركز المديرين

[١]- د. فؤاد محمد عيسى (٢٠١٠)،"" المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر : دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات "" المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات، وزارة الاستثمار ، القاهرة ، مارس ،ص١-٤٠ .

المصري، المركز المصري لمسئولية الشركات، ومؤسسة "ستاندارد أند بورز" وشركة كريسيل، وبالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر الخاص بالبيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة. ويعتبر هذا المؤشر الأول من نوعه في المنطقة العربية وإفريقيا والثاني علي مستوي العالم، حيث قامت الهند في يناير ٢٠٠٨ بإصدار مؤشر للبيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، وقد كان هذا المؤشر الأول من نوعه في العالم، وقام بإعداده مؤسسة ستاندارد أند بورز بالتعاون مع شركة محلية تسمى كريسيل.

ويقوم المؤشر الجديد الذي تقوم باحتسابه مؤسسة "ستانداردأند بورز" الدولية بالتعاون مع مركز المديرين والبورصة المصرية بترتيب الشركات المقيدة بالبورصة– فى مؤشر EGX 100 بشكل سنوي – من حيث مدي التزامها بقواعد الحوكمة والحفاظ علي البيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات ثم يتم اختيار أفضل ٣٠ شركة – مؤشر EGX 30 الذي يضم أعلى ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط. التي تدخل في احتساب القيمة النهائية للمؤشر وفقاً لترتيب هذه الشركات، وتتغير قيمة المؤشر لحظياً أثناء التداول[١].

ومن الجدير بالذكر أن مصر كانت ثاني دولة في العالم تقوم بعمل هذا المؤشر حرصاً علي اذكاء روح المنافسة بين الشركات المقيدة بالبورصة في مجال الالتزام والمسئولية تجاه المجتمع ككل وليس فقط أمام حملة الأسهم. وقد أثبتت متابعة الشركات المدرجة بالمؤشر أنها تؤدي بشكل عام أفضل من باقي الشركات أثناء ارتفاع السوق أو انخفاضه.

**٢/١٠ محتويات المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات:**

يعتمد مؤشر ESG على المعلومات التي تتيحها الشركات عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية بشكل اختياري. فالبيانات التي تفصح عنها الشركات هي المرجعية الوحيدة في قياس المؤشر، ولا يتم اللجوء للشركات للحصول على أي معلومات إلا في حالة وجود معلومات سلبية غير مؤكدة عن الشركة يرغب القائمين بإعداد المؤشر في التحقق من مدى صحتها. ويتكون من شقين هما مستوى الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية كما في الشكل التالي[٢]:

---

[١]- الهيئة العامة للرقابة المالية، المركز المصري لمسئولية الشركات، ٢٠١٢: http://www.ecrc.org.eg/Index_AR.aspx.

[2] - Egyptian corporate Social Responsibility Center,( 2010), "Disclosure and reporting on CSR practices towards sustainable comparative environments". **The third annual conference on corporate Social Responsibility,** March, Cairo.

**شكل رقم (٤)**

**المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة**

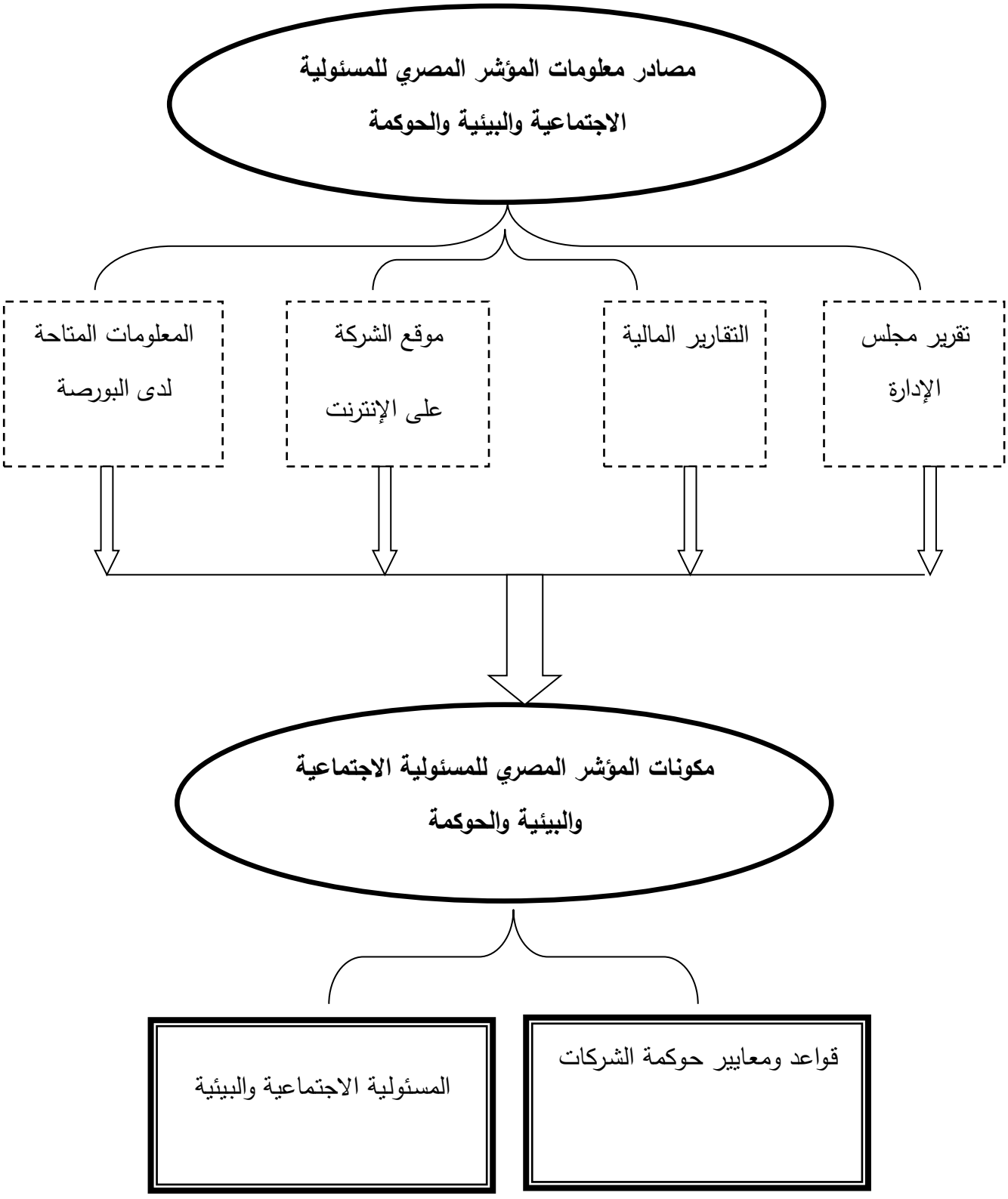

ويتضح من الشكل السابق أن المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات يتكون من شقين هما:

**الشق الأول: قواعد ومعايير الحوكمة ومن أهمها:**

١) توفير الحماية للمساهمين في هذه الشركات، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.
٢) معاملة متساوية لكافة المساهمين سواء كانوا وطنيين أو أجانب، كما ينبغي إتاحة الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.
٣) ضمان القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية.
٤) ضمان التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين.

**الشق الثاني: قواعد ومعايير المسئولية الاجتماعية والبيئية:**

**وتشمل المجالات التالية:**

أولاً: معايير الأداء البيئي:

وتشمل كافة معايير الأداء البيئي لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل الشركة داخل نطاقه الجغرافي ومن أهمها ما يلي:

١) تشجيع إتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
٢) الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسئولية عن البيئة.
٣) تشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها.
٤) سياسة الإدارة في استغلال الموارد الطبيعية.
٥) تحسين مؤشرات الأداء البيئي.

ثانيًا: معايير الأداء الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان:

وتتضمن كافة معايير أداء الشركة في مجال خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمنظمات غير الهادفة للربح، وكذلك الأداء في المجالات التالية:

١) دعم الشركة لحماية حقوق الإنسان المعلنة دوليًا واحترامها.

٢) التأكد من عدم اشتراك الشركة في انتهاكات حقوق الإنسان.
٣) استثمار الشركة في رأس المال الاجتماعي.
٤) احترام الشركة لحرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية.
٥) دور الشركة في القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري.
٦) دور الشركة في القضاء على عمالة الأطفال.

ثالثًا: معايير العمل والعلاقات العمالية:

وتشمل جميع معايير الأداء الذي تقدمه الشركة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم، والالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين، كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك. وأداء الشركة في مجالات حقوق العمال والعلاقات العمالية والقضاء على التمييز في مجال التوظيف والمعاملة المتكافئة للعمال.

رابعًا: معايير الأداء في مجال حماية المستهلكين وتطوير الإنتاج:

وتشمل كافة معايير الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين، مثل الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحوث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن منافع المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين والعلاقات مع المستهلكين والحد من الممارسات الاحتكارية.

خامسًا: أخلاقيات الأعمال:

١) قيادة المسئولية الاجتماعية للشركة.
٢) مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشاوي.

**٣/١٠مراحل إعداد المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات:**

يتم إعداد ومراجعة هذا المؤشر مرة واحدة في شهر يوليو من كل عام وذلك لأنشط ١٠٠ شركة في البورصة المصرية على مرحلتين هما[١]:

[1]- Innovest stratcgic value advisors (2005). "**analysis of the financial impact of sustainable resource industry**", feb. p.4.

١) المرحلة الأولى:

تعتمد هذه المرحلة على تقييم ممارسات الشركة في مجالات المؤشر والإفصاح عنها اعتمادًا على المعلومات الخاصة بالشركة والمتاحة للعامة وذلك من خلال التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية أو من خلال المعلومات المتاحة لدى البورصة المصرية في عدة نواحي رئيسية وهي: هيكل الملكية، وحقوق المساهمين، وهيكل مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والممارسات الأخلاقية للأعمال ومسئوليتها الاجتماعية والبيئية عن العاملين والمجتمع والمنتج والمستهلك.

٢) المرحلة الثانية:

تقييم مصداقية بيانات الشركات من خلال البحث عن الأخبار التي تشمل أي تجاوزات ومخالفات من قبل الشركة والمتاحة في الصحف القومية، ووسائل الإعلام والمجالات العلمية المتخصصة وبعض التقارير الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة إلى اللجوء إلى المعلومات المتاحة لدى الوزارات المعنية والهيئات الحكومية مثل وزارة البيئة ووزارة القوى العاملة، والبورصة المصرية. وفي نهاية المرحلة الثانية، يتم الوصول إلى ترتيب الشركات وفقًا لممارساتها في مجالات الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية ودون أخذ أية عوامل أخرى في الاعتبار. وبعد ذلك تقوم البورصة بالتعاون مع مؤسسة ستاندارد أند بورز بتحويل نتائج المرحلة الثانية إلى مؤشر متحرك من خلال ربط ترتيب الشركات بالقيمة السوقية للسهم ومعدلات التداول عليه. ويعكس هذا الترتيب الوزن النسبي لكل شركة من الشركات الثلاثين المدرجة بالمؤشر.

**٤/١٠ منهجية إعداد المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات[١]:**

١) اختيار شركات المؤشر:

لما كان الهدف من المؤشر هو قياس أداء الشركات وفقًا لمعايير البيئة، والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، فإن المؤشر يتكون من أفضل ٣٠ شركة على الأكثر من بين أنشط ١٠٠ شركة مقيدة في البورصة المصرية وفقًا لمعايير البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة. ويتم ذلك من خلال إجراء مسح للمائة شركة الأنشط، بهدف حصول كل شركة على مجموع من النقاط في كل من شق

[1]- Egyptian institute of directors, (2009), "investment and good corporate in corporate governance" first conference, ELOD in development (UNCTAD), 18-19 June, Cairo.

البيئة والمسئولية الاجتماعية، وشق الحوكمة، ويتم الاعتماد على المصادر العامة في إجراء المسح، وتشمل هذه المصادر، التقرير السنوي للشركة ونشراتها وقوائمها المالية وإفصاحات الشركة بالبورصة المصرية وموقع الشركة على الشبكة الدولية للمعلومات، وفي حالة قيام الشركة بالإفصاح عن أحدى نقاط المسح ذات مردود إيجابي تحصل الشركة على نقطة واحدة، وفي حالة النقاط الإضافية تحصل الشركة على ٣ نقاط إذا كان الإفصاح إيجابيًا.

٢) كيفية تحديد أوزان الشركات المكونة للمؤشر:

**يتم تحديد أوزان الشركات في المؤشر بالخطوات الأربعة التالية:**

أ-الخطوة الأولى: المجموع الكمي:

تحصل كل شركة من المائة شركة على مجموع وترتيب كمي وفقًا للإفصاح والشفافية ( T & D) لكل من ثلاثة متغيرات هي: حوكمة الشركات والممارسات البيئية والممارسات الاجتماعية، ويتم حساب القيمة الفعلية لكل عامل من هذه العوامل لكل شركة على حدة، ثم يتم تحويل هذه القيم إلى قيم معيارية، وبعد ذلك تجمع القيم المعيارية الثلاثة، ثم ترتب الشركات تنازليًا وفقًا لهذه القيم المعيارية المجمعة للثلاث عوامل.

ب-الخطوة الثانية: المجموع الكيفي:

يتم اختيار الشركات الأعلى نقاطًا لإجراء المسح الكيفي، والذي يعتمد على مصادر مستقلة للمعلومات، والأخبار حول الشركات، والتي يتم استخدامها في تقدير الأداء الفعلي للشركات في الإفصاح والشفافية، وتحصل الشركات على نقاط تتراوح بين ٥٠ نقاط إلى نقطة واحدة في حالة الأداء السيئ للإفصاح والشفافية، وتحصل كل شركة على مجموع كيفي نهائي.

ج-الخطوة الثالثة: المجموع المركب:

يتم الحصول على هذا المجموع من خلال جمع نقاط المجموع الكمي للشركة، ونقاط المجموع الكيفي، ويتم ترتيب الشركات واختيار أعلى ٣٠ شركة وفقًا لمجموع النقاط النهائي.

د-الخطوة الرابعة: الوزن النهائي:

تحصل كل شركة على وزنها النهائي في المؤشر، والذي يتوقف على مجموع نقاطها النهائي في كل من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

٣) حساب المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات:

يتم حساب المؤشر وفقًا لمنهجية ستاندر بورز في حساب المؤشرات السوقية كما يلي:

**قيمة المؤشر= قيمة مؤشر السوق في الفترة ت/ القاسم في الفترة ت.**

**٥/١٠ أهمية المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات:**

يتضح من مكونات المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات أنه يقوم على ترتيب الشركات طبقًا لمدى تطبيق هذه الشركات لقواعد الحوكمة والمسئولية الاجتماعية وحماية البيئة. وترجع أهمية هذا المؤشر فيما يلي:

١- يمكن استخدام المؤشر في قياس حجم المعلومات التي تتيحها الشركات من خلال الإفصاح الاختياري عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية، وبالتالي تحسين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

٢- يعتبر المؤشر ضمان ألا يكون قيام الشركة بدور اجتماعي أو بيئي ناتج عن قرار فردي قد يتغير بتغير الفرد أو الظروف، وإنما يكون للقرار انعكاس إيجابي على أعمال الشركة وربحيتها وسمعتها بالسوق مما يعني أن الشركة سوف تلتزم بالبعد الاجتماعي في كافة قراراتها في الأجل الطويل لما لذلك من انعكاس إيجابي على نتائج أعمال الشركة[١].

٣- يساهم المؤشر في زيادة روح المنافسة بين الشركات في إطار احترام قواعد المسئولية الاجتماعية للشركات (احترام حقوق البيئة، واحترام حقوق الإنسان، واحترام حقوق العاملين، والبعد عن أي معاملات بها شبهة فساد).

٤- يساعد المؤشر الجهاز المصرفي في ترشيد قرارات الائتمان، فيجب أن يتأكد البنك قبل أن يمنح القرض لأي شركة من تطبيقها للمسئولية الاجتماعية والبيئية وآليات الحوكمة قبل حصولها على القرض[٢].

٥- تشجيع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على الالتزام بالمبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال للأمم المتحدة، والتي يجب مراعاتها بشكل يومي عند

---

[1]- The Egyptian exchange, (2010), "methodology of S&P/ EGX ESG index for Egyptian exchange", pp 1-5.

[2]- UNCTAD, (2003), "corporate social responsibility". United nations, new York and Geneva, pp. 1:15.

اتخاذ كافة القرارات ووضع الإستراتيجيات، ومحاولة الامتناع عن عقد صفقات تجارية مع الشركات التي لا تحترم كل أو بعض المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان والعمال والمحافظة على البيئة ومكافحة الفساد[١].

٦- يساعد المؤشر في تحسين نظام تقييم أداء الشركات بدلاً من المؤشرات التي تعتمد على القوائم المالية الحالية فقط. فالمؤشر يربط بين أداء الشركة في مجال البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة وأداء الشركة في سوق الأوراق المالية[٢].

٧- يساعد الشركة في إدارة المخاطر التي تواجهها.

## ٦/١٠ أهمية الإفصاح عن محتويات المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات في ترشيد قرارات المستثمرين في الأوراق المالية:

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) أهداف التقارير المالية في البيان المفاهيمي رقم (١) الصادر عام ١٩٧٨ في إمداد كل من المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين بالمعلومات المفيدة التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة، وبحيث تكون هذه المعلومات مفهومة لمن يستخدمها وأن تمد هذه القوائم والتقارير كلاً من المستثمرين والدائنين وغيرهم بالمعلومات عن التدفقات النقدية والعائد المتوقع الحصول عليه من استثماراتهم أو الفوائد على أموالهم التي أقرضوها. كما يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق. وتبين أيضًا طرق الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وكذلك أية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح المستقبلية[٣].

وتنبع أهمية التقارير المالية من أنها تساعد المستثمرين والمقرضين والعديد من الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية الرشيدة، حيث تعتبر القوائم المالية حسب معيار المحاسبة

---

[1]- Amaeshi, Kenneth. (2008), "accounting for variations in representations of ESG risks in variations capitalism" financial markets and environmental governance workshop, oxford university, may, p.10.

[2]- Financial accounting standards board (2006). "conceptual framework for financial reporting" objective of financial reporting and qualitative characteristics of decision useful financial reporting, FAS, financial accounting series, no. 1260- 001, FASB, July 6.

[٣]- وزارة الاستثمار، "**معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري الأول: عرض القوائم المالية**"،قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٦.

المصري الأول بأنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من هذه القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية، وتعتبر هذه المعلومات مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين عند اتخاذهم القرارات الاقتصادية[١].

وفي الآونة الأخيرة تزايدت الانتقادات الموجهة للقوائم المالية بضعفها ومحدودية معلوماتها، مما أدى لخلق جو من عدم الرضا عن القوائم المالية، وبالتالي التشكيك في مدى قدرة معلومات القوائم المالية على تقديم المدخلات المناسبة والملائمة لنماذج قرارات المستخدمين وبالتالي احتمالية عدم الرشد في القرارات الاقتصادية المعتمدة على هذه المعلومات. فالمعلومات التي تقدمها التقارير المالية الحالية إلى المجتمع لم تعد كافية لأغراض حوكمة الشركات ومسئوليتها البيئية والاجتماعية، وعلى هذا فإن عدد كبير من الأطراف أصحاب المصالح بدءوا التركيز على بحوث محاسبة التنمية المستدامة Sustainability Accounting وتطبيقاتها، والتي تتضمن العوامل البيئية والاقتصادية الشاملة، وكذلك الجوانب الاجتماعية الضرورية والأساسية للتنمية المستدامة[٢].

ولذلك أصبحت بحوث التنمية المستدامة ومكافحة الفساد المالي وحوكمة الشركات واحترام حقوق الإنسان والمسئولية الاجتماعية تتصدر مكانة بارزة وبالغة الأهمية في الفكر المحاسبي بسبب علاقتها الوثيقة بالدور المحاسبي في المجتمع، مما أدى إلى زيادة الحاجة لتوفير البيانات الملائمة عن الحوكمة والمسئولية الاجتماعية لمستخدمي التقارير المالية، وذلك بغرض تقييم أداء الشركات في هذا المجال، فلقد أصبح هناك اهتمام واضح بالتنمية المستدامة وهذا يعتبر المحرك الرئيسي للتغير الصناعي خلال الخمسين عام القادمة، لذلك يوجد نمو في طلب الشركات والمؤسسات الاستثمارية لفهم أثارها المالية[٣]، فأي شركة تسعى للانطلاق وتحقيق الأرباح لابد أن تسعى لأن

---

[1]- United nations conference on trade and development (1999), "accounting and financial reporting for environment costs and liabilities", (UNCTAB/ TTE/ EDS/ 4). New York and Geneva: U.N publications: http://www.unctad.org/templates/webflyer.as.

يمكن الرجوع إلى:

[2]- United nations (2003) "the handbook of national accounting: integrated environmental and economic accounting", united nations.

[3]- Ariyoshi, noritoshi & moriguchi, uichi, (2005) "the development of environmental accounting frameworks and indicators for measuring sustainability in japan, OECD meeting on accounting frameworks to measure sustainable development" OECD, Paris, 14-16 may.

يكون لها قبول مجتمعي من خلال تطبيق قواعد ومفاهيم المسئولية الاجتماعية، حيث أن الشركات أصبحت مطالبة اليوم بالإفصاح عن أدائها في مجال المسئولية الاجتماعية إضافة إلى الإفصاح عن قوائمها المالية. كما أن تطبيق الشركات للمسئولية الاجتماعية سيساعدها على جذب المزيد من الاستثمارات، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن ١١% من الأموال المتاحة للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية موجودة داخل الشركات التي تطبق برامج المسئولية الاجتماعية[١].

ومن الشكل التالي يمكن توضيح أهمية الإفصاح عن محتويات المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات للمستثمرين في الأوراق المالية:

[1]- Beretta, s. & bozzolan, s. (2004). "a framework for the international journal of accounting" vol. 39, pp. 265-288.

شكل (٥)

**أهمية إفصاحات المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية**

**وحوكمة الشركات للمستثمرين في الأوراق المالية**

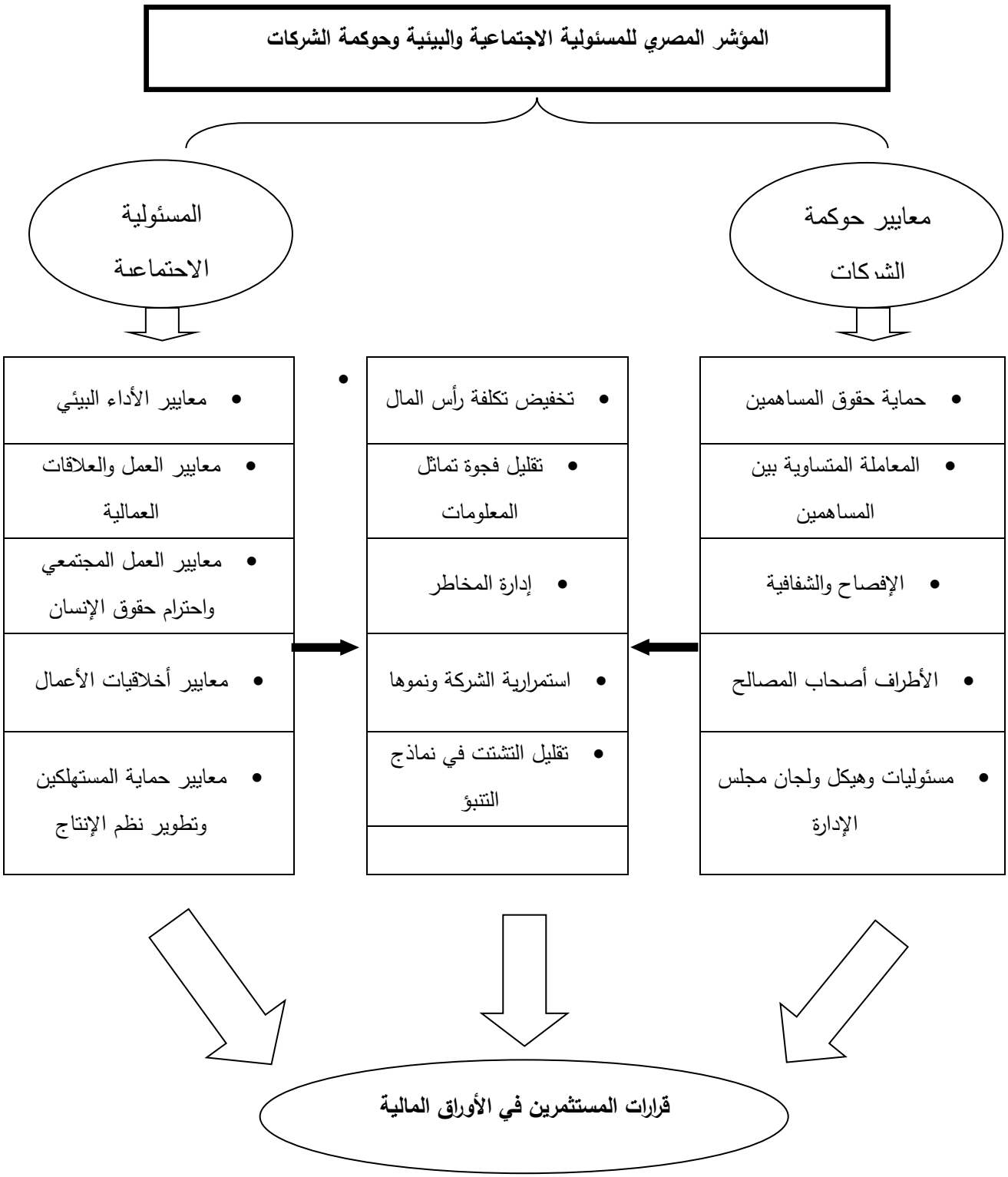

ومن الشكل السابق **يرى الباحث** انه يمكن تلخيص أهمية المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات المستثمرين في الأوراق المالية فيما يلي:

١- إن الإعلان عن معلومات المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات يؤدي إلى تضييق فجوة المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، وبالتالي تحقيق الإفصاح والشفافية بخصوص المسئولية الاجتماعية والحوكمة واحترام حقوق الإنسان وأخلاقيات الأعمال مما ينعكس إيجابيًا على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للشركات وإقبالهم على الاستثمار في أسهم تلك الشركات.

٢- يساعد الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات في تخفيض تكلفة رأس المال، حيث تؤدي زيادة درجة الإفصاح عنها إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في سوق رأس المال وزيادة الطلب على الأوراق المالية للشركة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمليات، مما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال.

٣- يبين الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات للأطراف أصحاب المصلحة مدى توافق الشركة مع التشريعات والقوانين وإرشادات هيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية، مما يبث روح الطمأنينة لدى الأطراف أصحاب المصلحة بخصوص مستقبل واستمرارية الشركة.

٤- يساعد الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات للأطراف أصحاب المصلحة في تقييم أداء الشركة في الأجل الطويل في ظل الالتزام بالتشريعات البيئية ومراعاة المسئولية الاجتماعية والالتزام بالمبادئ الدولية لحوكمة الشركة وبالتالي تقييم أداء الشركة في التنمية المستدامة.

٥- يساعد الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات الأطراف أصحاب المصلحة في تقييم الآثار السلبية نتيجة قيام الشركة بممارسات سلبية تجاه المجتمع مما يمكنهم من تقدير قيمة الالتزامات المحتملة وما يترتب علي ذلك من تدفقات نقدية خارجة مستقبلية محتملة.

٦- يساعد الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات الأطراف أصحاب المصلحة في تقييم مدى وفاء الشركة بمسئولياتها تجاه المجتمع واحترام حقوق الإنسان، مما يجذب الاستثمارات التي تهتم بحماية البيئة والحفاظ عليها، وزيادة إقبال العملاء على منتجات الشركة، وبالتالي زيادة مبيعاتها الأمر الذي يؤهلها للاستمرارية في

المستقبل علاوة على زيادة الإقبال نحو الاستثمار في أسهمها مما يؤثر إيجابياً علي مركزها المالي.

٧- يوفر الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات للمحللين الماليين بعض المعلومات الضرورية عند بناء نماذج التنبؤ المتعلقة بالأرباح المستقبلية والسيولة، حيث أنه عند بناء نماذج التنبؤ يؤخذ في الاعتبار ظروف عدم التأكد مثل مخاطر العمليات والمخاطر المالية والمخاطر البيئية، وبالتالي فإن توفير معلومات المسئولية الاجتماعية والبيئية ومستوى الحوكمة يعمل على تخفيض التشتت لدى المحللين الماليين عند بناء هذه النماذج.

٨- يساعد الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات للأطراف أصحاب المصلحة في تقييم كفاءة السياسات التمويلية والاستثمارية للشركة.

## خلاصة الفصل الأول

– قام الباحث باستعراض مفهوم التنمية المستدامة، حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من اجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".

– كما استعراض الباحث مجالات وأبعاد التنمية المستدامة، حيث حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ مجالات التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد رئيسة هي :

البعد البيئي ، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي ، وقام الباحث بإضافة بعد جديد وهو البعد التكنولوجي وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تؤدى إلى قيام المجتمع باستخدام أقل قدر من الطاقة والموارد.

– كما قام الباحث باستعراض مبادئ وجوانب التنمية المستدامة في الشركات، حيث استعرض الباحث ستة مبادئ خاصة بالتنمية المستدامة والتي يجب على الشركات الالتزام بها وتطبيقها وهى:

- المبدأ الأول: تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة المنشآت.
- المبدأ الثاني: دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرارات داخل المنشأة.
- دعم حقوق الإنسان الأساسية واحترام الثقافات والعادات والقيم في جميع أصحاب المصالح.
- تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة.
- البحث على التحسين المستمر للأداء البيئي.
- المبدأ السادس: المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المنشأة فيها.

– كما قام الباحث بإضافة مبدأ سابع وهو تقديم تقارير عن التنمية المستدامة تتصف بالفعالية والشفافية للأطراف المستفيدة (الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية).

– كما استعراض الباحث جوانب التنمية المستدامة في الشركات، وهم أربع جوانب كما يلي:

الجانب المالي، التأثير الاجتماعي، التأثير البيئي، ثقافة المنظمة.

– واستعرض الباحث خطوات ومراحل التنمية المستدامة في الشركات، حيث هناك خمس خطوات لتنفيذ التنمية المستدامة على مستوى الشركات هم: أ– وضع الرؤية، ب– تخصيص الموارد،

ج– وضع مقاييس الأداء، د– تنفيذ الخطط الإستراتيجية، هـ– توصيل النتائج لأصحاب المصالح، وان هناك ثلاث مراحل لتطبيق مفهوم التنمية المستدامة فى الشركات هم :

أ– الالتزام، ب– عدم الأضرار، ج– الاستدامة.

– كما استعرض الباحث أيضا الأنشطة ذات الأثر على التنمية المستدامة في الشركات، والمؤشرات الأساسية التي يتم من خلالها تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي في الشركات.

– واستعرض الباحث أيضا مجالات المسئولية البيئية والاجتماعية للمنشأة وهم ٤ مجالات أساسية هم:

أ – مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.

ب– مجال المساهمة العامة.

ج– مجال الموارد البشرية.

د– مجال مساهمات المنتج أو الخدمة.

– كما استعرض الباحث تقارير التنمية المستدامة فى الشركات وكيفية وأهمية ومزايا الافصاح عن معلومات التنمية المستدامة في شكل تقارير الاستدامة الخاص بالشركة.

– واستعرض الباحث أيضا مداخل تطوير المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات وهم ثلاث مداخل كما يلي:

أ– المدخل الأول: مدخل من الداخل إلي الخارج.

ب– المدخل الثاني: مدخل من الخارج إلي الداخل.

ج– المدخل الثالث: المدخل المزدوج.

– واستعرض الباحث القياس المحاسبي للتنمية المستدامة في الشركات، وكيفية قياس إسهامات الأنشطة التي ترتبط بالأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة والتي تؤثر على إسهامات المنشآت في تحقيق التنمية المستدامة.

– وأخيرا استعرض الباحث المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة، والذي يعتبر أول مؤشر على مستوى إفريقيا والدول العربية والثاني عالمياً بعد مؤشر الهند، واستعرض الباحث أيضا مفهوم المحتوى المعلوماتى للمؤشر المصري لمسئولية الشركات، كما استعرض الباحث مراحل تقييم أداء الشركات باستخدام المؤشر المصري للتنمية المستدامة ومكونات المؤشر المصري لمسئولية الشركات، وقام الباحث بتلخيص أهمية المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات المستثمرين في الأوراق المالية فى ثماني نقاط.

– وسيقوم الباحث في الفصل الثاني بالدراسة العملية والتي تهدف القياس المؤشر المصري لمسئولية الشركات على التنمية المستدامة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث قام الباحث بأخذ عينة ممثلة في متوسط نسب التغيرات في أسعار الأسهم لعينة مكونة من ٦٠ شركة ممثلة فى جميع شركات المؤشر المقيدة بالبورصة المصرية وعددها ٣٠ شركة (ESG30)، بالإضافة الى ٣٠ شركة أخرى من خارج المؤشر من شركات (EGX70)، وذلك لتحديد تأثير المؤشر المصري لمسئولية الشركات على التنمية المستدامة في هذه الشركات.

– حيث سيقوم الباحث بتقسيم الدراسة العملية الى شقين هما:

أ– **<u>الشق الأول</u>:** وهو إعداد ٦٠ قائمة استقصاء **<u>للبيانات الفعلية</u>** الخاصة بتطبيق المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ومدى تطبيقه داخل هذه الشركات (٦٠ شركة)، ويتم الإجابة عليها بواسطة المدير المالى المسؤول بهذه الشركات.

ب– **<u>الشق الثانى</u>:** تطبيق نموذج كمي **(نموذج دوبونت)** وهو نموذج يقوم بتحديد الأداء المالى داخل هذه الشركات، حيث يمكن تحديد الأداء المالى لهذه الشركات من خلال معدل العائد حق الملكية والذى يمثل **المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة** والتي تمثل قواعد ومعايير حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئية وحجم الأصول بالشركة ومعدل العائد على الأصول وكثافة رأس المال ودخل التشغيل والرافعة المالية.

# الفصل الثانى

# الدراسة الميدانية

# الفصل الثانى

# التحليل الإحصائي للبيانات الأولية

## (١) تمهيد

تم تناول إجراءات التحليل الإحصائي والأساليب التى تم استخدامها فى إختبار الفروض البحثية، ويبدأ بتحديد إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي التى اتبعها الباحث فى كل من الإحصاء الوصفى والإحصاء التحليلى، حيث يتناول التحليلات الإحصائية الوصفية مقاييس كل من: المتوسط الحسابى ، الإنحراف معيارى ، الخطأ المعيارى ، معامل الاختلاف، ومعامل الإلتواء لتحديد خصائص عينة البحث ، ثم استخدام أسلوب إختبار كلومجروف سميرنوف لقياس مدى إعتدالية توزيع المتغيرات البحثية لمؤشرات خصائص الشركات لكل من : حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حق الملكية، كثافة رأس المال، دخل التشغيل، الرافعة المالية، مدى تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسؤلية عن التنمية الاجتماعية، المسؤلية عن التنمية البيئية. مصفوفة إرتباط بيرسون لقياس معنوية العلاقة بين مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات وبين ضبط الأداء المالى، أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد لقياس التأثير المعنوى لمكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات على ضبط الأداء المالى بها، وأخيرا إختبار ألفاكرونباخ لقياس ثبات وصدق محتوى استبيان الدراسة..

## (٢) إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي

اتبع الباحث الإجراءات التالية لإتمام التحليل الإحصائي للبحث:

### (أ) مرحلة إدخال ومعالجة البيانات

قام الباحث بمراجعة استمارة الاستبيان وعددها ٦٠ استمارة لعدد ٦٠ شركة (٣٠ شركة من داخل المؤشر ESG30، ٣٠ شركة من خارج المؤشر EGX70) للتأكد من اكتمالها

وصلاحيتها لإدخال البيانات والتحليل الإحصائي حيث تم استبعاد الاستمارات التي لا تتوافر بها الشروط اللازمة وعددها ٣ استمارات لعدد ٣ شركات، ثم قام بتكوير (ترميز) المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) وفي إطار ذلك تم تكوين المتغيرات التالية:

**١- المتغيرات المستقلة :**

تشتمل المتغيرات المستقلة على مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات لكل من:

- تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات.
- المسؤلية عن التنمية الاجتماعية.
- المسؤلية عن التنمية البيئية.
- اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة.
- معدل العائد على الأصول.
- كثافة رأس المال.
- دخل التشغيل.
- الرافعة المالية.

**٢- المتغير التابع:**

يتمثل المتغير التابع المفُسَّر فى معدل العائد على حق الملكية بالشركات محل البحث.

## (ب) مرحلة الإحصاءات الوصفية:

قام الباحث باستخراج المقاييس الإحصائية الوصفية لكل من : المتوسط الحسابى، الإنحراف المعيارى، الخطأ المعيارى، معامل الاختلاف، ومعامل الإلتواء، وإختبار كلومجروف سميرنوف لتحديد خصائص عينة البحث، ولقياس مدى إعتدالية توزيع المتغيرات البحثية.

## (ج) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

**١)- الإحصاء الوصفى (Descriptive Statistics) :**

تشمل المقاييس الإحصائية الوصفية كل من: المتوسط الحسابى، الإنحراف المعيارى، معامل الاختلاف، لتحديد خصائص عينة البحث من حيث مدى توافر الإفصاح عن مدى تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسؤلية عن التنمية الاجتماعية، المسؤلية عن التنمية البيئية.

**٢)- أسلوب إختبار كلومجروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov :**

لقياس مدى إعتدالية توزيع مؤشرات خصائص الشركات لكل من : حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حق الملكية، كثافة رأس المال، دخل التشغيل، الرافعة المالية.

**٣)- مصفوفة إرتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix :**

لقياس معنوية العلاقة بين مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات وبين ضبط الأداء المالى.

**٤)- أسلوب الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression:**

وذلك لتحديد التأثير المعنوى لمكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات المتعلقة بكل من : تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسؤلية عن التنمية الاجتماعية، المسؤلية عن التنمية البيئية على ضبط الأداء المالى بها مع وجود المتغيرات الرقابية لكل من: لوغارتيم حجم الشركة ، معدل العائد على الأصول ، كثافة رأس المال ، دخل التشغيل ، الرافعة المالية.

**٤)- إختبار ألفاكرونباخ Cronbach's alpha :**

لقياس ثبات الإتساق الداخلى لأبعاد البحث المستقلة والتابعة ، والصدق الظاهرى لمحتوى استبيان الدراسة.

## (د) ثبات وصدق المحتوى لمتغيرات البحث:

**جدول رقم (٢-١)**

**معامل الثبات والصدق الذاتى لأبعاد المؤشر المصري لمسئولية الشركات بأستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ**

| م | أبعاد المؤشر المصري لمسئولية الشركات | معامل الثبات | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| ١ | تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات. | ٠.٨٩٢ | ٠.٩٤٥ |
| ٢ | المسؤلية عن التنمية الاجتماعية. | ٠.٨٧٣ | ٠.٩٣٤ |
| ٣ | المسؤلية عن التنمية البيئية. | ٠.٩١٧ | ٠.٩٥٨ |
| | إجمالى متغيرات البحث | ٠.٩٢٩ | ٠.٩٦٤ |

يتضح من الجدول رقم (٢-١) أن معامل الثبات الفاكرونباخ Cronbach's alpha ، لقياس ثبات المحتوى والإتساق الداخلى لأجمالى أبعاد المؤشر المصري لمسئولية الشركات قد بلغ (٠.٩٢٩) مما يدل على الثبات المرتفع لعينة الدراسة، الأمر الذى انعكس أثرة على الصدق الذاتى ـ الجذر التربيعي لمعامل الثبات ـ لمحتوى مقياس إتجاهات المستقصى ارائهم حيث بلغ (٠.٩٦٤)، هذا وقد سجل أعلى ثبات لمحتوى أبعاد الدراسة بين كل من: المسؤلية عن التنمية البيئية، تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسؤلية عن التنمية الاجتماعية، بمعاملات ثبات (٠.٩١٧) ، (٠.٨٩٢) ، (٠.٨٧٣) على الترتيب، علماً بأن معاملات ثباتها أكبر من (٠.٧٠) للدلالة على جودة ثبات أستجابات المستقصى أرائهم.

## (٣) توصيف عينة البحث:

توصل الباحث إلى تحديد بعض سمات مفردات عينة البحث باستخدام الإحصاء الوصفي كما سبق الإشارة إليه وذلك على النحو التالي:

### (٣-٣-١) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموجرافية:

ويشمل الأحصاء الوصفي للمتغيرات الديموجرافية كل من (المؤهل العلمى، نوع القطاع) ، وذلك في الجداول من رقم (٢-١) إلى (٢-٣).

**أ) حسب المؤهل العلمى:**

**جدول رقم (٢-٢)**

**توزيع مفردات عينة البحث حسب المؤهل العلمى**

| م | المؤهل العلمى | التكرار | % | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | البكالوريوس | ٧ | ١٢.٣ | ٣ |
| ٢ | دبلوم الدراسات العليا | ٦ | ١٠.٥ | ٤ |
| ٣ | الماجستير | ٢٦ | ٤٥.٦ | ١ |
| ٤ | الدكتوراه | ١٨ | ٣١.٦ | ٢ |
| **المجموع** | | **٥٧** | **١٠٠** | — |

يتضح من الجدول رقم (١-١) أن توزيع مفردات عينة البحث حسب المؤهل العلمى تشير إلى أن الحاصلين على درجة الماجستير يحوزون نسبة (٤٥.٦%) ، ويليها الحاصلين على درجة الدكتوراه بنسبة (٣١.٦%) ، ثم الحاصلين على درجة البكالوريوس بنسبة (١٢.٣%) ، وأخيراً الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا بنسبة (١٠.٥%) فقط من إجمالى مفردات عينة البحث.

**ب) حسب نوع القطاع:**

**جدول رقم (٢-٢)**

**توزيع مفردات عينة البحث حسب نوع القطاع**

| م | المؤهل العلمى | التكرار | % | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | البنوك | ٣ | ٥.٣ | ٣ |
| ٢ | الكيماويات | ٢ | ٣.٥ | ٤ |
| ٣ | الاتصالات | ١ | ١.٨ | ٥ |
| ٤ | الغاز والبترول | ٢ | ٣.٥ | ٤ |
| ٥ | التشيد والبناء | ٨ | ١٤ | ٢ |
| ٦ | الرعاية الصحية والأدوية | ٢ | ٣.٥ | ٤ |
| ٧ | شركات صناعية | ٣٦ | ٦٣.٢ | ١ |
| ٨ | استثمارات مالية | ٣ | ٥.٣ | ٣ |
| **المجمـوع** | | **٥٧** | **١٠٠** | — |

يتضح من الجدول رقم (٢-٢) أن توزيع مفردات عينة البحث حسب نوع القطاع تشير إلى أن الشركات الصناعية يحوزون نسبة (٦٣.٢%) ، ويليها شركات البناء والتشييد بنسبة (١٤%) ، ثم قطاع البنوك والإستثمارات المالية بنسبة (٥.٣%) ، ثم قطاع الكيماويات الغاز والبترول الرعاية الصحية والأدوية بنسبة (٣.٥%) لكلا منها ، وأخيراً قطاع الإتصالات بنسبة (١.٨%) فقط من إجمالى مفردات عينة البحث.

## (٣-٣-٢) الإحصاء الوصفي للمتغيرات البحثية المستقلة والتابعة:

تشتمل المتغيرات المستقلة والتابعة على مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات لكل من: تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية عن التنمية الاجتماعية، المسئولية عن التنمية البيئية، اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة، معدل العائد على الأصول، كثافة رأس المال، دخل التشغيل، الرافعة المالية ، معدل العائد على حق الملكية.

وفيما يلي تناول تلك المكونات على النحو التالي:

**١- تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات.**

**جدول رقم (٢-٣)**

**الإحصاء الوصفى لبعد تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات**

| م | المتغيرات | المتوسط الحسابى | الإنحراف المعيارى | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | يعمل مجلس الإدارة على التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة طبقاً لقواعد حوكمة الشركات بما يحقق مصالح حملة الأسهم | ٤.٥٦ | ٠.٥٠ | ١٠.٩٨ | ٥ |
| ٢ | يطرح مجلس الإدارة بشفافية على المستثمرين بيان بمخاطر الاستثمارات التي قد تتعرض لها الشركة | ٤.٠٠ | ٠.٨٠ | ٢٠.٠٤ | ١٢ |
| ٣ | يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مجلس الإدارة لكي يتمكن المجلس من تأدية مهامه بشكل فعال | ٤.٦٧ | ٠.٤٨ | ١٠.١٩ | ٢ |
| ٤ | يقوم مجلس الإدارة بوضع نظام قوى للمراجعة الداخلية وذلك بالتعاون مع لجنة المراجعة الموجودة بالشركة | ٤.٥٤ | ٠.٥٠ | ١١.٠٦ | ٦ |
| ٥ | لجنة المراجعة القائمة بالشركة قوية ومستقلة عن مجلس ادارة الشركة | ٤.٤٦ | ٠.٥٠ | ١١.٢٨ | ٨ |
| ٦ | تلتزم الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير أعداد التقارير المالية | ٣.١٨ | ١.٣٤ | ٤٢.١٣ | ١٣ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٧ | يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة | ٤.٢٥ | ٠.٧٦ | ١٧.٩٦ | ١١ |
| ٨ | يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد | ٤.٣٥ | ٠.٥٨ | ١٣.٣٨ | ٩ |
| ٩ | يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية | ٣.٩٦ | ٠.٦٥ | ١٦.٤٩ | ١٠ |
| ١٠ | يتم الافصاح عن قوة ونزاهة مجلس ادارة الشركة | ٤.٦٥ | ٠.٤٨ | ١٠.٣٦ | ٣ |
| ١١ | يتم الافصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات | ٤.٦١ | ٠.٤٩ | ١٠.٦٤ | ٤ |
| ١٢ | يتم الافصاح الكافي عن مجلس الإدارة وفعالية لجانه | ٤.٣٥ | ٠.٤٨ | ١١.٠٧ | ٧ |
| ١٣ | يوجد استقلالية وحيادية للمراجع الخارجي للشركة | ٤.٩٨ | ٠.١٣ | ٢.٦٦ | ١ |
| | المتوسط العام | ٤.٣٥ | ٠.١٥ | ٣.٣٩ | — |

يتضح من الجدول رقم (٢-٣) أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة التامة على بعد تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ، وذلك بمتوسط حسابى قدرة (٤.٣٥) وبمعامل إختلاف معيارى قدرة (٣.٣٩%) ، وقد كان من أكثر العبارات أهمية في الإجابة على الترتيب : يوجد استقلالية وحيادية للمراجع الخارجي للشركة ، يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مجلس الإدارة لكي يتمكن المجلس من تأدية مهامه بشكل فعال، يتم الافصاح عن قوة ونزاهة مجلس ادارة الشركة، يتم الافصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات ، يعمل مجلس الإدارة على التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة طبقاً لقواعد حوكمة الشركات بما يحقق مصالح حملة الأسهم، يقوم مجلس الإدارة بوضع نظام قوى للمراجعة الداخلية وذلك بالتعاون مع لجنة المراجعة الموجودة بالشركة ، يتم الافصاح الكافي عن مجلس الإدارة وفعالية لجانه، لجنة المراجعة القائمة بالشركة قوية ومستقلة عن مجلس ادارة الشركة، وذلك

بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (٢.٦٦%) ، (١٠.١٩%) ، (١٠.٣٦%) (١٠.٦٤%) ، (١٠.٩٨%) ، (١١.٠٦%) ، (١١.٠٧%) ، (١١.٢٨%) على التوالي.

كما يتضح من الجدول رقم (٢-٣) أيضاً أن أقل العبارات التي حازت على موافقة مفردات عينة البحث هى : يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد، يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية، يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة، يطرح مجلس الإدارة بشفافية على المستثمرين بيان بمخاطر الاستثمارات التي قد تتعرض لها الشركة، تلتزم الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير أعداد التقارير المالية، وقد كانت معاملات الاختلاف المعياري لهذه العبارات مقـــدارها (١٣.٣٨%) ، (١٦.٤٩%) ، (١٧.٩٦%) ، (٢٠.٠٤%)، (٤٢.١٣%)، علـــى الترتيب.

**٢- المسئولية عن التنمية الاجتماعية.**

**جدول رقم (٢-٤)**

**الإحصاء الوصفى لبعد المسئولية عن التنمية الاجتماعية للشركات**

| م | المتغيرات | المتوسط الحسابى | الإنحراف المعيارى | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | تحافظ الشركة على امن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية | ٤.٥٨ | ٠.٥٠ | ١٠.٨٨ | ٤ |
| ٢ | تساهم الشركة فى تنمية المجتمع المحلى من خلال دعم مبادرات القطاعين العام والخاص | ٤.٠٥ | ٠.٧٩ | ١٩.٤٦ | ٩ |
| ٣ | لدى الشركة سياسات واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات فى المجتمع | ٤.٤٦ | ٠.٥٧ | ١٢.٧٧ | ٦ |
| ٤ | تسعى الشركة الى تنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفى | ٤.٦٥ | ٠.٤٨ | ١٠.٣٦ | ٣ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥ | تراعى الشركة مصالح جميع الاطراف ذات العلاقة عند اتخاذ قراراتها | ٤.٤٤ | ٠.٥٠ | ١١.٢٨ | ٥ |
| ٦ | تقوم الشركة بنشر تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات | ٣.٠٢ | ١.٠١ | ٣٣.٤٣ | ١٢ |
| ٧ | تقوم الشركة بزيادة تدفق المعلومات عنها عبر شبكة الانترنت | ٤.٧٠ | ٠.٤٦ | ٩.٨٢ | ٢ |
| ٨ | تقوم الشركة باجراء الدراسات الاستقصائية لتقييم درجة رضا العملاء | ٣.٧٧ | ١.١٧ | ٣٠.٨٩ | ١١ |
| ٩ | تسعى الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به | ٤.٧٢ | ٠.٤٥ | ٩.٦١ | ١ |
| ١٠ | تسعى الشركة الى زيادة المبالغ المنفقة على تدريب وتطوير الموظفين | ٤.٦٥ | ٠.٤٨ | ١٠.٣٦ | ٣ |
| ١١ | تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها باللوائح والتشريعات الاجتماعية | ٤.١١ | ٠.٦٢ | ١٥.٠٥ | ٨ |
| ١٢ | تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها بالسياسات الاجتماعية ونظم وبرامج الحماية الاجتماعية الخاصة بها | ٤.٣٠ | ٠.٦٠ | ١٣.٨٨ | ٧ |
| ١٣ | تقوم الشركة بالإفصاح عن التبرعات الخاصة بها الى المجتمع | ٣.٣٢ | ٠.٩١ | ٢٧.٤٣ | ١٠ |
| | المتوسط العام | ٤.٢١ | ٠.٢٣ | ٥.٤٥ | — |

يتضح من الجدول رقم (٢-٤) أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة التامة على بعد المسئولية عن التنمية الاجتماعية، وذلك بمتوسط حسابى قدرة (٤.٢١) وبمعامل إختلاف معيارى قدرة (٥.٤٥%) ، وقد كان من أكثر العبارات أهمية في الإجابة على الترتيب : تسعى الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به، تقوم الشركة بزيادة تدفق المعلومات عنها عبر شبكة الانترنت ، تسعى الشركة الى تنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفى، تحافظ الشركة على امن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية، تراعى الشركة مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة عند اتخاذ

قراراتها ، لدى الشركة سياسات واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات فى المجتمع ، تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها بالسياسات الاجتماعية ونظم وبرامج الحماية الاجتماعية الخاصة بها ، تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها باللوائح والتشريعات الاجتماعية ، وذلك بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (٩.٦١%) ، (٩.٨٢%) ، (١٠.٣٦%) (١٠.٨٨%) ، (١١.٢٨%) ، (١٢.٧٧%) ، (١٣.٨٨%) ، (١٥.٠٥%) على التوالي.

كما يتضح من الجدول رقم (٢-٤) أيضاً أن أقل العبارات التي حازت على موافقة مفردات عينة البحث هى : تساهم الشركة فى تنمية المجتمع المحلى من خلال دعم مبادرات القطاعين العام والخاص، تقوم الشركة بالإفصاح عن التبرعات الخاصة بها الى المجتمع ، تقوم الشركة باجراء الدراسات الاستقصائية لتقييم درجة رضا العملاء، تقوم الشركة بنشر تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات ، وقد كانت معاملات الاختلاف المعياري لهذه العبارات مقدارها (١٩.٤٦%) ، (٢٧.٤٣%) ، (٣٠.٨٩%) ، (٣٣.٤٣%) على الترتيب.

### ٣- المسئولية عن التنمية البيئية.

### جدول رقم (٢-٥)

### الإحصاء الوصفى لبعد المسئولية عن التنمية البيئية

| م | المتغيرات | المتوسط الحسابى | الإنحراف المعيارى | معامل الاختلاف | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | تسعى الشركة على تخفيض استهلاكها من الطاقة | ٤.٥٦ | ٠.٥٠ | ١٠.٩٨ | ٢ |
| ٢ | تسعى الشركة الى تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها | ٤.٦٧ | ٠.٤٨ | ١٠.١٩ | ١ |
| ٣ | تقوم الشركة بمعالجة أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع | ٤.٣٣ | ٠.٤٨ | ١٠.٩٨ | ٢ |
| ٤ | تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من المواد الكيميائية الغير قابلة للإحلال | ٤.٥١ | ٠.٥٠ | ١١.١٩ | ٤ |
| ٥ | تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من موارد الطاقة التقليدية الضارة بالبيئة مثل (الفحم، البنزين، الزيت)، واستبدالها بموارد طاقة حديثة اقل تلوثاً للبيئة | ٤.٤٠ | ٠.٦٢ | ١٤.١٤ | ٧ |
| ٦ | تقوم الشركة بإجراءات المراجعة البيئية والتقرير عنها للأطراف المستفيدة | ٣.٥٨ | ٠.٨٩ | ٢٤.٧٤ | ٩ |
| ٧ | تقوم الشركة بزيادة استثماراتها فى التكنولوجيا الخالية من التلوث | ٤.٥٤ | ٠.٥٠ | ١١.٠٦ | ٣ |
| ٨ | تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها باللوائح والتشريعات البيئية | ٤.٦٠ | ٠.٦٢ | ١٣.٥٥ | ٦ |
| ٩ | تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها بنظم وبرامج الحماية البيئية الخاصة بها | ٤.٤٤ | ٠.٥٤ | ١٢.٠٦ | ٥ |
| ١٠ | تقوم الشركة بالإفصاح عن الأعباء الحالية والمحتملة الناجمة عن مخالفة الشركة لقوانين حماية البيئة | ٣.٤٩ | ٠.٧٦ | ٢١.٧٤ | ٨ |
| ١١ | تقوم الشركة بالإفصاح عن الدعاوى القضائية الحالية والمحتملة، وكذلك الغرامات الناتجة عن التلوث لأنشطة الشركة على البيئة | ٣.٣٩ | ٠.٩٦ | ٢٨.٣٢ | ١٠ |
| | المتوسط العام | ٤.٢٤ | ٠.١٩ | ٤.٦٤ | — |

يتضح من الجدول رقم (٢-٥) أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة التامة على بعد المسئولية عن التنمية الاجتماعية ، وذلك بمتوسط حسابى قدرة (٤.٢٤) وبمعامل إختلاف معيارى قدرة (٤.٦٤%)، وقد كان من أكثر العبارات أهمية في الإجابة على الترتيب : تسعى الشركة الى تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها ، تقوم الشركة بمعالجة أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع ، تقوم الشركة بزيادة استثماراتها فى التكنولوجيا الخالية من التلوث، تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من المواد الكيميائية الغير قابلة للإحلال ، تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها باللوائح والتشريعات البيئية، تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من موارد الطاقة التقليدية الضارة بالبيئة مثل (الفحم، البنزين، الزيت)، واستبدالها بموارد طاقة حديثة اقل تلوثاً للبيئة، تقوم الشركة بالإفصاح عن الأعباء الحالية والمحتملة الناجمة عن مخالفة الشركة لقوانين حماية البيئة ، وذلك بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (١٠.١٩%) ، (١٠.٩٨%) ، (١١.٠٦%) (١١.١٩%) ، (١٢.٠٦%) ، (١٣.٥٥%) ، (١٤.١٤%) ، (٢١.٧٤%) على التوالي.

كما يتضح من الجدول رقم (٢-٥) أيضاً أن أقل العبارات التي حازت على موافقة مفردات عينة البحث هى : تقوم الشركة بإجراءات المراجعة البيئية والتقرير عنها للأطراف المستفيدة ، تقوم الشركة بالإفصاح عن الدعاوى القضائية الحالية والمحتملة، وكذلك الغرامات الناتجة عن التلوث لأنشطة الشركة على البيئة ، وقد كانت معاملات الاختلاف المعياري لهذه العبارات مقدارها (٢٤.٧٤%) ، (٢٨.٣٢%) ، على الترتيب.

## ٤- إختبار إعتدالية توزيع مؤشرات مؤشرات خصائص الشركات:

**جدول رقم (٢-٦) إختبار كلومجروف سميرنوف لقياس إعتدالية المؤشرات الرقابية للشركات محل البحث**

| م | المؤشرات | المتوسط الحسابى | الخطأ المعيارى | معامل الألتواء | إختبار كلومجروف سميرنوف | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | القيمة | مستوى المعنوية |
| ١ | اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة | ٩.١٨ | ٠.١١٩ | -٠.٠٠٦ | ٠.٠٥٦ | ٠.٢٠٠ |
| ٢ | معدل العائد على الأصول | ٧.٢٧ | ١.١١٦ | ٢.٢٣٣ | ٠.٢٣٢ | ٠.٠٠١*** |
| ٣ | كثافة رأس المال | ١٠.٤٤ | ٢.٦٤ | ٤.٤٦ | ٠.٣١٥ | ٠.٠٠١*** |
| ٤ | دخل التشغيل | ٠.٥٥ | ٠.١١١ | ٤.٥٣ | ٠.٢٦٣ | ٠.٠٠١*** |
| ٥ | الرافعة المالية | ٤١.٢٩ | ٣.٠٣ | ٠.١٤٣ | ٠.٠٩٣ | ٠.٢٠٠ |
| ٦ | معدل العائد على حق الملكية | ١٧.٨٢ | ٢.٠٨٤ | ١.٤٤٣ | ٠.١٦٤ | ٠.٠٠١*** |

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٢-٦) مايلى:

- أنه بإستخدام إختبار كلومجروف سميرنوف ، قد إتضح إعتدالية توزيع مؤشرات كل من: اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة، الرافعة المالية، عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥).
- أنه بإستخدام إختبار كلومجروف سميرنوف، قد إتضح عدم إعتدالية توزيع مؤشرات كل من: العائد على الأصول، كثافة رأس المال، دخل التشغيل ، معدل العائد على حق الملكية، عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

## ٤/٥ اختبار صحة الفروض البحثية:

تم إختبار ثلاثة فروض بحثية بهدف تناول مختلف أبعاد مشكلة البحث وأهدافه ، وذلك كما يلى:

### (٤-٥-١) الفرض البحثى الأول:

ينص الفرض البحثى الأول على: " يوجد تأثير معنوي إيجابي بين المؤشر الفرعي لقواعد ومعايير حوكمة الشركات وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ".

**متغيرات الفرض البحثي الأول:** تنقسم متغيرات الفرض البحثي الأول إلى:

**(أ) متغيرات مستقلة تفسيرية:** وتشمل المتغيرات المستقلة متغيرات خصائص الشركات لكل من:

- قواعد ومعايير حوكمة الشركات.
- اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة.
- معدل العائد على الأصول.
- كثافة رأس المال.
- دخل التشغيل.
- الرافعة المالية.

**(ب) متغير تابع مُفَسَّر:** : يتمثل المتغير التابع فى معدل العائد على حق الملكية.

**الأسلوب الإحصائي المستخدم:**

تم استخدام أسلوب تحليل الأنحدار الخطي المتعدد، وذلك لقياس التأثير المعنوى لمكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات المتعلقة بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ممثلاً فى معدل العائد على حق الملكية مع وجود المتغيرات الرقابية لكل من: لوغارتيم حجم الشركة، معدل العائد على الأصول ، كثافة رأس المال، دخل التشغيل، الرافعة المالية، وذلك كما يلي:

(١) تطبيق مصفوفة ارتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة وذلك حتى يمكن تطبيق نماذج الانحدار المتعدد.

(٢) لقياس خصائص الشركات ذات الأثر المعنوى لتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات على معدل العائد على حق الملكية، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي Multiple Linear Regression ، وبالتالي يمكن اختبار صحة الفرضية.

**(٤-٥-١-١) مصفوفة ارتباط بيرسون:**

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث وتم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول رقم (٤):

**جدول رقم (٢-٧): مصفوفة ارتباط بيرسون بقياس معنوية العلاقة بين معدل العائد على حق الملكية وتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات**

| المؤشرات | معدل العائد على حق الملكية | قواعد ومعايير حوكمة الشركات | لوغاريتم لحجم الشركة | معدل العائد على الأصول | كثافة رأس المال | دخل التشغيل | الرافعة المالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل العائد على حق الملكية | ١ | | | | | | |
| قواعد ومعايير حوكمة الشركات | 0.375** | ١ | | | | | |
| لوغاريتم حجم الشركة | 0.584*** | 0.108 | ١ | | | | |
| معدل العائد على الأصول | 0.018 | 0.329** | 0.001 | ١ | | | |
| كثافة رأس المال | 0.363** | 0.10 | 0.001 | 0.200 | ١ | | |
| دخل التشغيل | 0.182 | 0.192 | 0.001 | 0.270* | 0.230* | ١ | |
| الرافعة المالية | -0.470*** | 0.04 | -0.379** | 0.251* | 0.001 | 0.018 | ١ |

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). ** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٢-٧):

- توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة المتعلقه بخصائص الشركات من حيث : قواعد ومعايير حوكمة الشركات، لوغاريتم لحجم الشركة، كثافة رأس المال ، وبين معدل العائد على حق الملكية ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١) ، (٠.٠٠٠١). وهذا ما يؤكد صحة الفرض البحثي الأول فيما يتعلق بوجود علاقة معنوية موجبة بين المؤشر الفرعي لقواعد ومعايير حوكمة الشركات وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.
- توجد علاقة معنوية سالبة بين الرافعة المالية، ومعدل العائد على حق الملكية ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).
- نتيجة لثبوت وجود علاقات فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، لتحديد التأثير المعنوى لمكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات المتعلقة بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

**(٤-٥-١-٢) نموذج الإنحدار لتأثير تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات:**

**جدول رقم (٢-٨) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد تأثير تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات**

| المتغيرات المستقلة | المعلمات المقدرة $\beta_i$ | t. test | | F.test | | VIF | $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | مستوى المعنوية | القيمة | مستوى المعنوية | | |
| الجزء الثابت | -.768 | ١.٣٠٤- | 0.198 | 23.726 | ***٠.٠٠١ | - | %٧٤ |
| قواعد ومعايير حوكمة الشركات | 0.481 | ٥.٥٩٣ | ***٠.٠٠١ | | | ١.١٦٣ | |
| لوغاريتم حجم الشركة | 0.395 | ٤.٩٣٧ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٢٠٨ | |
| معدل العائد على الأصول | 0.320 | ٣.٦٣٩ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٤٠٧ | |
| كثافة رأس المال | 0.402 | ٥.١٤٣ | ***٠.٠٠١ | | | ١.١٥٤ | |
| دخل التشغيل | 0.096 | ١.٢١٨ | 0.229 | | | ١.٢٠٥ | |
| الرافعة المالية | -0.383 | ٤.٧٠٨ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٢٨٥ | |

***دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).** ***** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).**

****دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).**

**١ – معامل التحديد ($R^2$)**

نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر (74%) من التغير الكلي في المتغير التابع: ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات متمثلاً في معدل العائد على حق الملكية . وباقي النسبة يرجع

إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أوربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

**٢– اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الأنحدار :**

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي (23.726) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل ، على معدل العائد على حق الملكية.

**٣– اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة.**

باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي : قواعد ومعايير حوكمة الشركات، لوغاريتم حجم الشركة ، معدل العائد على الأصول ، كثافة رأس المال ، الرافعة المالية ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠٠١).

**٤ – معامل تضخم التباين (VIF)**

لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقى المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أيا من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.

**٥ – اختبار اعتدالية المتغير التابع:**

من فروض الانحدار الخطي أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعيا معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معياري واحد صحيح. وهذا ما نجده عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي حيث أن متوسط الأخطاء يساوي الصفر، والانحراف المعياري لها (٠.٩٤٥) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح.

**Histogram**

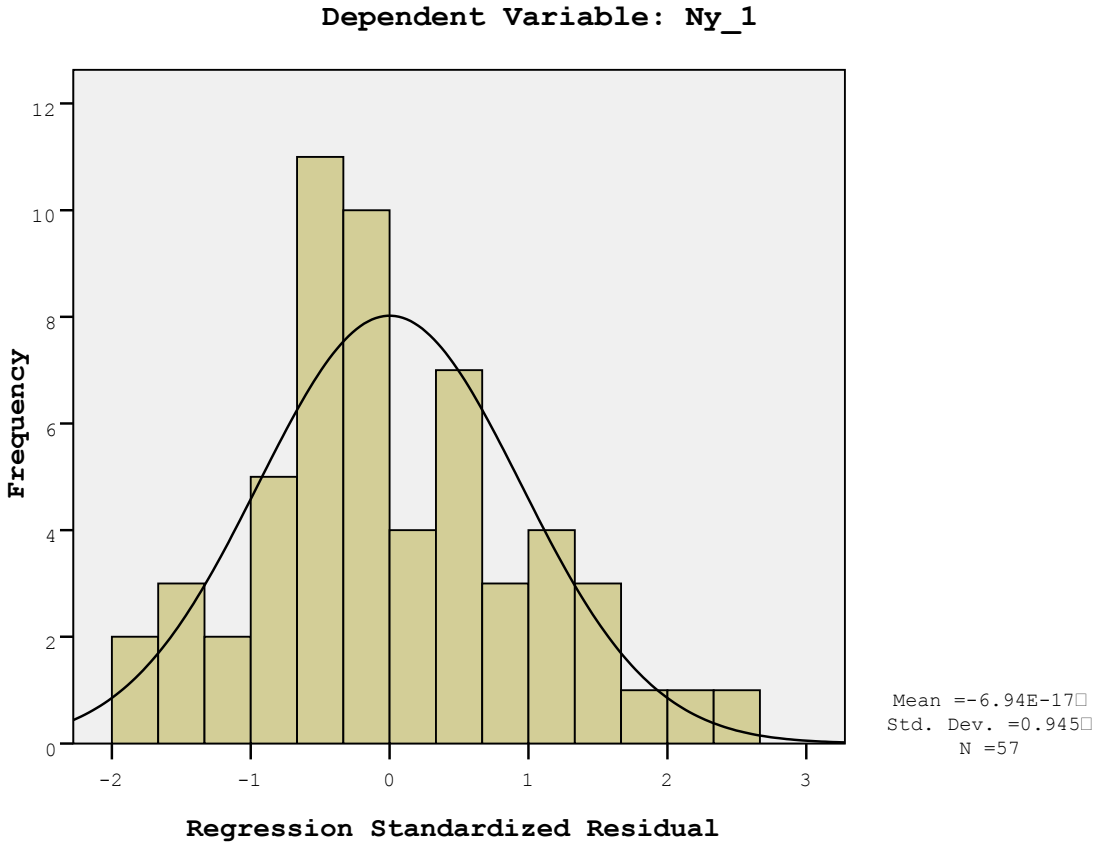
Dependent Variable: Ny_1
Frequency
12
10
8
6
4
2
0
-2
-1
0
1
2
3
Regression Standardized Residual
Mean =-6.94E-17
Std. Dev. =0.945
N =57

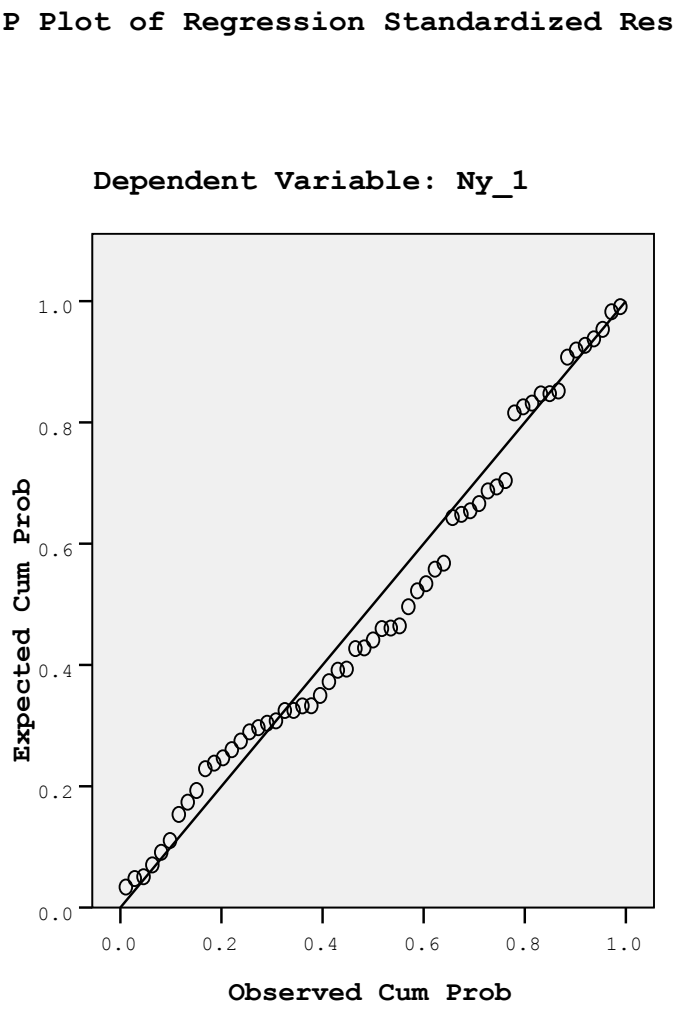


**٦- اختبار Kolmogorov-Smirnov Test لإعتدالية الأخطاء:**

بإجراء اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test لقيم الأخطاء بالنموذج التدريجى ، أتضح أن القيمة المحسوبة (0.747) وبمستوى معنوية (0.632) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على إعتدالية توزيع أخطاء النموذج.

**٧ – معادلة النموذج:**

**معدل العائد على حق الملكية = −0.768 +0.481 قواعد ومعايير حوكمة الشركات + 0.395 لوغاريتم حجم الشركة + 0.320 معدل العائد على الأصول + 0.402 كثافة رأس المال + 0.096 دخل التشغيل − 0.383 الرافعة المالية.**

وبالتعويض عن قيم المتغيرات المستقلة بالنموذج يمكن الحصول على القيمة المتوقعة لمعدل العائد على حق الملكية.

**(٤-٥-٢) الفرض البحثى الثاني:**

ينص الفرض البحثى الثاني على: " يوجد تأثير معنوي إيجابي بين المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ".

**متغيرات الفرض البحثي الثني:** تنقسم متغيرات الفرض البحثي الثاني إلى:

**(أ) متغيرات مستقلة تفسيرية:** وتشمل المتغيرات المستقلة متغيرات خصائص الشركات لكل من:

- المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية.
- اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة.
- معدل العائد على الأصول.
- كثافة رأس المال.
- دخل التشغيل.
- الرافعة المالية.

**(ب) متغير تابع مُفَسَّر:** : يتمثل المتغير التابع فى معدل العائد على حق الملكية.

**الأسلوب الإحصائي المستخدم:**

تم استخدام أسلوب تحليل الأنحدار الخطي المتعدد ، وذلك لقياس التأثير المعنوى للمؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ممثلاً فى معدل العائد على حق الملكية مع وجود المتغيرات الرقابية لكل من: لوغارتيم حجم الشركة ، معدل العائد على الأصول ، كثافة رأس المال، دخل التشغيل، الرافعة المالية، وذلك كما يلي:

(٣) تطبيق مصفوفة ارتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة وذلك حتى يمكن تطبيق نماذج الانحدار المتعدد.

(٤) لقياس خصائص الشركات ذات الأثر المعنوى لتطبيق المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية على معدل العائد على حق الملكية ، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي Multiple Linear Regression ، وبالتالي يمكن اختبار صحة الفرضية.

**(٤-٥-٢-١) مصفوفة ارتباط بيرسون:**

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث وتم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول رقم (٢-٩):

**جدول رقم (٢-٩): مصفوفة ارتباط بيرسون بقياس معنوية العلاقة بين معدل العائد على حق الملكية والمؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية**

| المؤشرات | معدل العائد على حق الملكية | المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية | لوغاريتم لحجم الشركة | معدل العائد على الأصول | كثافة رأس المال | دخل التشغيل | الرافعة المالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل العائد على حق الملكية | ١ | | | | | | |
| المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية | 0.266* | ١ | | | | | |
| لوغاريتم حجم الشركة | 0.584*** | 0.009 | ١ | | | | |
| معدل العائد على الأصول | 0.018 | 0.074 | 0.001 | ١ | | | |
| كثافة رأس المال | 0.363** | 0.136 | 0.001 | 0.200 | ١ | | |
| دخل التشغيل | 0.182 | 0.028 | 0.001 | 0.270* | 0.230* | ١ | |
| الرافعة المالية | -0.470*** | -0.026 | -0.379** | 0.251* | 0.001 | 0.018 | ١ |

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). ** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٢-٩):

- توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة المتعلقه بخصائص الشركات من حيث : المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية، لوغاريتم لحجم الشركة ، كثافة رأس المال ، وبين معدل العائد على حق الملكية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١) ، (٠.٠٠٠١). وهذا ما يؤكد صحة الفرض البحثي الأول فيما يتعلق بوجود علاقة معنوية موجبة بين المؤشر الفرعي المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.
- توجد علاقة معنوية سالبة بين الرافعة المالية ، ومعدل العائد على حق الملكية ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).
- نتيجة لثبوت وجود علاقات فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، لتحديد التأثير المعنوى للمؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية ، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

**(٤-٥-٢-٢) نموذج الإنحدار لتأثير تطبيق المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية ، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات:**

**جدول رقم (٢-١٠) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد تأثير تطبيق المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات**

| المتغيرات المستقلة | المعلمات المقدرة $\beta_i$ | t. test | | F.test | | VIF | $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | مستوى المعنوية | القيمة | مستوى المعنوية | | |
| الجزء الثابت | 0.221 | 0.334 | 0.740 | 14.084 | ***٠.٠٠١ | - | %79.3 |
| المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية | 0.234 | ٢.٦١٤ | *0.012 | | | ١.٠٢٤ | |
| لوغاريتم حجم الشركة | 0.463 | ٤.٨٩٥ | ***٠.٠٠١ | | | ١.١٨٣ | |
| معدل العائد على الأصول | 0.175 | ١.٧٥٢ | 0.086 | | | ١.٢٧٦ | |
| كثافة رأس المال | 0.354 | ٣.٧٤٩ | ***٠.٠٠١ | | | ١.١٧٤ | |
| دخل التشغيل | 0.068 | 0.716 | 0.477 | | | ١.١٩٧ | |
| الرافعة المالية | -0.333 | ٣.٤٣٧ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٢٧٤ | |

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١). *** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

**١ – معامل التحديد ($R^2$)**

نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر (79.3%) من التغير الكلي في المتغير التابع: ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات متمثلاً في معدل العائد على حق الملكية . وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أوربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

**٢– اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الأنحدار :**

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي (14.084) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل ، على معدل العائد على حق الملكية.

**٣– اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة.**

باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي : المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية، لوغاريتم حجم الشركة ، كثافة رأس المال، الرافعة المالية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

**٤ – معامل تضخم التباين (VIF)**

لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقى المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أيا من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.

**٥ – اختبار اعتدالية المتغير التابع:**

من فروض الانحدار الخطي أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعيا معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معياري واحد صحيح. وهذا ما نجده عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء

المعيارية للانحدار الخطي حيث أن متوسط الأخطاء يساوي الصفر، والانحراف المعياري لها (٠.٩٤٥) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح.

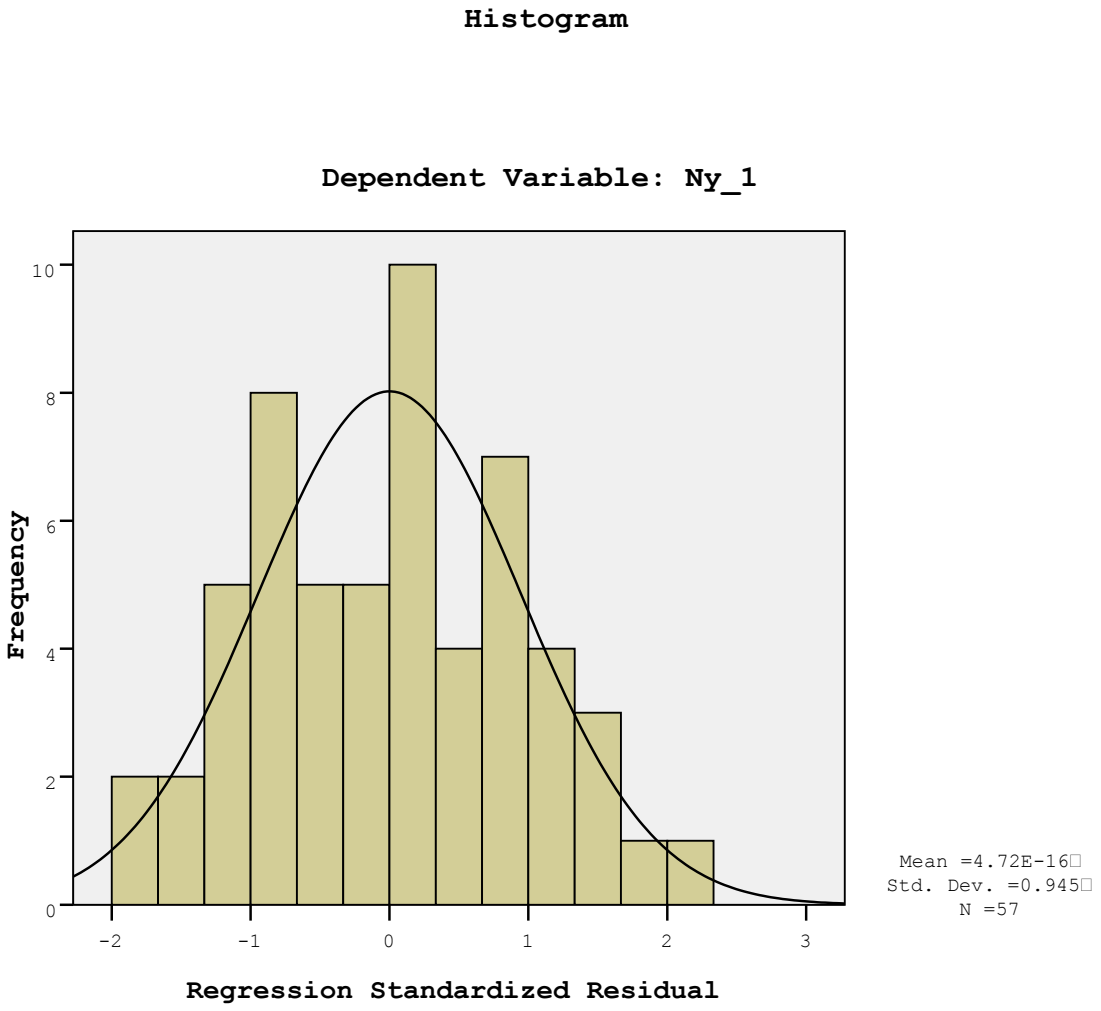

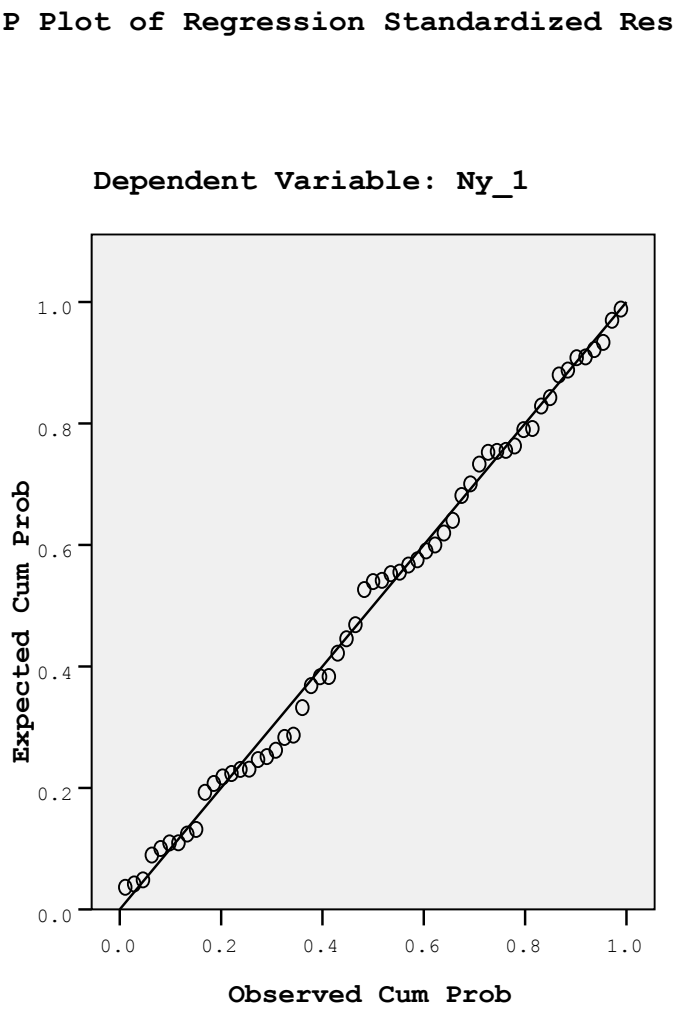


**٦- اختبار Kolmogorov-Smirnov Test لإعتدالية الأخطاء:**

بإجراء اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test لقيم الأخطاء بالنموذج التدريجى ، أتضح أن القيمة المحسوبة (0.566) وبمستوى معنوية (0.905) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على إعتدالية توزيع أخطاء النموذج.

**٧ – معادلة النموذج:**

**معدل العائد على حق الملكية = 0.221 +0.234 المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية + 0.463 لوغاريتم حجم الشركة + 0.175 معدل العائد على الأصول + 0.354 كثافة رأس المال + 0.068 دخل التشغيل – 0.333 الرافعة المالية.**

وبالتعويض عن قيم المتغيرات المستقلة بالنموذج يمكن الحصول على القيمة المتوقعة لمعدل العائد على حق الملكية.

**(٤-٥-3) الفرض البحثى الثالث:**

ينص الفرض البحثى الثالث على: " يوجد تأثير معنوي إيجابي بين المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ".

**متغيرات الفرض البحثي الثالث:** تنقسم متغيرات الفرض البحثي الثالث إلى:

**(أ) متغيرات مستقلة تفسيرية:** وتشمل المتغيرات المستقلة متغيرات خصائص الشركات لكل من:

- المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية.
- اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة.
- معدل العائد على الأصول.
- كثافة رأس المال.
- دخل التشغيل.
- الرافعة المالية.

**(ب) متغير تابع مُفَسَّر:** : يتمثل المتغير التابع فى معدل العائد على حق الملكية.

**الأسلوب الإحصائي المستخدم:**

تم استخدام أسلوب تحليل الأنحدار الخطي المتعدد ، وذلك لقياس التأثير المعنوى للمؤشر المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية ، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ممثلاً فى معدل العائد على حق الملكية مع وجود المتغيرات الرقابية لكل من: لوغارتيم حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، كثافة رأس المال ، دخل التشغيل، الرافعة المالية، وذلك كما يلي:

(٥) تطبيق مصفوفة ارتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة وذلك حتى يمكن تطبيق نماذج الانحدار المتعدد.

(٦) لقياس خصائص الشركات ذات الأثر المعنوى لتطبيق بين المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية على معدل العائد على حق الملكية ، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي Multiple Linear Regression ، وبالتالي يمكن اختبار صحة الفرضية.

**(٤-٥-٢-١) مصفوفة ارتباط بيرسون:**

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث وتم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول رقم (٢-١١):

**جدول رقم (٢-١١): مصفوفة ارتباط بيرسون بقياس معنوية العلاقة بين معدل العائد على حق الملكية والمؤشر الفرعي للمسئولية البيئية**

| المؤشرات | معدل العائد على حق الملكية | المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية | لوغاريتم لحجم الشركة | معدل العائد على الأصول | كثافة رأس المال | دخل التشغيل | الرافعة المالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل العائد على حق الملكية | ١ | | | | | | |
| المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية | 0.428*** | ١ | | | | | |
| لوغاريتم حجم الشركة | 0.584*** | 0.177 | ١ | | | | |
| معدل العائد على الأصول | 0.018 | 0.139 | 0.001 | ١ | | | |
| كثافة رأس المال | 0.363** | 0.024 | 0.001 | 0.200 | ١ | | |
| دخل التشغيل | 0.182 | 0.053 | 0.001 | 0.270* | 0.230* | ١ | |
| الرافعة المالية | -0.470*** | -0.244* | -0.379** | 0.251* | 0.001 | 0.018 | ١ |

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). ** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٢-11):

- توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة المتعلقه بخصائص الشركات من حيث : المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية ، لوغاريتم لحجم الشركة ، كثافة رأس المال ، وبين معدل العائد على حق الملكية ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١) ، (٠.٠٠١). وهذا ما يؤكد صحة الفرض البحثي الأول فيما يتعلق بوجود علاقة معنوية موجبة بين المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.
- توجد علاقة معنوية سالبة بين الرافعة المالية ، ومعدل العائد على حق الملكية ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).
- نتيجة لثبوت وجود علاقات فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، لتحديد التأثير المعنوى للمؤشر الفرعي للمسئولية البيئية ، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

**(٤-٥-٣-٢) نموذج الإنحدار لتأثير تطبيق المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية ، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات:**

**جدول رقم (٢-١٢) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد تأثير تطبيق المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات**

| المتغيرات المستقلة | المعلمات المقدرة $\beta_i$ | t. test | | F.test | | VIF | $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | مستوى المعنوية | القيمة | مستوى المعنوية | | |
| الجزء الثابت | -0.050 | 0.077 | 0.939 | 16.189 | ***٠.٠٠١ | - | %81.3 |
| المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية | 0.273 | ٣.٤٨٨ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٠٩٢ | |
| لوغاريتم حجم الشركة | 0.425 | ٤.٦٧١ | ***٠.٠٠١ | | | ١.١٩٦ | |
| معدل العائد على الأصول | 0.209 | ٢.١٦٨ | *0.035 | | | ١.٢٩٣ | |
| كثافة رأس المال | 0.394 | ٤.٤٠٤ | ***٠.٠٠١ | | | ١.١٥٤ | |
| دخل التشغيل | 0.027 | 0.293 | 0.771 | | | ١.٢٠٤ | |
| الرافعة المالية | -0.288 | ٣.٠٦٦ | **0.003 | | | ١.٣٠٥ | |

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١). *** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

**١ – معامل التحديد ($R^2$)**

نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر (81.3%) من التغير الكلي في المتغير التابع: ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات متمثلاً في معدل العائد على حق الملكية . وباقي النسبة يرجع

إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أوربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

**٢– اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الأنحدار :**

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي (16.189) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل ، على معدل العائد على حق الملكية.

**٣– اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة.**

باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي : المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية، لوغاريتم حجم الشركة ، معدل العائد على الأصول، كثافة رأس المال، الرافعة المالية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

**٤ – معامل تضخم التباين (VIF)**

لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقى المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أيا من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.

**٥ – اختبار اعتدالية المتغير التابع:**

من فروض الانحدار الخطي أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعيا معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معياري واحد صحيح. وهذا ما نجده عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي حيث أن متوسط الأخطاء يساوي الصفر، والانحراف المعياري لها (٠.٩٤٥) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح.

**Histogram**

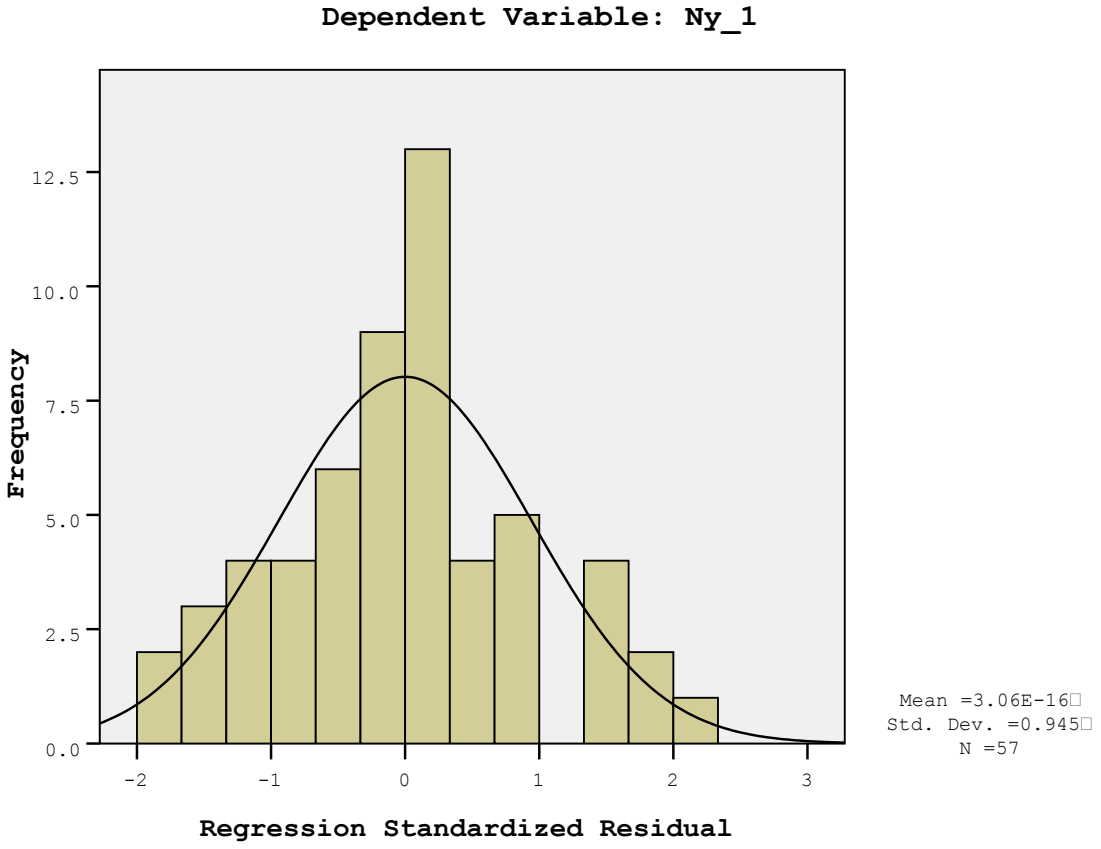
Dependent Variable: Ny_1
Frequency
12.5
10.0
7.5
5.0
2.5
0.0
-2
-1
0
1
2
3
Regression Standardized Residual
Mean =3.06E-16
Std. Dev. =0.945
N =57

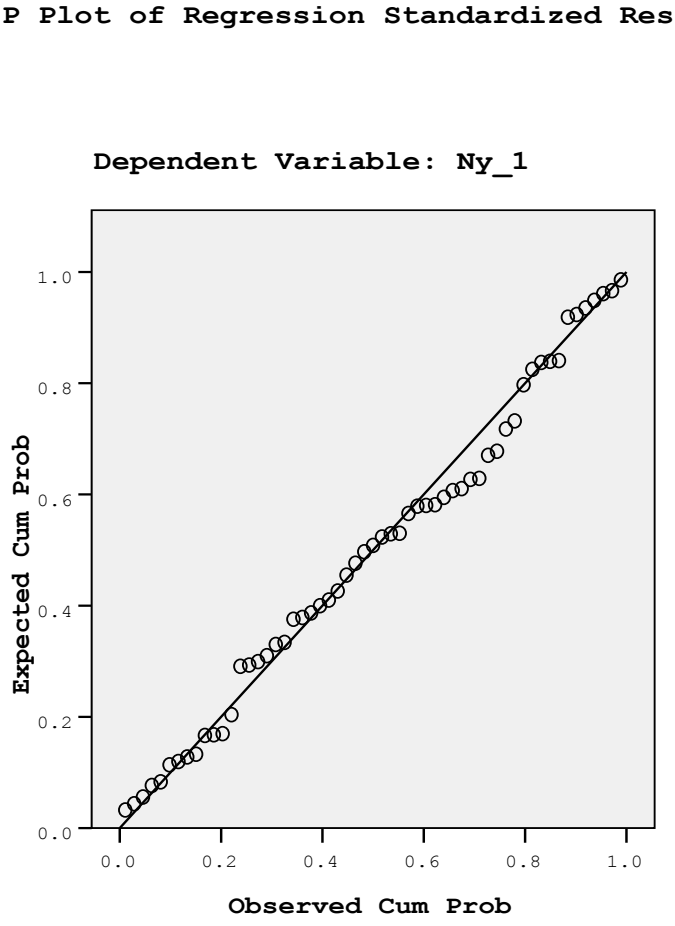


**٦- اختبار Kolmogorov-Smirnov Test لإعتدالية الأخطاء:**

بإجراء اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test لقيم الأخطاء بالنموذج التدريجى ، أتضح أن القيمة المحسوبة (0.627) وبمستوى معنوية (0.826) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على إعتدالية توزيع أخطاء النموذج.

**٧ – معادلة النموذج:**

**معدل العائد على حق الملكية = -0.050 +0.273 المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية + 0.425 لوغاريتم حجم الشركة + 0.209 معدل العائد على الأصول + 0.394 كثافة رأس المال + 0.027 دخل التشغيل – 0.288 الرافعة المالية.**

وبالتعويض عن قيم المتغيرات المستقلة بالنموذج يمكن الحصول على القيمة المتوقعة لمعدل العائد على حق الملكية.

**(٤-٥-٤) الفرض البحثى الرئيسى:**

ينص الفرض البحثى الرئيسى على: " يوجد تأثير معنوي إيجابي لمكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات وبين ضبط الأداء المالى فى تلك الشركات ".

**متغيرات الفرض البحثي الرئيسي:** تنقسم متغيرات الفرض البحثي الرئيسي إلى:

**(أ) متغيرات مستقلة تفسيرية:** وتشمل المتغيرات المستقلة متغيرات خصائص الشركات لكل من:

- قواعد ومعايير حوكمة الشركات.
- المؤشر الفرعي للمسئولية الإجتماعية
- المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية.
- اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة.
- معدل العائد على الأصول.
- كثافة رأس المال.
- دخل التشغيل.
- الرافعة المالية.

**(ب) متغير تابع مُفَسَّر:** : يتمثل المتغير التابع فى معدل العائد على حق الملكية.

**الأسلوب الإحصائي المستخدم:**

تم استخدام أسلوب تحليل الأنحدار الخطي المتعدد، وذلك لقياس التأثير المعنوى للمؤشرات الفرعية لكل من: قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية الإجتماعية، المسئولية البيئية، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ممثلاً فى معدل العائد على حق الملكية مع

وجود المتغيرات الرقابية لكل من: لوغارتيم حجم الشركة ، معدل العائد على الأصول ، كثافة رأس المال ، دخل التشغيل ، الرافعة المالية، وذلك كما يلي:

(٧) تطبيق مصفوفة ارتباط بيرسون للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة وذلك حتى يمكن تطبيق نماذج الانحدار المتعدد.

(٨) لقياس خصائص الشركات ذات الأثر المعنوى لتطبيق المؤشرات الفرعية لكل من: قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية الإجتماعية، المسئولية البيئية ،على معدل العائد على حق الملكية، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي Multiple Linear Regression ، وبالتالي يمكن اختبار صحة الفرضية.

**(٤-٥-٤-١) مصفوفة ارتباط بيرسون:**

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث وتم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول رقم (٢-١٣):

**جدول رقم (٢-١٣): مصفوفة ارتباط بيرسون بقياس معنوية العلاقة بين معدل العائد على حق الملكية والمؤشرات الفرعية لقواعد ومعايير حوكمة الشركات ، المسئولية الإجتماعية والمسئولية البيئية**

| المؤشرات | معدل العائد على حق الملكية | قواعد ومعايير حوكمة الشركات | المؤشر الفرعي للمسئولية الإجتماعية | المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية | لوغاريتم حجم الشركة | معدل العائد على الأصول | كثافة رأس المال | دخل التشغيل | الرافعة المالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل العائد على حق الملكية | ١ | | | | | | | | |
| قواعد ومعايير حوكمة الشركات | 0. 375*** | 1 | | | | | | | |
| المؤشر الفرعي للمسئولية الإجتماعية | 0.266* | 0.211* | 1 | | | | | | |
| المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية | 0.428*** | 0.185 | 0.379** | 1 | | | | | |
| لوغاريتم حجم الشركة | 0.584*** | 0.108 | 0.009 | 0.177 | ١ | | | | |
| معدل العائد على | 0.018 | 0.329** | 0.074 | 0.139 | 0.001 | ١ | | | |

| الأصول | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كثافة رأس المال | 0.363** | 0.010 | 0.136 | 0.024 | 0.001 | 0.200 | ١ | | |
| دخل التشغيل | 0.182 | 0.192 | 0.028 | 0.053 | 0.001 | 0.270* | 0.230* | ١ | |
| الرافعة المالية | -0.470*** | 0.040 | 0.026 | -0.244* | -0.379** | 0.251* | 0.001 | 0.018 | ١ |

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). ** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٢-١٣):

- توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة المتعلقه بخصائص الشركات من حيث : قواعد ومعايير حوكمة الشركات ، المؤشر الفرعي للمسئولية الإجتماعية ، المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية ، لوغاريتم حجم الشركة ، كثافة رأس المال ، وبين معدل العائد على حق الملكية ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من(٠.٠٥) ، (٠.٠١) ، (٠.٠٠١) على الترتيب. وهذا ما يؤكد صحة الفرض البحثي الرابع فيما يتعلق بوجود علاقة معنوية موجبة بين المؤشرات الفرعية لكل من: قواعد ومعايير حوكمة الشركات ، المسئولية الإجتماعية ، المسئولية البيئية وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات فى وجود المؤشرات الرقابية.
- توجد علاقة معنوية سالبة بين الرافعة المالية ، ومعدل العائد على حق الملكية ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).
- نتيجة لثبوت وجود علاقات فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، لتحديد التأثير المعنوى لمؤشرات قواعد ومعايير حوكمة الشركات ، المسئولية الإجتماعية والمسئولية البيئية ، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

**(٤-٥-٤-٢) نموذج الإنحدار لتأثير تطبيق المؤشرات الفرعية للمؤشر المصرى لمسئولية الشركات ، على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات:**

**جدول رقم (٢-١٤) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد تأثير تطبيق مؤشرات قواعد ومعايير حوكمة الشركات والمسئولية الإجتماعية والمسئولية البيئية على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات**

| المتغيرات المستقلة | المعلمات المقدرة $\beta_i$ | t. test | | F.test | | VIF | $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | مستوى المعنوية | القيمة | مستوى المعنوية | | |
| الجزء الثابت | -2.488 | ٥.٠٠١ | 0.939 | 39.516 | ***٠.٠٠١ | - | %93.2 |
| قواعد ومعايير حوكمة الشركات | 0.328 | ٤.٩٣٦ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٣١٨ | |
| المؤشر الفرعي للمسئولية الإجتماعية | 0.332 | ٥.٣٠٦ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٣٥٧ | |
| المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية | 0.355 | ٦.٢٥٥ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٤٢٠ | |
| لوغاريتم حجم الشركة | 0.378 | ٦.٤٧٠ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٢١٦ | |
| معدل العائد على الأصول | 0.331 | ٥.١٦٩ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٤١٣ | |
| كثافة رأس المال | 0.359 | ٦.٢٤٨ | ***٠.٠٠١ | | | ١.١٨٣ | |
| دخل التشغيل | 0.064 | ١.٠٩٨ | 0.278 | | | ١.٢١٩ | |
| الرافعة المالية | -0.294 | ٤.٨٤١ | ***٠.٠٠١ | | | ١.٣٥١ | |

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

**١ – معامل التحديد ($R^2$)**

نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر (93.2%) من التغير الكلي في المتغير التابع: ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات متمثلاً في معدل العائد على حق الملكية . وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أوربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

**٢– اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الأنحدار :**

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي (39.516) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل ، على معدل العائد على حق الملكية.

**٣– اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة.**

باستخدام اختيار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي : قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المؤشر الفرعي للمسئولية الإجتماعية ، المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية، لوغاريتم حجم الشركة، معدل العائد على الأصول، كثافة رأس المال، الرافعة المالية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

**٤ – معامل تضخم التباين (VIF)**

لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقى المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أيا من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.

**٥ – اختبار اعتدالية المتغير التابع:**

من فروض الانحدار الخطي أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعيا معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معياري واحد صحيح. وهذا ما نجده عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي حيث أن متوسط الأخطاء يساوي الصفر، والانحراف المعياري لها (٠.٩٢٦) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح.

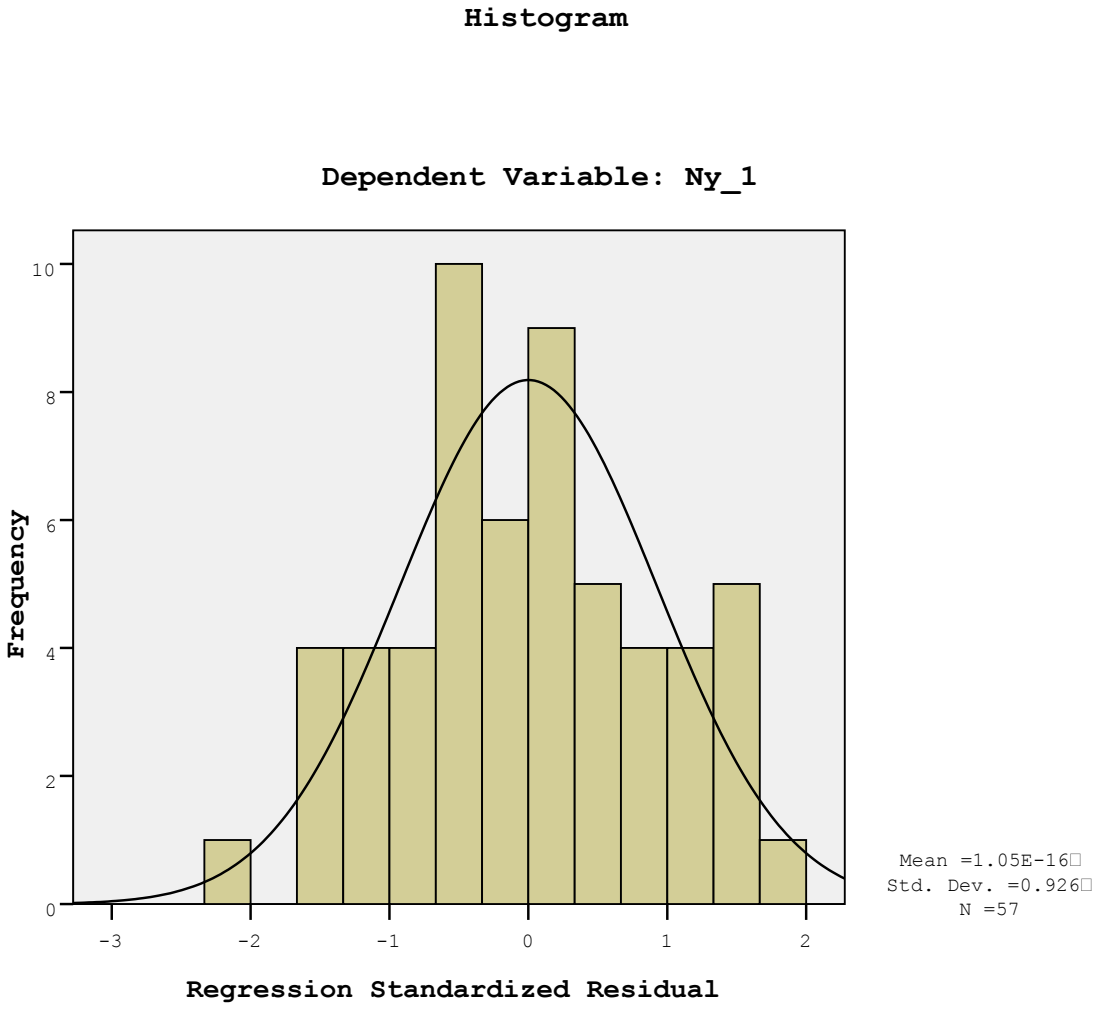

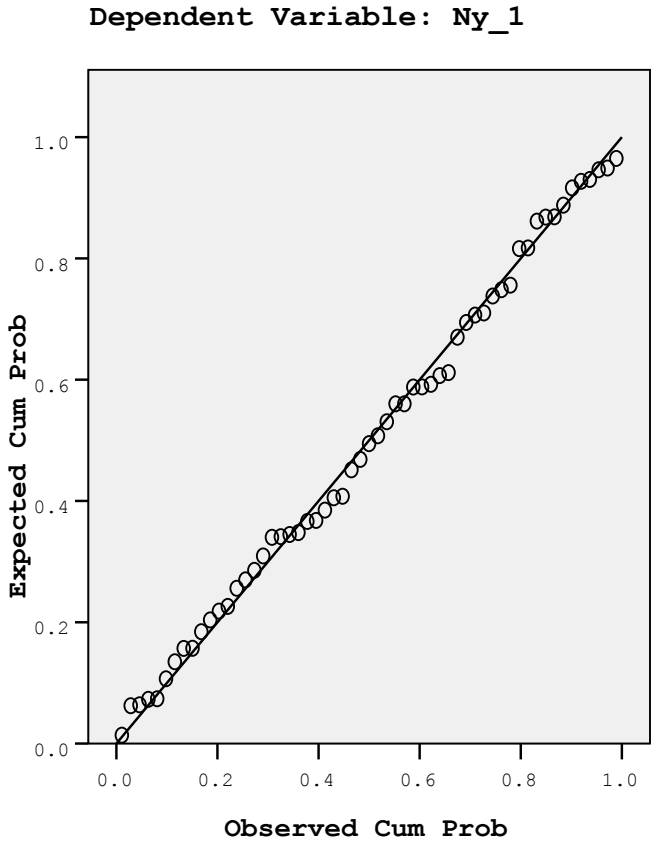


## ٦- اختبار Kolmogorov-Smirnov Test لإعتدالية الأخطاء:

بإجراء اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test لقيم الأخطاء بالنموذج التدريجى ، أتضح أن القيمة المحسوبة (0.420) وبمستوى معنوية (0.994) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على إعتدالية توزيع أخطاء النموذج.

**٧ – معادلة النموذج:**

**معدل العائد على حق الملكية = -2.488 +0.328 قواعد ومعايير حوكمة الشركات + 0.332المؤشر الفرعي للمسئولية الإجتماعية + 0.355 المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية + 0.378 لوغاريتم حجم الشركة + 0.331 معدل العائد على الأصول + 0.359 كثافة رأس المال + 0.064 دخل التشغيل – 0.294 الرافعة المالية.**

وبالتعويض عن قيم المتغيرات المستقلة بالنموذج يمكن الحصول على القيمة المتوقعة لمعدل العائد على حق الملكية.

## خلاصة الفصل الثانى

- بناء على نتائج إختبار صحة الفرض البحثى الأول تم قبول صحته فيما يتعلق بمعنوية تأثير المؤشر الفرعي لقواعد ومعايير حوكمة الشركات علي ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ، وقد كانت المتغيرات الرقابية الأكثر تأثيراً على معدل العائد على حق الملكية هي كل من: لوغاريتم حجم الشركة ، معدل العائد على الأصول ، كثافة رأس المال ، الرافعة المالية.
- بناء على نتائج إختبار صحة الفرض البحثى الثاني تم قبول صحته فيما يتعلق بمعنوية تأثير المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ، وقد كانت المتغيرات الرقابية الأكثر تأثيراً على معدل العائد على حق الملكية هي كل من: لوغاريتم حجم الشركة ، كثافة رأس المال ، الرافعة المالية.
- بناء على نتائج إختبار صحة الفرض البحثى الثالث تم قبول صحته فيما يتعلق بمعنوية تأثير المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ، وقد كانت المتغيرات الرقابية الأكثر تأثيراً على معدل العائد على حق الملكية هي كل من: لوغاريتم حجم الشركة ، معدل العائد على الأصول، كثافة رأس المال ، الرافعة المالية.
- بناء على نتائج إختبار صحة الفرض البحثى الرئيسى تم قبول صحته فيما يتعلق بمعنوية تأثير المؤشرات الفرعية لكل من: قواعد ومعايير حوكمة الشركات ، المسئولية الإجتماعية ، المسئولية البيئية وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات ، وقد كانت المتغيرات الرقابية الأكثر تأثيراً على معدل العائد على حق الملكية هي كل من: لوغاريتم حجم الشركة ، معدل العائد على الأصول، كثافة رأس المال ، الرافعة المالية.
- يوجد ارتباط بنسبة ٤٣% بين المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية والأداء المالى لهذه الشركات، ثم قواعد الحوكمة بنسبة ٤٠%، ثم المسئولية الاجتماعية بنسبة ٣٠%.
- وسوف يقوم الباحث فى الفصل الثالث بتحديد أطار مقترح لعملية الضبط والقياس المالى فى هذه الشركات يخدم الأطراف الداخلية والخارجية، وذلك بناء على النتائج العملية فى الفصل الثانى.

# الفصل الثالث

# الضبط والقياس

# المالى للشركات

## مقدمة

يعد مفهوم الأداء عموماً والأداء المالي خصوصاً من أكثير المفاهيم الإدارية سعة وشمولاً إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديداً على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة، ولقد سعت الشركات قديماً وحديثاً إلي تحقيق أهدافها الممثلة بالكفاءة والفعالية التي تمت صياغتها لدائمية الشركة واستمراريتها في ظل ظروف وتحديات حرجة للغاية كازدياد حدة المنافسة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن البحث عن أساليب جديدة ومعاصرة تتسق والتطورات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية كانتشار ظاهرة العولمة وغيرها من المفاهيم الإدارية الحديثة، الأمر الذي استرعى اهتمام الشركات ورفع مستوى أداؤها .

وبناء على ذلك سوف يقوم الباحث فى هذا الفصل بالتعرض للنقطتين التاليتين:

أولا: مفهوم وقياس الأداء المالى فى الشركات.

ثانيا: العلاقة بين المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والأداء المالى فى الشركات.

## أولا: مفهوم وقياس الأداء المالى فى الشركات.

### ١-مفهوم الأداء المالي Concept Financial Performance

يعد الأداء المالي من أكثر مجالات الأداء استخداماً وقدماً لقياس أداء الشركات، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح، وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي تم استخدمها للوصول إلي الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الأصول، الخصوم وصافي الربح".[١]. و قد عرف البعض الأخر الأداء المالي أيضاً بأنه " المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما

[1]- Adams, C. &McNicholas, P. (2007) "Making a Difference Sustainability Reporting, Accountability an Organisational Change", **Accounting, Auditing & Accountability Journal,** Vol. 20, No.3, pp.382-402.

تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة""[١]. فيما ذهب آخرون في تعريفهما للأداء المالي إلي أنه " تعريف لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية للشركات ""[٢].كما عرف آخرون الأداء المالى بأنه انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها وخصوصاً الأهداف طويلة الأجل [٣].

**ويرى الباحث** أن الأداء المالي ما هو إلا "" انعكاس للمركز المالي للشركة والمتمثل فى فقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي تصور حالة حقيقية عن أعمال الشركة لفترة زمنية معينة تقدر بسنة"".

## ٢- معايير الأداء المالى:Financial Performance Standards

إن التوصل إلي رقم معين فى اى قائمة من القوائم المالية للشركة لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي لهذه الشركة، وهناك عدة معايير يمكن من خلالها المقارنة بين هذه الأرقام وهي كما يلي:

أ- المعايير التاريخية: Historical Standards

تعتمد هذه المعايير على أداء الشركات للسنوات السابقة ، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام لهذه الشركات والكشف عن مواضيع الضعف والقوة وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة تقييم أداءها من قبل الإدارة العليا، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع الشركة المالي وأوضاع الشركات المثيلة الأخرى، ويؤخذ عليه أيضاً عدم دقته لاسيما في حالة توسع الأعمال أو إدخال خدمات جديدة أو مبتكرة لهذه الشركات. [٤]

---

[1]- Aras, G. &Crowther, D. (2008) "Developing Sustainable Reporting Standards",Journal of Accounting Research, Vol. 9, No. 1, pp.4-16

[2]- AI-Hussein, H. & Johnson, L. (2009) "Relationship between Corporate Governance Efficiency and Saudi Banks' Performance", **the Business Review,** Vol.14, No.l, pp.101-117.

[3]- Akisik, O. & Gal, G. (2011) "Sustainability in Businesses, Corporate Social Responsibility, and Accounting Standards, an Empirical Study", International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 19, No. 3, pp. 304-324.

[4]- Arash, S. & Mohamed Z. (2007) "Corporate Governance as a Critical Element for Driving Excellence in Corporate Social Responsibility", International Journal of Quality & Reliability Management, Vol. 24, No.7, pp.753.

ب- المعايير القطاعية ( الصناعية ):Industry Standards

تشير هذه المعايير إلي معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للشركة بالنسب المالية للشركات المثيلة لها في الحجم وفي طبيعة تقديم السلعة او الخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع الصناعي الخاص بالشركة، وهو القطاع الذي تنتمي إليه الشركات المشابهة فى الصناعة، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن هناك الكثير من الشركات تقوم بمبدأ التنويع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة لها.[١]

ج- المعايير المطلقة(النمطية):Absolute Standards

وهي مجموعة المعايير التي تم التوصل إليها عن طريق دراسة عدة قوائم مالية لعدة فترات مالية ولعدد من الشركات، وبالتالي أمكن التوصل إلى نتائج (أرقام) مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الشركات المعنية بالتحليل ومن أهم هذه المعايير ( نسبة التداول والتي تكون نسبتها ٢: ١)،والتي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق عند عملية التحليل المالى. [٢]

د- المعايير المستهدفة:Target Standards

وهي تلك المعايير التي تضعها الشركات وتخطط للوصول إليها في ضوء إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، ويجب على الشركة أن يكون تخطيطها سليماً ودقيقاً لكي تكون عملية المقارنة مع النتائج المتحققة سليمة ودقيقة أيضاً، ومن أمثلة المعايير المستهدفة التي يمكن أن تخطط لها الشركات أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية.[٣]

## ٣- قياس الأداء المالىFinancial Performance Measurement

بدأت العديد من إدارات الشركات في التركيز على هدف تحقيق القيمة لحملة الأسهم كمقياس للأداء المالي لها، فمقاييس الأداء المتعارف عليها لم تعد قادرة على قياس مدى النجاح الذي تم

---

[1]- AI-Tamimi, A. (2012) "The Effects of Corporate Governance on Performance and Financial Distress: The Experience of UAE National Banks", Journal of Financial Regulation and Compliance", Vol.20, No.2, pp.169-181.

[2]-Chen & Wang (2011) "Academic Paper: Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance in China: an Empirical Research from Chinese Firms", Corporate Governance, Vol.11, No.4, pp.361-370.

[٣]- عبدالعال هاشم أبو خشبة، أهمية ودور التكاليف البيئية فى مجال اتخاذ القرارات وتقييم الأداء – مدخل مقترح للمنشآت السعودية " ،المجلة العلمية للتجارة و التمويل، كليةالتجارة، جامعة طنطا، الملحق الاول، العددالاول، ٢٠٠٢،ص: ٤١-٤٨.

إحرازه للوفاء لهذا الهدف، وقد تزايدت أهمية قياس الأداء المالي لشركات الأعمال في الفترات الحالية نتيجة التطورات العديدة التي طرأت على بيئة الأعمال والتي من أهمها تزايد حدة المنافسة العالمية وما ترتب عليها من ضغوط نحو ضرورة تحسين أداء هذه الشركات، حيث يتمثل دور نظام قياس وتقييم الأداء في مساعدة المستثمرين وحملة الأسهم والأطراف المستفيدة على التحقق من مدى التزام الإدارة بتحقيق الأهداف التي تسعى هذه الشركات للوصول إليها.[١]

بالإضافة الى ما سبق، **يرى الباحث** إن قياس الأداء هو تعبير عن أداء الشركة من خلال تحقيق عدد من الأهداف المالية المتمثلة في الربحية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين القيمة الاقتصادية والمتمثلة في العوائد المحققة بعد خصم تكلفة رأس المال، بالإضافة إلى ذلك مواجهة المخاطر المالية الناجمة من استخدام الديون وأموال الغير في تمويل الالتزامات الخاصة بالشركة، لذلك سنتناول بالدراسة كلاً من مفهوم وأهداف ومؤشرات قياس الأداء على النحو التالي:

أ- مفهوم قياس اداء الشركات:

يعرف القياس فى اللغة بأنه "المضاهاة بين شيئين احدهما مقيس هو موضوع القياس والأخر مقياس وهو المعيار المناسب المتفق علية"، وتجرى عملية القياس بهدف التوصل الى نتيجة تعرف بنتيجة القياس، ويعرف الأداء بأنه " درجة تحقيق الفرد لما هو مطلوب منه من مهمة أو مهام، ويمكن استخدام تقييم الأداء فى الحكم عليه كمياً ونوعياً لتحديد درجة إتمام المهام المطلوبة.[٢]

وبناء على ذلك **يرى الباحث** أن تعريف قياس الأداء هو " مستويات الأداء الفعلية التى قامت ادارة الشركة بتحقيقها (الأداءالفعلي)، ومقارنتها بمستويات الأداء التى قامت الإدارة بتحديدها مقدماً (الأداء المستهدف)، ليعكس مدى قدرة ادارة هذه الشركات على تحقيقها لأهدافها ويساعدها على اتخاذ القرارات التى تعمل على تحسين هذا الأداء، وأيضا قيام هذه الشركات بالوفاء بالتزاماتها، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير او المؤشرات المختلفة للأداء.

ب- أهداف قياس أداء الشركات:

تتمثل الأهداف الرئيسية لنظام قياس وتقييم الأداء فى الاتى:

---

[١]- شيرين عاطف، "تطوير القياس المحاسبي للأداء في ضوء العلاقات الوكالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣.

[2]- Amaeshi, Kenneth. (2008), "accounting for variations in representations of ESG risks in variations capitalism" financial markets and environmental governance workshop, oxford university, may, p.10.

١- **الرقابة:** وهى تعتبر من أهم أهداف نظام قياس وتقييم الأداء، حيث انه يتم الاستفادة من التغذية العكسية لاتخاذ الإجراءات المناسبة فى حالة عدم تطبيق الأهداف المطلوبة.

٢- **الاتصال:** يعتبر قياس وتقييم الأداءأداة مهمة لتبادل المعلومات للتأكد من تطبيق الإستراتيجية بالشكل المطلوب.

٣- **التحفيز:** تساعد نتائج نظام قياس وتقييم الأداء على تحفيز العاملين من خلال تبادل معلومات قياس وتقييم الأداء فيما بين الأقسام المختلفة داخل هذه الشركات.

٤- **التحسين:** وهى عملية الوصول الى التحسين المستمر لأداء المنشأة ككل، حيث يمكن أن تقوم الشركة بتطبيق سياسة العقاب والمكافأة لتحقيق الرغبة لدى العاملين لتحسين أدائهم.[١]

ج- مؤشرات قياس أداء الشركات:

يعتمد نظام قياس الأداء على مجموعة من الأدوات يطلق عليها مؤشرات أو مقاييس الأداء، حيث يتمثل الهدف الاساسى منها فى التحقق من أداء الأعمال بكفاءة وفاعلية فى ضوء الظروف و الإمكانيات المتاحة.

بالإضافة الى الهدف السابق، فإن مؤشرات الأداء تسعى لتحقيق الأغراض التالية:[٢]

- توصيل الخطط الإستراتيجية للشركات ومحركات الأداء المهمة للمديرين التنفيذيين والعاملين داخل هذه الشركات.
- توضيح أطار للتأكيد على توفير الموارد اللازمة لتحقيق الاستراتيجيات والأهداف طويلة الآجل لهذه الشركات.
- تحديد علاقات السبب والنتيجة بين الأولويات ذات الأهمية والأرباح المراد تحقيقها.

بالإضافة الى ماسبق **يرى الباحث** بأن هناك مؤشرات أو مقاييس أداءأخرى يجب أخذها فى الحسبان هي:

أولا: مؤشرات خاصة بقواعد حوكمة الشركات

✷ يجب وضع مقاييس مرجعية لتحديد مواضع الضعف، وتشجيع التحسينات على عمليات الرقابة والتشغيل.

---

[١]- رزان حسين، "التكامل بين أسلوب قياس الأداء المتوازن والأدوات الحديثة لإدارة التكلفة بهدف تحسين الأداء . دراسة تطبيقية على قطاع قطاع تصنيع المنتجات الزراعية في سوريا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص:٢٢-٢٣.

[٢]- شيرين عاطف، "تطوير القياس المحاسبي للأداء في ضوء العلاقات الوكالية"، مرجع سابق، ص:٩.

- ✷ يجب توفير معلومات عن احتياجات ومتطلبات الأطراف الداخلية مثل: الإدارة والعاملين، واللجان المعاونة لمجلس الإدارة مثل: لجنة المراجعة، لجنة المكافآت، لجنة الترشيحات، لجنة ادارة المخاطر.
- ✷ يجب توفير معلومات عن احتياجات ومتطلبات الأطراف الخارجية مثل: العملاء والمستثمرين والموردين والبنوك والهيئات الرقابية والمنظمات الاجتماعية والبيئية.

ثانيا: مؤشرات خاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات

- ✷ يجب وضع مقاييس تحقيق الرفاهية المجتمعية للعاملين داخل الشركات لزيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم.
- ✷ يجب وضع مقاييس لتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية المجتمعية لهم ولأسرهم.
- ✷ يجب وضع مقاييس تؤكد على عدم التورط في أعمال تنطوي على مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان.

ثالثا: مؤشرات خاصة بالمسئولية البيئية للشركات

- ✷ يجب وضع مؤشر لقياس مدى قدرة المنشاة على تحسين أنشطتها المختلفة، وتخفيض حجم التلوث البيئي الناتج عنها.
- ✷ يجب وضع مقاييس لتحديد الحجم الأمثل لاستهلاك المواد والطاقة الناتجة عن التلوث البيئي .
- ✷ يجب وضع مؤشرات لقياس الأداء البيئي للشركة مقارنة بالأداء البيئي للشركات المثيلة الأخرى.

## ٤- العوامل المؤثرة على الأداء المالى للشركات:

في ضوء اهتمام الشركات بأدائها البيئي والاجتماعي وارتباط ذلك بتحسين أدائها المالي، فالشركات التي تهتم بمسئوليتها البيئية والاجتماعية، وتسعى لتحديد عناصر الكفاءة الاجتماعية والبيئية، والتعرف على المخاطر التي يمكن أن تواجهها، وكذلك التعرف على الفرص الجديدة التي تحسن أدائها وتكون أكثر ربحية وأفضل في تحقيق عوائد للمستثمرين فيها، وبالتالي أصبحت عملية وفاء الشركات بأدائها ومسئوليتها البيئية والاجتماعية تمثل مؤشرًا مهمًا لجودة الأداء لإدارات هذه الشركات وكفاءة عمليات التشغيل بها، مما ينعكس على الأداء المالى لهذه الشركات .[١]

[١]- تهاني سامي احمد محمد، تقييم دور أساليب المحاسبة الإدارية البيئية فى تحسين قياس الأداء المالى لمنشات الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص:١٤.

ومما سبق يتضح للباحث أن العوامل التى تؤثر على الأداء المالى للشركات عاملين مهمين هما: المسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئية، وسيقوم الباحث بالتعرض لهما بشيء من التفصيل كما يلى:

أولا: تأثير المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات

تناولت العديد من البحوث والدراسات العلاقة بين الأداءالاجتماعي للشركة وبين أداءها المالي، حيث تساعد المسئولية الاجتماعية للشركات على تحديد الطرق الى تنتهجها في إدارة أعمالها لتحقيق القيمة لحملة أسهمها. فقد أوضحت إحدى الدراسات، أن هناك علاقة ارتباط موجبة قوية بين المسئولية الاجتماعية وتحسين وضبطالأداء المالي لهذه الشركات.[١]

كما أشارات بعض الدراسات ألأخرى الى أن هناك علاقة إيجابية بين تحمل الشركات لمسئوليتها الاجتماعية وبين الأداء المالى التي تحققه هذه الشركات، وتعود هذه العلاقة الإيجابية إلى تحسن العلاقة داخل الشركات بين الإدارة والعاملين بها من ناحية والإدارة وعملاء الشركة والإطراف الخارجية من ناحية أخرى ،كما تتحسن سمعة الشركات وتصبح مؤهلة للاقتراض من البنوك وقادرة على جذب الاستثمارات، فضلا عن تحسن العلاقة بين هذه الشركات والإدارة الحكومية مما يعودعليها بالنفع.[٢]

وفي بريطانيا خلال الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٩ ارتفع الادخار في أسهم الشركات التي تندرج في إطار المؤسسات الملتزمة اجتماعيا من ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني إلى ما يزيدعلى ٢ بليون جنيه إسترليني، والأهم من ذلك هو معدل النمو المالى لهذه الأسهم فقد تضاعفت قيمة هذه الأسهم على مدى ثلاث سنوات فقط بين ١٩٩٦ الى ١٩٩٩.[٣]

وفى أحدث الدراسات التي أجريت عن الشركات الأمريكية، أشار ٨٢% من المديرين الذين شملتهم الدراسة إلى أن المسئولية الاجتماعية للشركات تسهم في تحسين نتائج الأداء المالى

---

[1]- Klassen, Robert D., and Curtis P. McLaughlin, 2001, "The Impact of Environmental Management on firm Performance", Innovest Strategic Value Advisors, (Aug.), pp.119-1214.

[2]- Adams, C.A. (2002), "internal organizational factors influencing corporate social and ethical reporting: beyond current theorizing", accounting auditing and accountability , vol. 15, No. 2, pp. 223-250.

[3]- Chen, Y. & Chow, S. (2012) "Corporate Sustainable Development: Testing a New Scale Based on the Mainland Chinese Context", Journal of Business Ethics, Vol. 105, pp.519-533.

الخاصة بها، كماتشير دراسة أخرى إلى أن الشركات التي تطبق برامج المسئولية الاجتماعية يزداد احتمالات تحسن أدائها المالي بنسب تخطت حاجز ال ٧٠%.[١]

وتشير دراسة حديثة أخرى صادرة عن جامعة "هارفارد" إلى أن الشركات التي تطبق مفهوم المسئولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيهاإلى ١٨% عن تلك التي ليس لها برامج في المسئولية الاجتماعية، كما أن الشركات الملتزمة اجتماعيا زاد معدل نموها المالى بمعدل أربعة أضعاف عن مثيلاتها.[٢]

في ضوء ذلك، يمكن للمسئولية الاجتماعية تحقيق القيمة على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي للمنشأة في ضوء التركيز على الجهود التالية:[٣]

١. تفهم الموقف الحالي للمنشأة من حيث تحديد أماكن تحقيق أو تدمير القيمة وكيفية حدوث ذلك.

٢. التنبؤ بتوقعات أصحاب المصالح.

٣ـ تحديد رؤية وأهداف المنشآت بما يحقق القيمة لحملة الأسهم، ويخفض التأثيرات السلبية على عملية تحقيق القيمة لكل من حملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين.

٤. تطوير المهارات وتوفيرها.

بالإضافة الى ماسبق، **يرى الباحث** ان التزام المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية يمكن أن يكون له تأثير ايجابي على عملية تحقيق القيمة لحملة الأسهم من خلال العديد من المزايا، منها:

١. تحسين الأداء المالي لهذه الشركات.

٢. ارتفاع الحالة المعنوية للعاملين داخل هذه الشركات.

٣ـ المساعدة على وضع أهداف وأنشطة الشركة بما يتوافق مع احتياجات أصحاب المصالح المختلفين (الداخلين والخارجين)، مما يدعم نجاح سياسات هذه الشركات.

---

[1]- Takeda Fumiko and Takanori Tomozawa, (2008), "AChange In Market Responses To The Environmental ManagementRanking In Jape", Ecological Economics, VOL. 6 7, PP.465–472.

[2]- Lee, Seoki and Woo Gon Kim, 2009, "EVA, Refined Eva, MVA, or Traditional Performance Measures for the Hospitality Industry?", International Journal of Hospitality Management, Vol.28, pp.439-445.

[3]- Laszlo, Chris, Dave Sherman, John Whalen and Jib Ellison, (2005), "Expanding the Value Horizon: How Stockholder's Value Contributes to Competitive Advantage", Sustainable Value Partners, Creating Value for Shareholders and Stakeholder Forthcoming. Journal of Corporate Citizenship (Winter), Iss. 20, pp.1-11.

٤. تخفيض عدم الكفاءة الإنتاجية.

ثانيا: تأثير المسئولية البيئية على الأداء المالي للشركات

في ضوء اهتمام الشركات بأدائها البيئي وارتباط ذلك بتحسين أدائها المالي، فالمنشآت التي تهتم بمسئوليتها البيئية وتسعى لتحديد عناصر الكفاءة البيئية، والتعرف على المخاطر التي يمكن أن تواجهها، وكذلك التعرف على الفرص الجديدة التي تحسن من جودة العمل تكون أكثر ربحية وأفضل في تحقيق عوائد للمستثمرين فيها، وكذلك يمكنها تخفيض كل من المخاطر والتأثيرات البيئية، على سبيل المثال: وفورات في التكاليف، وتحسين في الربحية، وتحقيق مزايا تنافسية.[١] وبالتالي أصبحت عملية وفاء المنشآت بأدائها ومسئوليتها البيئية تمثل مؤشرًا مهمًا لجودة الأداء البيئي لإدارات هذه المنشآت، وكفاءة عمليات التشغيل بها، مما ينعكس على تحسين وضبط الأداء المالى الخاص بهذه الشركات.[٢]

وعلى الرغم من ذلك فقد اختلفت الآراء حول العلاقة بين الأداء البيئي والأداء المالى للشركات، فقد كان هناك اعتقاد شائع أن الحماية البيئية للشركات غالباً ما تتعارض مع الأهداف الأخرى لهذه الشركات، وبصورة خاصة زيادة القيمة المحققة لحملة الأسهم[٣]، وعقب ذلك برهنت العديد من الدراسات على أن تطبيق الشركات لاجراءات الحماية البيئية له تأثير ايجابي على القيمة المحققة لحملة الأسهم، وأيضا على عملية تحسين الأداء المالى فى هذه الشركات.[٤]

فقد أوضحت نتائج الدراسة التى قام بها معهد المحاسبين الإداريين انه عندما تحسن الشركات من ممارستها البيئية فستكون لديها القدرة على زيادة الثروة (القيمة) لحملة الأسهم بنحو ٥٠%، حيث تصبح الشركات أكثر جاذبية لحملة الأسهم سواء الحاليين أو المتوقعين – عند خفض المخاطر البيئية– ويساهم فى ذلك ثلاثة عوامل هي: الإدارة البيئية للشركة، الأداءالبيئي، الاتصالات البيئية.[٥]

---

[1]- Blumberg, Jerald Georges Blum and Age Korsvold, 1996, "Environmental Performance and Shareholders Value", World Business Council for Sustainable Development, pp.1-70.

[2]- Chen, Y. & Chow, et al., 2012, p.25-30.

[٣]– تهاني سامي احمد محمد، تقييم دور أساليب المحاسبة الإدارية البيئية فى تحسين قياس الأداء المالى لمنشات الأعمال، مرجع سابق، ص:٢٤-٢٦.

[4]- Takeda Fumiko and Takanori Tomozawa, et al., 2008, p.456-41..

[5]- Beck, Roger, Tom Bik and Ben Dziegielewski, (2006), "Introduction to Financial Benchmarking Workbook", Section 2, The Midwest Technology Assistance Center, A Workbook for the Manager of Small Community Drinking Water Systems, pp.1-113.

وفى الاونه الأخيرة تناولت العديد من الدراسات المحاسبية العلاقة بين المسئولية البيئية ومدى تأثيرها على الأداء المالى للشركات، منها دراسة المعهدالدولي للمحاسبين القانونيين، وقد توصلت هذه الدراسة الى عدم وجود دليل على أن التفوق فى الاهتمام بالقضايا البيئية يضر بالقيمة المحققة لحملة الأسهم، وهو ما يؤدى الى وجود علاقة ايجابية بين الأداء المالى والأداء البيئي لهذه الشركات.[١]

بالإضافة الى ذلك فقد أوضحت عدد من الدراسات الأخرى أن الشركات التى تنتهج إستراتيجية تحقيق القيمة لحملة الأسهم، من أكثر الشركات تحقيقا لعلاقة ايجابية بين الأداء المالى والأداء البيئي لهاعن الشركات التى لا تنتهج هذه الإستراتيجية، حيث أثبتت وجود تأثير إيجابي للأداء البيئي على القيمة المحققة لحملة الأسهم، فكلما انخفضت عمليات الاستهلاك الجائر للموارد، وكذلك انخفضت الانبعاثات الضارة بالبيئة و انخفضت تكاليف التشغيل، مما ترتب علية ارتفاع القيمة المحققة لحملة الأسهم على مدى الأجل الطويل، وبالتالى ارتفاع الأداء المالى لهذه الشركات.[٢]، وهو ما خلص إليه العديد من المحللين الماليين ومتخذي القرارات من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بأن هناك أهمية لوفاء الشركات بمسئوليتها البيئية، حيث أدركت الشركات الرائدة أن ذلك يعمل تحقيق القيمة لحملة الأسهم وتحسين الأداء المالى لها مع تحقيق الاستفادة للمجتمع الذي تنتمي إلية هذه الشركات[٣].

ومما سبق **يتضح للباحث** أن المسئولية البيئية لها دوراً فعالاً فى تحسين الأداء المالى من خلال تخفيض كل من المخاطر والتأثيرات البيئية المصاحبة لعملية الإنتاج، حيث يمكن للشركات أن تحصل على منافع مالية من الوصول الى الكفاءة البيئية منها على سبيل المثال: وفورات في التكاليف، وتحسين في الربحية، وتحقيق مزايا تنافسية. وأيضًا يمكنها الحصول على منافع معنوية تتعلق بتحسين سمعة المنشآت، وجذب العملاء، وتحسين الإنتاجية والتأثير على علاقة المنشآت بالجهات الحكومية والمنشآت الأخرى، وبالتالي فإن المسئولية البيئية قادرة على تحقيق عملية تحسين الأداء المالى لهذه الشركات.

**ويرى الباحث** أن هناك عامل اخير هام ومؤثر وشامل على عملية تحسين وضبط الأداء المالى فى الشركات، هذا العامل هو " **التنمية المستدامة** " والتي تم التعرض إليها فى الفصل الأول من هذا

---

[1]- Lee, Seoki and Woo Gon Kim, et al., 2009, p.18-25.

[2]- Guenster, Nadja, TeroenDerwall, Rob Bauer and KeesKoedijk, (2005), "The Economic Value of Corporate Eco – Efficiency", Academy of Management Conference Paper (Jul.), pp.1-36.

[3]- Amaeshi, Kenneth, et al., 2008, p.35-43.

البحث، حيث اهتم الباحثين والمهنيين بآثار ممارسات التنمية المستدامة بأنواعها الثلاث: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية. بالإضافة الى قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالى للشركات.

حيث قام احد الباحثين بفحص أثار ممارسات الإدارة الخاصة بالتنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء هذه الشركات فى استراليا لبيان اى من هذه الممارسات يؤثر على مؤشرات استدامة الأداء داخل هذه الشركات الاسترالية، وذلك عن طريق اخذ أراء عينة من المديرين الماليين والتنفيذيين داخل هذه الشركات، ولقد تبين وجود ارتباط بين ممارسات الإدارة الخاصة بالتنمية البيئية وبين أدائها البيئي، وبالمثل وجود ارتباط بين ممارسات المسئولية الاجتماعية وبين ثلاث مؤشرات لاستدامة الأداء وهى: (أداء قيمة الموظف، أداء المسئولية الاجتماعية، الأداءالمالى)[١]،أما فيما يتعلق بممارسات التنمية المستدامة المرتبطة بابتكار المنتجات فقد تبين وجود ارتباط بين هذه الممارسات وبين كل من: مؤشرات تحسين الأداء المالى للشركات وكذلك مؤشرات أداء تطوير المنتجات الجديدة، وبالمثل فإن ممارسات تحسين التدفقات النقدية والربحية فقد تبين أنها تؤدى لتحسين الأداء المالى للشركات، وأيضا تشير النتائج الى أن مؤشرات استدامة أداء الأعمال التالية: الأداء البيئي للشركات، مؤشرات أداء تطوير المنتجات الجديدة، مؤشرات معلومات أداءرأس المال ترتبط مع احد ممارسات الإدارة الخاصة بالتنمية المستدامة، بينما مؤشرات استدامة الأداءالأخرى (الأداء المالى، أداء المسئولية الاجتماعية، أداء قيمة الموظف) ترتبط مع عدة ممارسات إدارية للتنمية المستدامة.[٢]

ونظرا لتأثر ممارسات التنمية المستدامة بالمسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات وكذلك بالمعايير المحاسبية، فقد قام بعض الباحثين بفحص العلاقة بين التنمية المستدامة فى شركات الأعمال وبين كل من: المسئولية الاجتماعية والبيئية لهذه الشركات وكذلك المعايير المحاسبية فى العديد من الدول المتقدمة والصاعدة نحو التقدم خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٨. ولقد تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين التنمية المستدامة وبين المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات وكذلك المعايير المحاسبية، وبالمثل تبين وجود ارتباط قوى بين ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات الأداء التالية: رضاء العميل، توافر المديرين الرئيسين، تحسين الأداء المالى، وهذا يحقق منافع مفيدة

[1]-Hooi, G. et al. (2012) "The Influence of Sustainability Performance Management Practices on Organizational Sustainability Performance", Journal of Accounting & Organizational Change, Vol. 8, issue: 2, pp.1-42. http://www.eiod.org/

[2]-Akisik, O. & Gal, G. (2011) "Sustainability in Businesses, Corporate Social Responsibility, and Accounting Standards, an Empirical Study", International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 19, No. 3, pp. 304-324.

للعديد من أصحاب المصالح مثل: المستثمرين، العملاء، الموظفين، الموردين، الهيئات التشريعية الخاصة والحكومية، المجتمع، البيئة، وهذا يعنى أن كل من المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات وكذلك المعايير المحاسبية الجيدة تساهم فى تحقيق التنمية المستدامة.[١]

أما (Lopez) فقد قام بدراسة العلاقة بين أداء الشركات وبين تبنى ممارسات المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث تم المقارنة بين أداء عينتين من الشركات الأوروبية، الأولى تلتزم بممارسات التنمية المستدامة والأخرى لا تلتزم بممارسات التنمية المستدامة وذلك خلال الفترة من ١٩٩٨ الى ٢٠٠٤، ولقد تبين وجود اختلاف بين أداء المجموعتين ويرجع ذلك الى ممارسات التنمية المستدامة، كما أن ممارسات التنمية المستدامة تبين أنها أحدثت تغيرات فى تطبيق أساليب حوكمة الشركات ونظم الإنتاج بشكل ساعد على إعادة توزيع الموارد المتاحة، الأمر الذي أدى فى النهاية الى تحسن الأداء المالى فى الشركات التى تلتزم بممارسات التنمية المستدامة مقارنة بتلك التى لا تلتزم بممارسات التنمية المستدامة، كما تبين أيضا أن ممارسات التنمية المستدامة تؤدى الى خلق القيمة لهذه الشركات على المدى الطويل.[٢]

ونظرا لتعرض الشركات خلال الفترة الأخيرة للعديد من الضغوط سواء من قبل أصحاب المصالح التقليديين أو من قبل الأطراف الأخرى والتي طالبت بضرورة التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، وترتب على ذلك خضوع تقيم أداء هذه الشركات ليس فقط وفقا لمؤشرات تقيم الأداء التقليدية بل أيضا وفقا لمؤشرات ممارسات التنمية المستدامة، لذلك قام احد الباحثين[٣] بدراسة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات فى البرازيل وبين أداء الشركات ممثلا فى قيمة الشركة والأداء المالى لها، ولقد تبين أن المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات كانت لها أثار سلبية على قيمة الشركات، بينما تبين وجود تأثير ايجابي للمسئولية الاجتماعية والبيئية على الأداء المالى لهذه الشركات.

ولقد توصل أيضا احد الباحثين الى أن التزام الشركات الصينية بتطبيق قواعد الحوكمة والمسئولية الاجتماعية عند أداء أعمالها أدى الى تحسين أداء هذه الشركات، كما تبين أن

---

[1]- Andrews et a!. (2010) "The Impact of Corporate Social Disclosure on Investment Behavior: Across -National Study", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 29, pp.177-192.

[2]-Lopez, Gorge. (2007) "Sustainable Development and Corporate Performance: AStudy Based on the Dow Jones Sustainability", **Journal of Business Ethics, Vol.** 75, Issue 3, pp.285-300.

[3]- Crisostomo el al. (2011) "Corporate Social Responsibility, Firm Value and Financial Performance in Brazil", Social Responsibility Journal, Vol. 7, No. 2, pp, 295-309.

الاختلافات بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية وبين الأداء المالى لهذه الشركات كانت اختلافات ايجابية، وهذا يعنى أن الالتزام بممارسات التنمية المستدامة من خلال تطبيق قواعد الحوكمة والمسئولية الاجتماعية يؤدى الى تحسين الأداء المالى للشركات الصينية.

ومما سبق **يرى الباحث** أن التزام الشركات بممارسات التنمية المستدامة من خلال برامج المسئولية الاجتماعية والبيئية وتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات سوف يؤدى الى تحسين استدامة أداء الشركات بأبعاده الثلاثة: الأداءالاقتصادي، الأداءالاجتماعي، الأداءالبيئي، حيث تتطلب استدامة أداء الشركات ليس فقط تحسن أدائها الاقتصادي فقط بل أيضا تحسن أدائها الاجتماعي والبيئي، وبالإضافة الى ذلك تساعد أساليب واليات حوكمة الشركات الجيدة على تبنى وانجاز ممارسات التنمية المستدامة داخل الشركات، الأمر الذي يؤدى الى زيادة الآثار الايجابية لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء المالى لهذه الشركات.[١]

**ثانيا:العلاقة بين المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والأداء المالى فى الشركات.**

يقوم الباحث فى الجزء من البحث بالتعرض الى كل مكون من مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات بأبعاده الثلاثة (قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية عن التنمية الاجتماعية، المسئولية عن التنمية البيئية)، والتعرض لبنود كل مكون من هذه المكونات وتأثيرها على الأداء المالى فى الشركات، وذلك طبقا لنتائج التحليل الاحصائى من الفصل الثانى كما يلي:

**أولا:تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات**

أسفرت نتائج التحليل الاحصائى أن مكون قواعد ومعايير حوكمة الشركات له تأثير ايجابي على عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات بنسبة تقدر بـ ٣٨%، وكانت كما يلي:

**١- "يعمل مجلس الإدارة على التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة طبقاً لقواعد حوكمة الشركات بما يحقق مصالح حملة الأسهم".**

حيث عرفت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OECD Organization for Economic Cooperation and Development)** حوكمة الشركات بأنها تمثل

[1]- Chen, Y. & Chow, S. (2012) "Corporate Sustainable Development: Testing a New Scale Based on the Mainland Chinese Context", Journal of Business Ethics, Vol. 105, pp.519-533.

العلاقات بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة، والتي تستخدم لتحديد الاتجاه الإستراتيجي للشركة والرقابة على أدائها. [١]

وبالتالى **يرى الباحث** أن مفهوم قواعد حوكمة الشركات يعنى إقامة التعاون والتوازن بين مجلس الإدارة وباقى الإطراف المهتمة من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين، وبالتالى فأن ذلك يؤدى الى عملية ضبط الأداء المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٢- " يطرح مجلس الإدارة بشفافية على المستثمرين بيان بمخاطر الاستثمارات التي قد تتعرض لها الشركة ".**

حيث أشار مركز المديرين المصرى الى ضرورة أن تفصح الشركة وبشفافية عن كافة المخاطر المالية الخالية أو المحتملة والتي تهدد المستثمرين أو أصحاب المصالح الآخرين، وانه لابد وان تصدر الشركة تقريراً سنوياً يضم الى القوائم المالية يوضح ذلك.[٢]

**ويرى الباحث** أن اغلب الشركات المقيدة فى البورصة المصرية لا تقوم بالإفصاح الحقيقي عن اى مخاطر تهددها أو تهدد المستثمرين أو أصحاب المصالح لديها، لان ذلك يمكن أن يهدد مجلس الإدارة الشركة بالاستغناء عنه، وبالتالى فأن ذلك قد لا يؤدى الى عملية ضبط الأداء المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٣- " يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مجلس الإدارة لكي يتمكن المجلس من تأدية مهامه بشكل فعال ".**

حيث يعتبر من الضروري لتفعيل الحوكمة فى الشركات يجب أن تتوافر مجموعة من الخصائص التي تمثل سمات الحوكمة وهي: المسئولية أمام مختلف الأطراف. استقلالية مجلس

---

[1]- Bauwhede, H. Willekens,M, (2008) " Disclosure on Corporate Governance in the European Union" Corporate Governance, Vol. 16, No. 2, pp.101-115.

[٢]- وزارة الاستثمار، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين المصرى، القاهرة، النسخة المعدلة، مارس ٢٠١١، ص٣٠.

الإدارة واللجان المختلفة. الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين، منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية وحماية أصول الوحدة الاقتصادية.[١]

**ويرى الباحث** ان لجان مجلس الإدارة (لجنة المراجعة، لجنة الترقيات، لجنة المكافآت،..الخ) هي من العوامل الأساسية لنجاح مجلس ادارة الشركة، والتي تقوك بمساعدته فى عملية التخطيط والرقابة وتقييم الأداء للشركة ككل، وبالتالى فهي من العوامل الهامة والأساسية لعملية ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

**٤- " يقوم مجلس الإدارة بوضع نظام قوى للمراجعة الداخلية وذلك بالتعاون مع لجنة المراجعة الموجودة بالشركة ".**

حيث تتمثل مهمة تلك اللجان في دراسة نظام الرقابة الداخلية وإبداء التوصيات بشأنه، ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة وضع الإجراءات التصحيحية لما جاء بها من ملاحظات، ودراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي والإدلاء بملاحظتها عليها.[٢]

**ويرى الباحث** أن تشكيل لجنة المراجعة والإشراف على أعمالها من قبل مجلس الإدارة من أهم الإعمال المناطة لمجلس الإدارة، لتحقيق مصالح الشركة ومساهميها ووضع الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل المؤثرة فى عملية ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

**٥- " لجنة المراجعة القائمة بالشركة قوية ومستقلة عن مجلس ادارة الشركة ".**

حيث أشار احد الباحثين الى أن الشركات ذات الأداء المالى الجيد لابد وان يكون بها لجنة مراجعة قوية ومستقلة عن مجلس الإدارة، على أن تتمثل مهام لجنة المراجعة فى تقييم كفاءة المدير المالى والإدارة المالية، ودراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، دراسة خطة المراجعة مع مراقب الحسابات الخارجي والإدلاء بملاحظتها عليها، مع القيام بأي أعمال أخرى تكلف بها من مجلس الإدارة. [٣]

---

[١]-منى سليمان محمود شبل، مؤشر مقترح للإفصاح عن الممارسات القياسية للحوكمة مع التطبيق على بعض الشركات المصرية المقيدة في البورصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص: ٣٢.

[٢]-عيدبنحامدالشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، ٢٠١٠، ص:٩-١٢.

[٣]- خالد صالح بن على الغماس، اثر تطبيق حوكمة الشركات على القيد والتداول للشركات المساهمة فى سوق المال السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص: ٤٩-٥٣.

**ويرى الباحث** أن من العوامل الهامة فى عملية ضبط الأداء المالى للشركة هو وجود لجنة مراجعة قوية ومستقلة عن مجلس الإدارة، وتكون مهمتها مساعدة مجلس الإدارة فى الحفاظ على حقوق المساهمين ورفع أداء الشركة، إلا أن اغلب الشركات المقيدة فى البورصة لديها فعلا لجنة للمراجعة ولكنها فى الحقيقة غير مستقلة عن مجلس الإدارة، وإنما هي فى الحقيقة تعمل على تنفيذ توجهاته، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل الغير مؤثره نسبيا فى عملية ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

٦- " **تلتزم الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير أعداد التقاريرالمالية** "٠

يعتبر إعداد التقارير المالية من مسئولية مجلس إدارة الشركة، لذلك يعمل مجلس إدارة الشركة على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، واتخاذالخطوات التي تضمن وضوح وشفافية وعدالة هذه القوائم والإيضاحات المتعلقة لها.[١]

**ويرى الباحث** آن اغلب بل كل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية، لأنه من شروط قيد الشركات بالبورصة هو الالتزام بتطبيق هذه المعايير. إلا أن نتائج التحليل الاحصائى من واقع الإجابات الفعلية على هذا السؤال أثبتت أن لا يوجد التزام فعلى بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة بصورة حقيقة فى هذه الشركات، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل الغير مؤثره كليا فى عملية ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

٧- " **يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة** ".

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، كما يجب إلزام المساهمين الذين يملكون حدًا أدنى يبلغ ٥% من إجمالي عدد أسهم الشركة بالإبلاغ عن هذه النسبة.[٢]

**ويرى الباحث** أن اغلب الشركات المقيدة فى البورصة المصرية وطبقا لنتائج التحليل الاحصائى أنها لا تفصح فى القوائم المالية عن عملية الافصاح عن نظام البلاغات داخل

---

[١]-عبد الوهاب نصرعلى،"إطار مقترح لمراجعة مدى التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بقواعد الحوكمة"، مؤتمر أسواق المال العربية: الواقع والتحديات والتطلعات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص:٢٢-٢٦.

[٢]- مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئمنظمةالتعاونالاقتصاديوالتنميةفيمجالحوكمةالشركات، موقع مركز المشروعات الدولية الخاص، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣-٤.

الشركة، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل الغير مؤثره بنسبة كبيرة فى عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٨- " **يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد** ".

في أعقاب الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية في أواخر عام ٢٠٠٢، تم إصدار قانون ساربينز اوكسلى(SOX) Sarbanes-Oxley الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين (المستقلون) في مجالس إدارة الشركات، والتركيز على ضرورة أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من هؤلاء الأعضاء الغير التنفيذيين، مع وصف وتحديد الشروط التي يجب أن تتوافر لديهم مع تحديد واضح لمسؤولياتهم داخل مجلس الإدارة أو داخل اللجان التابعة له مثل لجنة المراجعة، ولجنة المكافآت، ولجنة التعيينات والحوكمة بهذه الشركات.[١]

**ويرى الباحث** أن الافصاح عن مكافحة الرشوة والفساد من المبادئ الأساسية والتي قامت من اجلها حوكمة الشركات، إلا أن اغلب الشركات المصرية المقيدة بالبورصة لا تفصح بصورة فعلية عن اى فساد أدارى او مالي بها وذلك بسبب الإحداث الاقتصادية الأخيرة والتي تمر بها المنطقة العربية ومن ضمنها مصر، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل الغير مؤثره بنسبة كبيرة فى عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٩- "**يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية** ".

حيث ينص المبدأ الثانى من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات (مبدأ حقوق المساهمين) على أن يتضمن مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات الداخلية وعدم الاتجار بها، وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات البيع أو التعدي على أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة.[٢]

---

[1]-Parsa, S. Chong, G, & Isimoya, E, (2007),"Disclosure of Governance Information by Small and Medium - Sized Companies", Corporate Governance, Vol . 7, No. 5, PP. 635 - 648.

[٢]-كاترين هلبلينغ، وآخرون،دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ٢٠٠٢ ص٢٢-٢٤.

**ويرى الباحث** أن عدم الاتجار بالمعلومات الداخلية تهدف الى حماية حقوق المساهمين وزيادة قيمة السهم لهم، ألا أن اغلب الشركات المصرية المقيدة بالبورصة – وطبقا للتحليل الاحصائى للإجابات الفعلية– لاتقوم بمنع التجارة بالمعلومات الفعلية بصورة مؤكدة، وبالتالى فهذا يعتبر من العوامل الغير مؤثره بنسبة كبيرة فى عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**١٠- " يتم الافصاح عن قوة ونزاهة مجلس ادارة الشركة ".**

حيث ينص المبدأ السادس من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) على: يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.[١]

**ويرى الباحث** أن مجلس الإدارة مسئول بصفة رئيسة عن الإشراف على الأداء المالى والإداري، وتحقيق عائد مناسب للمساهمين، وان اغلب الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تقوم بالإفصاح الفعلي عن قوة ونزاهة مجلس الإدارة، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل المؤثرة وبقوة على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**١١- " يتم الافصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات ".**

حيث ينص المبدأ الخامس من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات (مبدأ الافصاح والشفافية) على: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة والممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.[٢]

**ويرى الباحث** أن الإفصاح عن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات يساعد على اجتذاب رأس المال وتحسين الأداء المالى فى الشركات، والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال، ورفع قيمة الأسهم للمساهمين، ولذلك فإن اغلب الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تقوم فعلا

---

[١]–مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئمنظمةالتعاونالاقتصاديوالتنميةفيمجالحوكمةالشركات، مرجع سابق، ص:١١.

[٢]–مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئمنظمةالتعاونالاقتصاديوالتنميةفيمجالحوكمةالشركات، مرجع سابق، ص:١٦.

بالإفصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل المؤثرة على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**١٢- " يتم الافصاح الكافي عن مجلس الإدارة وفعالية لجانه ".**

نصت المادة رقم (٥/٦/٦) من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرى الصادر عن مركز المديرين على الاتى: على الشركة أن تقوم بالإفصاح أيضا عن المعلومات غير المالية مثل تشكيل مجلس الإدارة ولجانه المختلفة، والسير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة.[١]

**ويرى الباحث** أن الإفصاح عن مجلس الإدارة وفعالية لجانه يعتبر من الأساسيات في الإفصاح عن الحوكمة المطبقة داخل الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل المؤثرة نسبياً على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**١٣- " يوجد استقلالية وحيادية للمراجع الخارجي للشركة ".**

نصت المادة رقم (٥/٤/٣) من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرى الصادر عن مركز المديرين على الاتى: يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلا تماما عن الشركة وعن أعضاء مجلس أدارتها أو أن يشتغل بصفة دائمة بأي عمل فني أو استشاري فيها، كما نصت المادة رقم (٥/٤/٦) من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرى الصادر عن مركز المديرين على الاتى: لا يجوز أن يتعاقد مجلس الإدارة مع مراقب حسابات الشركة لأداء أية أعمال أضافية للشركة بشكل مباشر أو غير مباشر.[٢]

**ويرى الباحث** ان اغلب الشركات المقيدة فى البورصة المصرية يكون للمراجع الخارجي لها حيادية واستقلالية، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل المؤثرة جداً على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومما سبق **يرى الباحث** أن بنود المؤشر الفرعي الأول **(قواعد ومعايير حوكمة الشركات)** من المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والتي لها تأثيراً ايجابياً على عملية ضبط الأداء المالى

---

[١]-وزارة الاستثمار، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين المصرى، مرجع سابق، ص: ٣١.

[٢]-وزارة الاستثمار، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين المصرى، مرجع سابق، ص: ٢٧.

فى الشركات، والذى يجب على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة بصفة عامة، وشركات المؤشر المصرى (**ESG 30**) بصفة خاصة الاهتمام بهم وهم كما يلي:

- **يوجد استقلالية وحيادية للمراجع الخارجي للشركة.**
- **يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مجلس الإدارة لكي يتمكن المجلس من تأدية مهامه بشكل فعال.**
- **يتم الافصاح عن قوة ونزاهة مجلس ادارة الشركة.**
- **يتم الافصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.**
- **يعمل مجلس الإدارة على التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة طبقاً لقواعد حوكمة الشركات بما يحقق مصالح حملة الأسهم.**

**ثانيا: <u>المسئولية عن التنمية الاجتماعية</u>.**

أسفرت نتائج التحليل الاحصائى أن مكون المسئولية عن التنمية الاجتماعية لها تأثير ايجابي على عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات بنسبة تقدر بـ ٣٠%، وكانت كما يلي:

**١- " تحافظ الشركة على امن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية ".**

حيث عرف المنتدى الدولي لقادة الأعمال المسئولية الاجتماعية بالاتي:

"تعني المسئولية الاجتماعية للشركات ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالإفصاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية، واحترام الموظفين، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية لهم، والاهتمام بالمجتمع والبيئة لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين بالشركة". [١]

**ويرى الباحث** أن تحقيق الأمن والرعاية الصحية للموظفين فى الشركة تؤدى الى زيادة الأداء وجودة العمل المؤسسي، مما يؤدى الى زيادة جودة الإنتاج وزيادة قيمة الأسهم لمستثمرين، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل المؤثرة على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

---

[١] -محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسئولية الاجتماعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٨، ص: ٣٣-٣٦.

**٢- " تساهم الشركة فى تنمية المجتمع المحلى من خلال دعم مبادرات القطاعين العام والخاص ".**

حيث عرف المجلس العالمي للأعمال من اجل التنمية المستدامة المسئولية الاجتماعية بالاتي:

"المسئولية الاجتماعية للشركات هي التزام الشركات بالسلوك الأخلاقي، وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين الرعاية الاجتماعية للموظفين وأسرهم، بالإضافة الى تنمية المجتمعات المحلية".[١]

**ويرى الباحث** أن نسبة كبيرة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة لا تساهم فى تنمية المجتمع المحلى بصورة جدية، حيث أن وفاء هذه المنشآت بمسئوليتها تجاه المجتمع الذي تنتمي له من شأنه أيضًا تحسين أدائها، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل غير المؤثرة على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٣- " لدى الشركة سياسات واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات فى المجتمع ".**

حيث عرف احد الباحثين الاستثمار المجتمعي بأنه: الاستثمار المجتمعي يساعد الشركات على تحديد الطرق التى تنتهجها فى ادارة أعمالها لتحقيق القيمة لحملة أسهمها. [٢]

**ويرى الباحث** أن هناك علاقة ايجابية بين الاستثمارات المجتمعية وبين الأداء المالى للشركات، ولكن اغلب الشركات المقيدة بالبورصة ليس لديها سياسات واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات فى المجتمع، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل غير المؤثرة نسبياً على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٤- " تسعى الشركة الى تنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفى ".**

حيث يلاحظ أيضا أن وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على عملية تحقيق القيمة لحملة الأسهم من خلال إعداد برامج تدريبية متطورة، تطوير

---

[١]-د.نهال لمغربل، د. ياسمين فؤاد ,المسئوليةالاجتماعية لرأس المال في مصر :بعض التجارب الدولية, المركزالمصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٣٨، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٨، ص: ٤.

[2]-Klassen, Robert D., and Curtis P. McLaughlin, (2001), "The Impact of Environmental Management on firm Performance", Innovest Strategic Value Advisors, (Aug.), pp.119-1214.

المهارات وتوفيرها، وذلك من شأنه أن يؤدى للعديد من المزايا منها: ارتفاع الحالة المعنوية للعاملين، تحسين الأداء المالي للشركة. [١]

**ويرى الباحث** أن الشركات التى تعمل على رفع أدائها لابد وان تقوم بتنمية مهارات الموظفين لديها، وذلك بتقديم أفضل البرامج التدريبية لهم، وذلك ينعكس على جودة أداء الشركة ورفع قيمة أسهمها فى البورصة، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل المؤثرة جدا على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٥- " تراعى الشركة مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة عند اتخاذ قراراتها ".**

حيث يلاحظ أن عملية الافصاح عن المعلومات الخاصة بالتنمية الاجتماعية تكون هامة لطرفين الأول متمثل فى الشركة وأدارتها بوصفها الجهة القائمة على عملية الافصاح، والثاني هم الأطراف ذات العلاقة مع الشركة والتي تهتم بنشاط الشركة بوصفها القارئ والمستخدم للقوائم والتقارير المالية التى تعدها وتنشرها الشركة. [٢]

**ويرى الباحث** أن الشركات التى تقوم بالاهتمام بالأطراف المهتمة بها (الأطراف ذوى العلاقة) يكون هذا الاهتمام نابع من الافصاح الجيد لبنود التنمية الاجتماعية، والتي بدورها تؤدى الى الثقة فى القوائم المالية لدى هذه الأطراف، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل المؤثرة نسبيا على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٦- " تقوم الشركة بنشر تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات ".**

أشار احد الباحثين الى ما يلي: يتطلب تحسين الشركات لمستوى أدائها الاجتماعي توافر بعض المقومات التى يجب أن تلتزم بها ومنها نشر تقارير المسئولية الاجتماعية، مما يؤدى الى تحسين الأداء المالى لها. [٣]

---

[1]-Cruz, Jose M., (2009), "The Impact of Corporate Social Responsibility in Supply Chain Management Multi Criteria Decision – Making Approach", Decision Support Systems, pp.1-13, available at **www.Elseveir.com/locate/dss**.

[٢]-عوضب نسلامة الرحيلى،" الافصاح البيئي التطوعي فى التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، الشركةالسعودية للصناعات الأساسية (سابك)" ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعةعين شمس، العددالثالث،٢٠٠٥،ص: ٢٥١-٢٧٠.

[٣]-صفاء محمد سرور، "دور المحاسبة الإدارية البيئية في ترشيد قرارات الإدارة نحو استخدام التكنولوجيا النظيفة الآمنة بيئيًا لدعم القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، فرع البنات، القاهرة، العدد الحادي والعشرون، يوليو، ٢٠٠٣، ص١٩١-٢٠٦.

**ويرى الباحث** أن نسبة كبيرة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (سواء من داخل المؤشر أو من خارجة) لا تقوم بنشر تقارير المسئولية الاجتماعية مع القوائم المالية للشركة، ولكنها تشير الى ذلك فى الإيضاحات المتممة فى القوائم المالية، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل غير المؤثرة كليا على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٧- " **تقوم الشركة بزيادة تدفق المعلومات عنها عبر شبكة الانترنت** ".

أشار احد الباحثين الى أن ممارسات التنمية الاجتماعية عن التنمية المستدامة تنقسم الى ١٧ بند، من ضمن هذه البنود (زيادة المعلومات عن الشركة فى مواقع التواصل الاجتماعي:الانترنت)، وأشار الباحث أيضا الى هناك علاقة ارتباط قوية بين تطبيق هذه الممارسات وتحسين الأداء الأدارى والمالي للشركة. [١]

**ويرى الباحث** انه فى ظل التطور التكنولوجي وانتشار التجارة الاليكترونية، أصبح تدفق المعلومات عن الشركة ونشاطها على الانترنت من العوامل الأساسية فى زيادة قيمة الشركة، مما ينعكس بالإيجاب على أسهم المستثمرين، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل المؤثرة جدا على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٨- " **تقوم الشركة بإجراء الدراسات الاستقصائية لتقييم درجة رضا العملاء** ".

أشار احد الباحثين الى أن احد مكونات المسئولية الاجتماعية للشركات هي تطوير الشركات للوصول الى درجة رضاء العميل عن المنتج أو الخدمة، والتي من شأنها أن تؤدى الى زيادة قيمة الشركة.[٢]

**ويرى الباحث** أن سعى الشركات نحو تحقيق رضاء العملاء من خلال الدراسات الاستقصائية يحقق مستوى مرتفع من القدرة التنافسية المحلية والعالمية للشركة، كما انه يجذب العديد من المستثمرين الجدد للشركة ورفع قيمة أسهم المستثمرين الحاليين، مما يؤدى الى تحسين الأداء المالى للشركة، إلا أن اغلب الشركات المقيدة فى البورصة المصرية لا تقوم بجدية بهذا النوع من

---

[١]-د.عاطف محمد احمد احمد، تحليل معدي القوائم المالية لأثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة الأداء بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة الدولية للمحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد رقم ١، ٢٠١٣، ص: ١٧-١٩.

[٢]-محمدعاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسئولية الاجتماعية: دراسات طبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعةالأدوية البشرية الأردنية, مرجع سابق، ص: ٥٢-٥٨.

التقييم للعملاء، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل غير المؤثرة كليا على ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٩- " تسعى الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به ".**

حيث أشار احد الباحثين فى تعريفه عن المسئولية الاجتماعية بأنها: جميع الأنشطة التى يقوم بها المشروع، سواء كانت اختيارية أو اجبارية، والتي تكون ذات صبغة اجتماعية، والتي من شأنها الاحتفاظ بالمساهمين والعاملين والعملاء. [١]

**ويرى الباحث** أن هذا التعريف أكثر شمولا فى توضيح هدف الشركات بمسئولياتها الاجتماعية، لان الشركة التى تريد الاحتفاظ بالمساهمين والعاملين والعملاء لديها سوف تحاول تحقيق أفضل أداء لديها، مما يؤدى الى تحقيق رغبات العملاء بأعلى جودة واقل تكلفة ممكنة حتى يمكن الاحتفاظ بهؤلاء العملاء، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل المؤثرة جدا على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**١٠- " تسعى الشركة الى زيادة المبالغ المنفقة على تدريب وتطوير الموظفين ".**

حيث أشارت إحدى الدراسات أن تقرير الافصاح عن المسئولية الاجتماعية – والذى يتم ارفاقة داخل التقارير السنوية – يجب أن يحتوى على العناصر التالية: سياسة التدريب المتبعة للموظفين، المبالغ التى تنفقها الشركة فى سبيل تدريب الموظفين، عدد الموظفين الذي تم تدريبهم، تحسين جودة المنتج، تحسين خدمة العملاء، ..... . [٢]

**ويرى الباحث** أن زيادة المبالغ المنفقة على تدريب وتطوير موظفي الشركة يؤدى الى رفع قيمة الشركة وتحسين الأداء المالى والادارى لها، وخصوصا أن العنصر البشرى المدرب فى اى شركة أو منشاة يعتبر جزء من رأس مال الشركة، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

---

[١]-هاني الحوراني، "حاكميه الشركات ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، المؤتمر الثانى: مواطنة الشركات والمؤسسات والمسئولية الاجتماعية"، مركز الأردن الجديد للدراسات، صنعاء.، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٨٨-٩٥.

[2]-Gozali Nike,Janice c.y and Peter Verhoeven,(2008), "TheEconomic Consequences of Voluntary EnvironmentalInformation Disclosure", available at www.iemss.org.

**١١- " تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها باللوائح والتشريعات الاجتماعية ".**

حيث أشار احد الباحثين الى الافصاح عن التنمية الاجتماعية بأنه يعنى: الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ذات الصلة بتأثير أنشطة الشركة على المجتمع سواءكانت معلومات مالية أو غير مالية، تزيد عما تتطلبه المعايير والتشريعات، وذات محتوى إعلامي تفيد الأطراف ذات الصلة في تقييم ماضي وحاضر ومستقبل الشركة عما قامت به من ممارسات تجاه المجتمع وتأثير نتائج تلك الممارسات على القيمة السوقية للشركة في المستقبل.

**ويرى الباحث** أن كل شركات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات تفصح عن التزامها بالمسئولية الاجتماعية، ولكن اغلب الشركات من داخل وخارج المؤشر لا تفصح عن التزامها باللوائح والتشريعات الاجتماعية والتي لابد وان يصدر بها تقرير مكمل للقوائم المالية عن التنمية الاجتماعية داخل الشركة، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل غير المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**١٢- " تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها بالسياسات الاجتماعية ونظم وبرامج الحماية الاجتماعية الخاصة بها ".**

أشارت احدي الدراسات الى أن اغلب الشركات الأمريكية فى الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٥ والتي كانت تفصح فى تقريرها عن مدى التزامها بالسياسات الاجتماعية والبيئية المطبقة، كان الأداء الأدارى والمالي لديها مرتفع، حيث يساعد ذلك على تضييق فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدى الى تقدير القيمة السوقية للشركة بطريقة موضوعية، فالشركات التى تفصح بصورة اكبر عن سياساتها الاجتماعية والبيئية تقلل من عدم تماثل المعلومات بينها وبين المستثمرين، مما يؤدى الى إقبال المستثمرين للاستثمار فى أسهم هذه الشركات.[١]

**ويرى الباحث** أن الافصاح عن السياسات الاجتماعية ونظم وبرامج الحماية الاجتماعية من أهم والافصاحات التى تؤدى الى ارتفاع قيمة أسهم الشركة فى البورصة، ولكن اغلب الشركات المقيدة فى البورصة المصرية (داخل المؤشر أو خارجه) لا تفصح عن برامج الحماية الاجتماعية الخاصة

[١]-عايدة محمد مصطفى على، أثر إفصاح الشركات عن التزامها بالتشريعات البيئية والاجتماعية على الاستثمارفى أسهمها مع دراسة تطبيقية على شركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١، ص: ٨٥-٨٨.

بها، وبالتالى فهو يعتبر من العوامل غير المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**١٣- " تقوم الشركة بالإفصاح عن التبرعات الخاصة بها الى المجتمع ".**

حيث أشار احد الباحثين الى انه من ضمن أبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات هي " المسئولية تجاه المجتمع " والتي تتضمن الاتى: توفير فرص العمل لإفراد المجتمع، توفير فرص العمل لذوى الاحتياجات الخاصة، تقديم الهبات والتبرعات للمجتمع، توفير فرص العمل للنساء. ولابد على الشركة الافصاح عن هذه البنود بشكل كافي فى تقرير المسئولية الاجتماعية للشركة، والذى من شأنه أن يؤدى الى وثوق المساهمين والمجتمع ككل فى ادارة هذه الشركة.[١]

**ويرى الباحث** أن اغلب الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (سواء من داخل المؤشر أو من خارجة) تفصح عن الإعانات والتبرعات كرقم واحد فى صلب القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، و بالتالي فإن الشركة لا تفصح عن الجهات المستفيدة من هذه الهبات أو التبرعات، وهل هي تبرعات تفيد المجتمع أم تبرعات خارجية لا تخص المجتمع فى شيء، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل غير المؤثرة كليا على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومما سبق **يرى الباحث** أن بنود المؤشر الفرعي الثانى **(المسئولية الاجتماعية)** من المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والتي لها تأثيراً ايجابياً على عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات، والذى يجب على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة بصفة عامة، وشركات المؤشر المصرى **(ESG 30)** بصفة خاصة الاهتمام بهم وهم كما يلي:

- **تسعى الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به.**
- **تقوم الشركة بزيادة تدفق المعلومات عنها عبر شبكة الانترنت.**
- **تسعى الشركة الى تنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفى**
- **تحافظ الشركة على امن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية**

---

[١]- عايدة محمد مصطفى على، أثر إفصاح الشركات عن التزامها بالتشريعات البيئية والاجتماعية على الاستثمارفى أسهمها مع دراسة تطبيقية على شركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، المرجع السابق، ص ٩٤-٩٦.

**ثالثا: <u>المسئولية عن التنمية البيئية</u>.**

أسفرت نتائج التحليل الاحصائى أن مكون المسئولية عن التنمية البيئية لها تأثير ايجابي على عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات بنسبة تقدر بـ ٤٣%، وكانت كما يلي:

**١- " تسعى الشركة على تخفيض استهلاكها من الطاقة ".**

أشار احد الباحثين الى أن الشركات التى تعمل على تحسين مستوى أدائها البيئي، يجب توافر بعض المقومات والتي لابد من التزام الشركات بها ومنها: يجب على الإدارة العمل على تخفيض استخدام المواد الخام وتخفيض الطاقة الأزمة لعملية الإنتاج، واستخدام مصادر الطاقة البديلة والتي من شأنها عدم الإضرار بالبيئة.[١]

**ويرى الباحث** أن تحسين الأداء البيئي ينعكس بالإيجاب على تحسين الأداء المالى للشركة، لان الأداء البيئي يتضمن مجموعة من الأنشطة والإجراءات التى تتخذها الشركات لتخفيض التلوث البيئي وزيادة قيمة المنشاة فى المجتمع، ولذلك فان الشركات التى تعمل على تخفيض استهلاكها من الطاقة أو تتخذ الطاقة البديلة مصدر لها، فان أدائها الأدارى والمالي سوف يرتفع نتيجة لثقة المجتمع والمستثمرين فيها، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٢- " تسعى الشركة الى تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها ".**

أشارت احد الدراسات فى كوريا الجنوبية الى محاولة معرفة أثر الاعتماد على ضغوط المجتمع والمستثمرين في سوق الأوراق المالية على الالتزام البيئي للشركات وذلك من خلال الاعتماد علي تقرير المخالفات الشهري، وقد تم التطبيق على ٥٧ شركة فى الفترة من ١٩٩٣ الى ٢٠٠٢، وكانت النتائج أن ٦٥% من هذه الشركات لم تقم بالالتزام البيئي أو تخفيض حجم النفايات والانبعاثات الضارة على المجتمع، وقد انخفض قيمة أسهم المستثمرين لهذه الشركات، ونسبة ٢٠% من الشركات قامت بالالتزام البيئي تخفيض حجم النفايات والانبعاثات الضارة على المجتمع،

[1] -Davey, H. &Dimitrov, K. (2011) "Sustainable Development: What it Means to CFOs of New Zealand", Asian Review of Accounting, Vol. 19, No. l,pp.86-108.

وبالتالى ارتفع قيمة أسهم المستثمرين فيها، مما كان له اثر ايجابي على الأداء المالى لهذه الشركات. [١]

**ويرى الباحث** أن اغلب الشركات المقيدة بالبورصة (سواء داخل المؤشر أو خارجة)، وخصوصا الشركات الصناعية تلتزم بتقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها على المجتمع، مما كان له اكبر الأثر على ارتفاع قيمة الأسهم لهذه الشركات، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل المؤثرة جدا على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٣- " تقوم الشركة بمعالجة أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع ".**

حيث أشار احد الباحثين الى أن الشركات التى تتخذ معايير بيئية صارمة، وتقوم بمعالجة الآثار البيئية الضارة على المجتمع تكون قيمتها السوقية أعلى بكثير عن غيرها من الشركات التى تتبع معايير اقل صرامة.[٢]

**ويرى الباحث** أن هناك علاقة ايجابية بين معالجة الشركة للمخاطر البيئية الضارة على المجتمع وبين الأداء المالى لها، لان الشركات التى تعالج أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع تصنع قيمة لها فى الأسواق المالية، وتجتذب مستثمرين جدد، وان اغلب الشركات المقيدة بالبورصة (سواء داخل المؤشر أو خارجة)، وخصوصا الشركات الصناعية تلتزم بمعالجة أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٤- " تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من المواد الكيميائية غير القابلة للإحلال ".**

حيث أشارات إحدى الدراسات والتي طبقت على عينة من الشركات الصناعية، والتي تسعى للإفصاح عن المخاطر البيئية وإمكانية تقليل الشركة لمشتريتها غير الصديقة للبيئة، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان الشركات التى تفصح عن المخاطر البيئية وتقلل أيضا من مشترياتها من المواد غير الصديقة للبيئة ترتفع قيمة أسهم مستثمريها فى البورصة، ويزداد ثقة المستثمرين فيها. [٣]

---

[1]-Dasgupta Susmita, Jong Ho Hong, Benoit Laplante, Niandu Maiming, 2006, "Analysis Disclosure of Environmental Violations and Stock Market in the Republic of Korea ", Ecological Economics, Vol 58, PP. 759-777.

[2]-Hasseldine, Salama and Toms, 2005, "Quantity Versus Quality:The Impact of Environmental Disclosures on The Reputations ofUK plcs ", **The British Accounting Review**, Vol 37, PP 231-235.

[٣]- عايدة محمد مصطفى على، أثرإفصاح الشركات عن التزامها بالتشريعات البيئية والاجتماعية على الاستثمار فى أسهمها مع دراسة تطبيقية على شركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، مرجع سابق، ص: ١١٨-١٢٢.

**ويرى الباحث** أن اغلب الشركات المقيدة بالبورصة – خصوصا الشركات الصناعية – تقوم بتخفيض مشترياتها من المواد الكيميائية غير القابلة للإحلال، وان هذه الشركات يكون معدل أدائها مرتفع، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٥- " تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من موارد الطاقة التقليدية الضارة بالبيئة مثل (الفحم، البنزين، الزيت)، واستبدالها بموارد طاقة حديثة اقل تلوثاً للبيئة ".**

حيث أشارات إحدى الدراسات على مجموعة من الشركات التى تعمل فى أسيا واليابان وأمريكا اللاتينية والتي تضع الكفاءة التشغيلية كقيمة مضافة لأنشطة المسئولية البيئية لديها، وقالت إحدى هذه الشركات أن الاستدامة لنا ولكل عملائنا تعنى توفير الطاقة واستبدال الطاقة الضارة بالمجتمع بطاقة حديثة صديقة للبيئة. [١]

**ويرى الباحث** أن من أولويات التنمية البيئية فى الشركات هو استبدال الطاقة الضارة بالبيئة بالطاقة الأقل تلوثاً، واغلب الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية فعلا تستخدم الغاز بديلا عن الطاقة التقليدية الضارة بالبيئة، ولكن يرى المديرين الماليين والتنفيذيين داخل هذه الشركات أن استبدال الطاقة الضارة بالبيئة بالطاقة الحديثة ليس له تأثير ملموس على عملية تحسين أو ضبط الأداء المالى بهذه الشركات، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل غير المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٦- " تقوم الشركة بإجراءات المراجعة البيئية والتقرير عنها للأطراف المستفيدة ".**

أشارت إحدى الدراسات الى أن الشركات التى تهتم بجراء المراجعة البيئية لها والإفصاح عن ذلك للإطراف المستفيدة تكون أكثر استفادة عن غيرها من الشركات فى حصولها على التمويل اللازم من البنوك والهيئات المالية المعنية، لان هذا النوع من الشركات يكون مركزها المالى أفضل من مثيلاتها، لأنها تلتزم بمعايير المحاسبة والمراجعة البيئية.[٢]

---

[١]- محمدعاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسئولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، مرجع سابق، ص: ٤٥.

[٢]- د.محمدعباس بدوى، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية للمشروع، مكتبة الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص: ٤٤-٤٧.

**ويرى الباحث** أن اغلي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لا تقوم بأجراء المراجعة البيئية، ولا تصدر تقرير عن ذلك للإطراف المستفيدة، نظرا لارتفاع تكاليف هذا النوع من أعمال المراجعة، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل غير المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٧- " **تقوم الشركة بزيادة استثماراتها فى التكنولوجيا الخالية من التلوث** ".

اكتسب مفهوم الكفاءة البيئية شهرته في المؤتمر الذي أعده قطاع التنمية البيئية التابع للأمم المتحدة عام ١٩٩٢، وقد عُرف بأنه: "قدرة المنشأة على تخفيض التلوث بتحسين عمليات التشغيل والإنتاج، واستحداث تكنولوجيا خالية من التلوث أكثر من تطبيق معايير الرقابة على التلوث عقب إتمام عملية التشغيل".[١]

**ويرى الباحث** أن هناك علاقة ايجابية بين زيادة استثمارات الشركات فى التكنولوجيا الخالية من التلوث وتحسين الأداء المالى لها، لان ذلك يؤدى الى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة جودته، بالإضافة الى تخفيض التكاليف البيئية للشركة ككل، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٨- " **تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها باللوائح والتشريعات البيئية** ".

أشارت إحدى الدراسات الأمريكية والتي اختارت أفضل ٢٠٠ شركة تقوم بالإفصاح عن تطبيق التشريعات البيئية والإفصاح عنها فى الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧، حيث أفاد مالا تقل نسبته عن ٨٢.٩% من المدراء الماليين أن شركاتهم لا تفصح عن التشريعات البيئية لفئات المستثمرين الحاليين ولا المتوقعين ولا للعملاء ولا للموردين ولا للمقرضين، في حين أن ٥.٣٦% من الشركات زعمت أنها في بعض الأحيان تفصح عن هذه التشريعات لعملائها، بالإضافة إلى أن ٣.٦% من الشركات فقط تفصح في بعض الأحيان التشريعات واللوائح البيئية المطبقة للجهات الحكومية. أما ما نسبته٧.١% من الشركات فإنها تفصح عن ذلك فقط لشركات التأمين. [٢]

---

[١]-رحاب السيد المرسي محمد،القياس المحاسبي للتكاليف والالتزامات البيئية للوحدات الاقتصادية – دراسة تحليلية وتطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص: ٦٧-٦٩.

[٢]-عوضين سلامة الرحيلى،" الافصاح البيئي التطوعي فى التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية،الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)" ، مرجع سابق، ص: ٢٧٨-٢٨٤.

**ويرى الباحث** أن اغلب الشركات المقيدة بالبورصة بالتنمية البيئية على المجتمع، ولا تفصح عن التزامها باللوائح والتشريعات البيئية المطبقة، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل غير المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**٩- " تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها بنظم وبرامج الحماية البيئية الخاصة بها ".**

أشار احد الباحثين الى مدى أهمية التزام الشركات التى تفصح عن نظم وبرامج الحماية البيئية الخاصة بها، لان ذلك يكون له تأثير على قرارات المستثمرين سواء المستثمرين الحاليين أو المحتملين، لان اتخاذ قرار الاستثمار فى هذا النوع من الشركات يتصف بدرجة عالية من المخاطرة عند المفاضلة بين الأنواع المختلفة من الاستثمارات، وبالتالى فأن إفصاح الشركات عن نظم وبرامج الحماية البيئية الخاصة بها تمثل عنصراً جوهرياً من العناصر اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية فى هذه الشركات. [١]

**ويرى الباحث** أن إفصاح الشركات عن نظم وبرامج الحماية الخاصة بها يوفر معلومات للمستثمرين والمقرضين لحماية مصالحهم المالية، كما يوفر أيضا معلومات للمجتمع ككل لكي يحكم على مستوى أداء الشركة، وان اغلب الشركات المقيدة بالبورصة – وخصوصا الشركات الصناعية – تقوم بالإفصاح عن برامج الحماية البيئية الخاصة بها، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**١٠- " تقوم الشركة بالإفصاح عن الأعباء الحالية والمحتملة الناجمة عن مخالفة الشركة لقوانين حماية البيئة ".**

**١١- " تقوم الشركة بالإفصاح عن الدعاوى القضائية الحالية والمحتملة، وكذلك الغرامات الناتجة عن التلوث لأنشطة الشركة على البيئة ".**

أشار احد الباحثين الى أهم المعلومات البيئية السلبية المؤثرة عند اتخاذ قرار من المستثمرين بالاستثمار فى أسهم الشركة هي: الدعاوى القضائية الحالية والمحتملة الناتجة عن التلوث، الغرامات بسبب التأثير السلبي لأنشطة الشركة على البيئة، الأعباء الحالية والمحتملة الناجمة عن

[1]-Aerts, Walter et al, (2004), " Environmental Disclosure by ContinentalEuropean and North American firms: Contrasting Stakeholders Claimsand Economic Consequences ", September, pp. 1-50 .

مخالفة الشركة لقوانين حماية البيئة، وان الافصاح عن هذه المعلومات كان له اثأرا سلبيه على الأداء المالى والادارى للشركة. [1]

**ويرى الباحث** أن اغلب الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (سواء داخل المؤشر أو خارجة) لا تفصح بالفعل عن اى أعباء بيئية حالية أو مستقبلية، أو عن الدعاوى القضائية الحالية أوالمحتملة أو الغرامات الناتجة عن التلوث البيئي، وبالتالى فهي تعتبر من العوامل غير المؤثرة على تحسين و ضبط الأداء المالى فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومما سبق **يرى الباحث** أن بنود المؤشر الفرعي الثالث **(المسئولية البيئية)** من المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والتي لها تأثيراً ايجابياً على عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات، والذى يجب على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة بصفة عامة، وشركات المؤشر المصرى ( **ESG 30**) بصفة خاصة الاهتمام بهم وهم كما يلي:

- **تسعى الشركة الى تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها.**
- **تقوم الشركة بمعالجة أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع.**
- **تسعى الشركة على تخفيض استهلاكها من الطاقة.**
- **تقوم الشركة بزيادة استثماراتها فى التكنولوجيا الخالية من التلوث.**
- **تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من المواد الكيميائية الغير قابلة للإحلال.**

[1] – فايقة جابر حسن محمد الفولى ،الاختلافات النسبية فى درجة الافصاح الاختياري بين الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كليةالتجارة، جامعةالإسكندرية، ٢٠٠٥، ص: ٣٣-٣٧.

## خلاصة الفصل الثالث

– قام الباحث فى هذا الفصل بالتعرض لنقطتين هما:

١– مفهوم وقياس الأداء المالى فى الشركات..

٢– العلاقة بين المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والأداء المالى فى الشركات.

– حيث قام الباحث فى النقطة الأولى باستعراض **مفهوم الأداء المالى**، وتم تعريف الأداء المالى بأنه انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها وخصوصاً الأهداف طويلة الأجل، كما قام الباحث باستعراض معايير الأداء المالى وهم ٤ معايير: المعايير التاريخية، المعايير القطاعية ( الصناعية )، المعايير المطلقة (النمطية)، المعايير المستهدفة.

– واستعرض الباحث فى النقطة الأولى أيضا باستعراض قياس الأداء المالى فى الشركات، حيث يعرف قياس وتقييم الأداء فى الشركات بأنه يقوم بمساعدة المستثمرين وحملة الأسهم والأطراف المستفيدة على التحقق من مدى التزام الإدارة بتحقيق الأهداف التي تسعى هذه الشركات للوصول إليها.

– كما قام الباحث باستعراض مؤشرات قياس أداء الشركات وهم:

- توصيل الخطط الإستراتيجية للشركات ومحركات الأداء المهمة للمديرين التنفيذيين والعاملين داخل هذه الشركات.
- – توضيح أطار للتأكيد على توفير الموارد اللازمة لتحقيق الاستراتيجيات والأهداف طويلة الآجل لهذه الشركات.
- تحديد علاقات السبب والنتيجة بين الأولويات ذات الأهمية والأرباح المراد تحقيقها.

– وقام الباحث بإضافة مؤشرات أخرى يجب أخذها فى الحسبان، وهذه المؤشرات هي:

- مؤشرات خاصة بقواعد حوكمة الشركات.
- مؤشرات خاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات.
- مؤشرات خاصة بالمسئولية البيئية للشركات.

– كما استعرض الباحث فى النقطة الأولى أيضا العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات وهما عاملين أساسيين هما:

- تأثير المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات.
- تأثير المسئولية البيئية على الأداء المالي للشركات.

– وأضاف الباحث عامل أخير هام ومؤثر وشامل على عملية الأداء المالى فى الشركات، هذا العامل هو " **التنمية المستدامة** "، والتي قام الباحث بالتعرض إليها فى الفصل الأول، حيث اهتم الباحثين والمهنيين بآثار ممارسات التنمية المستدامة بأنواعها الثلاث: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية. بالإضافة الى قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالى للشركات، حيث أن ممارسة التنمية المستدامة بإبعادها السابقة فى الشركات له تأثير إيجابي على مؤشرات الأداء المالى فى هذه الشركات.

– واستعرض الباحث فى النقطة الثانية من هذا الفصل **العلاقة بين المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والأداء المالى فى الشركات.**

– حيث قام الباحث فى هذه النقطة بالتعرض الى كل مؤشر فرعى من مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات بأبعاده الثلاثة (قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية عن التنمية الاجتماعية، المسئولية عن التنمية البيئية)، والتعرض لبنود كل مؤشر فرعى من هذه المكونات وتأثيرها على الأداء المالى فى الشركات، وذلك طبقا لنتائج التحليل الاحصائى من الفصل الثانى.

– وقام الباحث بشرح كل سؤال من أسئلة المؤشرات الفرعية الثلاثة السابقة والواردة بقائمة الاستقصاء، والتي وزعت على المديرين الماليين أو التنفيذيين بالشركات المختلفة، وذلك للإجابة عليها بإجابات فعلية داخل شركاتهم، وقد خلص الباحث الى أن هناك بنود لكل مؤشر فرعى من المؤشرات الثلاثة المكونة للمؤشر المصرى لمسئولية الشركات، وهذه البنود التى تؤدى الى تحسين وضبطالأداء المالى فى الشركات هي:

١- **بنود قواعد ومعايير حوكمة الشركات.**

- **يوجد استقلالية وحيادية للمراجع الخارجي للشركة.**
- **يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مجلس الإدارة لكي يتمكن المجلس من تأدية مهامه بشكل فعال.**
- **يتم الافصاح عن قوة ونزاهة مجلس ادارة الشركة.**
- **يتم الافصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.**

- **يعمل مجلس الإدارة على التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.**

**٢- بنود المسئولية الاجتماعية.**

- **تسعى الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به.**
- **تقوم الشركة بزيادة تدفق المعلومات عنها عبر شبكة الانترنت.**
- **تسعى الشركة الى تنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفى**
- **تحافظ الشركة على امن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية**

**٣- بنود المسئولية البيئية.**

- **تسعى الشركة الى تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها.**
- **تقوم الشركة بمعالجة أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع.**
- **تسعى الشركة على تخفيض استهلاكها من الطاقة.**
- **تقوم الشركة بزيادة استثماراتها فى التكنولوجيا الخالية من التلوث.**
- **تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من المواد الكيميائية الغير قابلة للإحلال.**

# الخلاصة والنتائج والتوصيات

## أولا: خلاصة البحث

أشتمل هذا البحث على ثلاثة فصول رئيسة كما يلي:
الفصل الأول: طبيعة المؤشر المصرى لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة، قام الباحث باستعراض مفهوم التنمية المستدامة، حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من اجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".

– كما استعراض الباحث مجالات وأبعاد التنمية المستدامة، حيث حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ مجالات التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد رئيسة هي :البعد البيئي ، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي ، وقام الباحث بإضافة بعد جديد وهو البعد التكنولوجي، كما قام الباحث باستعراض مبادئ وجوانب التنمية المستدامة في الشركات، واستعراض الباحث أيضا جوانب التنمية المستدامة، و خطوات ومراحل التنمية المستدامة في الشركات.

– واستعرض الباحث أيضا الأنشطة ذات الأثر على التنمية المستدامة في الشركات، وتقارير التنمية المستدامة فى الشركات وكيفية وأهمية ومزايا الافصاح عن معلومات التنمية المستدامة في شكل تقارير الاستدامة الخاص بالشركة.

– كما استعرض الباحث أيضا مداخل تطوير المحاسبة عن التنمية المستدامة، والقياس المحاسبي للتنمية المستدامة في الشركات، وأخيرا استعرض الباحث المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة ومكونات هذا، وقام الباحث بتلخيص أهمية المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات للمستثمرين في الأوراق المالية فى ثماني نقاط.

الفصل الثانى: الدراسة الميدانية، حيث قام الباحث بإعداد ٦٠ قائمة استقصاء لعدد ٦٠ شركة (٣٠ شركة من داخل المؤشر، و٣٠ شركة من خارج المؤشر)، وقد قام الباحث باختبار صحة الفرض البحثي الأول وتم قبول صحته فيما يتعلق بمعنوية تأثير المؤشر الفرعي لقواعد ومعايير حوكمة الشركات علي ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات، وقد قام الباحث باختبار صحة الفرض البحثي الثاني وتم قبول صحته فيما يتعلق بمعنوية تأثير المؤشر الفرعي للمسئولية الاجتماعية على ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات، وقد قام الباحث باختبار صحة الفرض البحثي الثالث وتم قبول صحته فيما يتعلق بمعنوية تأثير المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية على ضبط الأداء المالى

فى هذه الشركات، كما قام الباحث باختبار صحة الفرض البحثي الرئيسي وتم قبول صحته فيما يتعلق بمعنوية تأثير المؤشرات الفرعية لكل من: قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية الاجتماعية، المسئولية البيئية وبين ضبط الأداء المالى فى هذه الشركات.

– كما أظهرت نتائج الدراسة انه يوجد ارتباط بنسبة ٤٣% بين المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية والأداء المالى لهذه الشركات، ثم قواعد الحوكمة بنسبة ٣٨%، ثم المسئولية الاجتماعية بنسبة ٣٠%.

الفصل الثالث: الضبط والقياس المالى للشركات، حيث قام الباحث باستعراض مايلى:

١– مفهوم وقياس الأداء المالى فى الشركات..

٢– العلاقة بين المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والأداء المالى فى الشركات.

– حيث قام الباحث فى النقطة الأولى باستعراض **مفهوم الأداء المالى**، وتم تعريف الأداء المالى بأنه انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها وخصوصاً الأهداف طويلة الأجل، كما قام الباحث باستعراض معايير الأداء المالى وهم ٤ معايير: المعايير التاريخية، المعايير القطاعية ( الصناعية )، المعايير المطلقة (النمطية)، المعايير المستهدفة.

– واستعرض الباحث فى النقطة الثانية **العلاقة بين المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والأداء المالى فى الشركات.**

– حيث قام الباحث فى هذه النقطة بالتعرض الى كل مؤشر فرعى من مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات بأبعاده الثلاثة (قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية عن التنمية الاجتماعية، المسئولية عن التنمية البيئية)، والتعرض لبنود كل مؤشر فرعى من هذه المكونات وتأثيرها على الأداء المالى فى الشركات، وذلك طبقا لنتائج التحليل الاحصائى من الفصل الثانى.

– وقام الباحث بشرح كل سؤال من أسئلة المؤشرات الفرعية الثلاثة السابقة والواردة بقائمة الاستقصاء، والتي وزعت على المديرين الماليين أو التنفيذيين بالشركات المختلفة، وذلك للإجابة عليها بإجابات فعلية داخل شركاتهم، وقد خلص الباحث الى أن هناك بنود لكل مؤشر فرعى من المؤشرات الثلاثة المكونة للمؤشر المصرى لمسئولية الشركات، وهذه البنود التى تؤدى الى تحسين وضبط الأداء المالى فى الشركات.

## ثانيا: نتائج البحث

**في ضوء ما تقدم توصل الباحث إلى النتائج الآتية:**

١- ان التنمية المستدامة تعتبر من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية البيئية أو الاجتماعية، والتي تقوم بإدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من اجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

٢- أن أبعاد التنمية المستدامة هي ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البيئة والاقتصاد والمجتمع، وان فاعلية التنمية المستدامة تعتمد على تضافر الجهود في ثلاثة مجالات هي : المجالات الاجتماعية، المجالات الاقتصادية، المجالات البيئية، وأن كل مجال من هذه المجالات الثلاثة يشمل عدداً من الأنشطة التي تتداخل مع بعضها بما يحقق التنمية المستدامة فى الشركات.

٣- أن هناك ستة مبادىء للتنمية المستدامة يجب على الشركات الالتزام بها وتطبيقها، حتى يمكن تحقيق الاستدامة فى هذه الشركات بشكل فعال، وهذه المبادئ هي:

- **المبدأ الأول**: تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة المنشآت.
- **المبدأ الثاني**: دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرارات داخل المنشأة.
- دعم حقوق الإنسان الأساسية واحترام الثقافات والعادات والقيم في جميع أصحاب المصالح.
- **المبدأ الرابع**: تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة.
- **المبدأ الخامس**: البحث على التحسين المستمر للأداء البيئي.
- **المبدأ السادس**: المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المنشأة فيها.

وقد قام الباحث بإضافة مبدأ سابع وهو: تقديم تقارير عن التنمية المستدامة تتصف بالفعالية والشفافية للأطراف المستفيدة (الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية).

٤- يوجد مجموعة من الجوانب والخطوات والأنشطة لتحقيق التنمية المستدامة بفعالية فى الشركات.

٥- لابد وان يتم الافصاح عن معلومات التنمية المستدامة في شكل تقارير الاستدامة والتي تقدم معلومات كمية ووصفية، مالية وغير مالية، وتوصيل تلك المعلومات لأصحاب المصالح والإطراف المهتمة، ومن أهم مزايا الافصاح عن تقرير التنمية المستدامة هو خلق قيمة مالية للشركة وتدعيم سمعة الشركة، ويعمل على جذب المستثمرين الى الشركة.

٦- يوجد ثلاث مداخل لتطوير المحاسبة عن التنمية المستدامة هي: مدخل من الداخل إلى الخارج، مدخل من الخارج إلى الداخل، المدخل المزدوج.

٧- ان مصادر **معلومات المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة** هى: تقرير مجلس الإدارة، التقارير المالية، موقع الشركة على الإنترنت، المعلومات المتاحة لدى البورصة. وان مكونات المؤشر المصرى لمسئولية الشركات ثلاث مكونات هم: قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية الاجتماعية، المسئولية البيئية.

٨- تتضح اهمية المؤشر المصرى لمسئولية الشركات فى انه يمكن استخدام المؤشر في قياس حجم المعلومات التي تتيحها الشركات من خلال الإفصاح الاختياري عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية، كما أن المؤشر يعتبر ضمان ألا يكون قيام الشركة بدور اجتماعي أو بيئي ناتج عن قرار فردي قد يتغير بتغير الفرد أو الظروف، كما انه المؤشر يساهم في زيادة روح المنافسة بين الشركات.

٩- طبقا لنتائج الدراسة العملية يوجد ارتباط بنسبة ٤٣% بين المؤشر الفرعي للمسئولية البيئية والأداء المالى لهذه الشركات، ثم قواعد الحوكمة بنسبة ٤٠%، ثم المسئولية الاجتماعية بنسبة ٣٠%.

١٠- ان هناك بنود من المؤشرات الفرعية الثلاثة (قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية الاجتماعية، المسئولية البيئية) والتي فقط لها تأثيراً ايجابياً على عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات وهم كما يلي:

| **بنود قواعد ومعايير حوكمة الشركات والتي لها تأثيراً ايجابياً على عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات** |
|---|
| • **يوجد استقلالية وحيادية للمراجع الخارجي للشركة.**<br>• **يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مجلس الإدارة لكي يتمكن المجلس من تأدية مهامه بشكل فعال.**<br>• **يتم الافصاح عن قوة ونزاهة مجلس ادارة الشركة.**<br>• **يتم الافصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.**<br>• **يعمل مجلس الإدارة على التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة طبقاً لقواعد حوكمة الشركات بما يحقق مصالح حملة الأسهم.** |
| **بنود المسئولية الاجتماعية والتي لها تأثيراً ايجابياً على عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات** |
| • **تسعى الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به.**<br>• **تقوم الشركة بزيادة تدفق المعلومات عنها عبر شبكة الانترنت.**<br>• **تسعى الشركة الى تنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفى**<br>• **تحافظ الشركة على امن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية** |
| **بنود المسئولية البيئية والتي لها تأثيراً ايجابياً على عملية ضبط الأداء المالى فى الشركات** |
| • **تسعى الشركة الى تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها.**<br>• **تقوم الشركة بمعالجة أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع.**<br>• **تسعى الشركة على تخفيض استهلاكها من الطاقة.**<br>• **تقوم الشركة بزيادة استثماراتها فى التكنولوجيا الخالية من التلوث.**<br>• **تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من المواد الكيميائية الغير قابلة للإحلال.** |

١١- أن معايير الأداء المالى للشركات تعطى فكرة للكشف عن مواضيع الضعف والقوة وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة تقييم أداءها من قبل الإدارة العليا، كما أن قياس الأداء المالى يهدف الى تحقيق القيمة لحملة الأسهم من خلال تحقيق عدد من الأهداف المالية المتمثلة في الربحية و تحقيق معدلات نمو مرتفعة و تحسين القيمة الاقتصادية.

١٢- ان هناك عاملين مهمين لهما تأثيرا ايجابياً على الأداء المالى للشركات هم: المسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئية، بالإضافة الى عامل أخر هام وهو **التنمية المستدامة**.

**ثالثا: توصيات البحث**

في ضوء الدراسة النظرية والعملية التي قام بها الباحث، وما توصل إليه من نتائج يمكن تحديد أهم التوصيات على النحو التالي:

١- **يوصي الباحث** بإدخال البعد التكنولوجي كبعد رابع من مجالات وإبعاد التنمية المستدامة فى الشركات، وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تؤدى إلى قيام المجتمع باستخدام أقل قدر من الطاقة والموارد، ولكي تصبح التكنولوجيا في صالح الاقتصاد والمجتمع والبيئة وتؤدى في ذات الوقت إلى أفضل تنمية مستدامة فى الشركات.

٢- **يوصي الباحث** بإضافة مبدأ هام الى مبادئ التنمية المستدامة فى الشركات وهو مبدأ: تقديم تقارير عن التنمية المستدامة تتصف بالفعالية والشفافية للأطراف المستفيدة (الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية)، حيث يؤدى إضافة هذا المبدأ الى خلق قيمة للمنشاة.

٣- **يوصى الباحث** بزيادة الافصاح عن التنمية المستدامة فى الشركات وذلك من خلال إصدار تقرير منفصل عن التقارير المالية بالقوائم المالية الختامية، لما ما يمثل لهذا التقرير من أهمية، حيث يتمثل الطلب على تقارير التنمية المستدامة في حاجة أصحاب المصالح (الداخليين والخارجيين) للمعلومات عن الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات إلى جانب الأداء الاقتصادي لها.

٤- يجب على وزارة الاستثمار وهيئة سوق المال إصدار معايير المؤشر المصرى لمسئولية الشركات والتي على أساسها يتم تقييم الشركات فى المجالات الثلاثة (قواعد ومعايير حوكمة الشركات، المسئولية الاجتماعية، المسئولية البيئية)، والتي على أساسها يتم اختيار أفضل ٣٠ شركة (**ESG 30**).

٥- يجب على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية – وخصوصا شركات المؤشر المصرى – ان تضع مؤشرات أو مقاييس خاصة بقواعد ومعايير حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئية، لما لهذه المؤشرات من أهمية على الشركة والمستثمرين والعاملين والبيئة.

٦- **يوصى الباحث** الشركات بإدخال عامل هام ومؤثر وشامل على عملية تحسين وضبط الأداء المالى فى الشركات، هذا العامل هو " **التنمية المستدامة** "، لما لهذا العامل الهام بأبعاده الثلاثة

الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية. بالإضافة الى قواعد حوكمة الشركات تأثيراً هاماً على تحسين وضبط الأداء المالى للشركات.

٧- **يوصى الباحث** باهتمام الشركات بالبنود التالية والخاصة بالمؤشرات الفرعية للمؤشر المصرى لمسئولية الشركات، والتي لها تأثيرا ايجابياً على عملية تحسين وضبط الأداء المالى وهم:

**أ- بنود قواعد ومعايير حوكمة الشركات:**

- **يوجد استقلالية وحيادية للمراجع الخارجي للشركة.**
- **يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مجلس الإدارة لكي يتمكن المجلس من تأدية مهامه بشكل فعال.**
- **يتم الافصاح عن قوة ونزاهة مجلس ادارة الشركة.**
- **يتم الافصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.**
- **يعمل مجلس الإدارة على التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة طبقاً لقواعد حوكمة الشركات بما يحقق مصالح حملة الأسهم.**

**ب- بنود المسئولية عن التنمية الاجتماعية:**

- **تسعى الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به.**
- **تقوم الشركة بزيادة تدفق المعلومات عنها عبر شبكة الانترنت.**
- **تسعى الشركة الى تنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفى**
- **تحافظ الشركة على امن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية**

**ج- بنود المسئولية عن التنمية البيئية:**

- **تسعى الشركة الى تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها.**
- **تقوم الشركة بمعالجة أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع.**
- **تسعى الشركة على تخفيض استهلاكها من الطاقة.**
- **تقوم الشركة بزيادة استثماراتها فى التكنولوجيا الخالية من التلوث.**
- **تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من المواد الكيميائية الغير قابلة للإحلال.**

# المراجـــع

## المراجع باللغة العربية

### اولاً: الكتب

١- د. محمد عباس بدوى، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية للمشروع، مكتبة الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٠.

### ثانياً: الدوريات العلمية

١- أحمد هشام معوض سليم، "استخدام أسلوب القياس المقارن (Bench marking) لإدارة التكلفة دعمًا للقدرة التنافسية للمنشأة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٠٥.

٢- أبو بكر عبد العزيز، "دور المراجعة البيئية نحو تحسين الأداء البيئي"، دراسة تطبيقية على منطقة حلوان الصناعية، المجلة العلمية لكلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، العدد السابع والعشرون، ٢٠٠٢.

٣- جلال العبد، "" تأثير المعلومات المالية المنشورة على أ سعار الأسهم: دراسة حدث بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي "" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، المجلد ،العدد٢، ٢٠٠٥.

٤- جيهان محمود إسماعيل، "أسس إعداد تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات المتعلقة بالرقابة على البيئة"، بحث مقدم للجهاز المركزي للمحاسبات، ٨-١٩ (مايو)، ٢٠٠٤.

٥- د. زكريا محمد الصادق، "" تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة وأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في البورصة : دراسة تطبيقية على بورصة الأوراق المالية بالإسكندرية "" ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثاني ،١٩٩٠.

٦- د. عفت أبو بكر محمد الصاوي، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد ٤٨، يوليو ٢٠١١.

٧- د. محمد عباس بدوى، نماذج مقترحة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لتقييم إسهامات المنشات في مجال التنمية المستدامة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد ٤٨، يوليو ٢٠١١.

٨- د. وهيبة مقدم، اقتصاديات البيئة و المسئولية الاجتماعية ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الجزائر، ٢٠٠٩.

٩- رضا إبراهيم صالح، "المحتوي المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وأثره على قرارات الاستثمار والتمويل"، المجلة العلمية للاقتصاد والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثالث، ٢٠٠٨.

١٠- سماسم كامل، "دراسة تحليلية لمدى استجابة طرق وأساليب المحاسبة الإدارية للتغيرات في بيئة التصنيع الحديثة وأثرها على تحسين الأداء المالي للوحدة الاقتصادية . دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، السنة التاسعة، ٢٠٠٥.

١١- سمير كامل عيسى، " العلاقة بين الأداء البيئي والإفصاح البيئي من منظور نظرية الوكالة . دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية وصناعة الغاز والبترول"، مجلة الدراسات المالية والتجارية (يوليو)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، ٢٠٠٠.

١٢- صفاء محمد سرور، "الآثار السلبية الناتجة عن إهمال التكاليف البيئية في المنظمات الصناعية ووسائل علاجها" المؤتمر الدولي الثالث للتنمية والبيئة في الوطن العربي، ٢١-٢٣ مارس، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، ٢٠٠٦.

١٣- ـــــــــــــــــ، "دور المحاسبة الإدارية البيئية في ترشيد قرارات الإدارة نحو استخدام التكنولوجيا النظيفة الآمنة بيئيًا لدعم القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، فرع البنات، القاهرة، العدد الحادي والعشرون، يوليو، ٢٠٠٣.

١٤- عاطف محمد احمد احمد، تحليل معدي القوائم المالية لأثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة الأداء بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة الدولية للمحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد رقم ١، ٢٠١٣.

١٥- عبد العال بن هاشم أبو خشبة ، " أهمية ودور التكاليف البيئية فى مجال اتخاذ القرارات وتقييم الأداء – مدخل مقترح للمنشآت السعودية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق الاول، العدد الاول، ٢٠٠٢.

١٦- عنايات حامد، "تفعيل دور نظم المحاسبة والإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، ٢٠٠٣.

١٧- عوض بن سلامة الرحيلى،" الافصاح البيئي التطوعي فى التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)" ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث،٢٠٠٥.

١٨- فتحي رزق، "تطوير النموذج المحاسبي لقياس وتقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية والخدمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية (سبتمبر)، جامعة الإسكندرية، المجلد الأربعون، العدد الثاني، ٢٠٠٣.

١٩- محمد حسن عبد العظيم، "دراسة تحليلية للأدب المحاسبي المتعلق بالمحاسبة عن التكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية مع التطبيق على قطاع الصناعات الكيماوية في جمهورية مصر العربية"، الدراسات والبحوث التجارية، ببنها، العدد الأول، السنة الثالثة والعشرون، ٢٠٠٣.

٢٠- محمد عبد الحميد، "نحو إطار فكري للمحاسبة الإدارية البيئية . دراسة نظرية تطبيقية"، آفاق جديدة للدراسات التجارية (يناير . إبريل)، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العددان الأول والثاني، السنة الثامنة عشرة، ٢٠٠٦.

٢١- نادية راضي، "دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (ديسمبر)، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٠٥.

٢٢- ـــــــــــ ، "مساهمة النظم المحاسبية في التقرير والإفصاح عن الأداء البيئي لمنظمات الأعمال"، المجلة العلمية (ديسمبر)، كلية التجارة، جامعة الأزهر، فرع البنات، ٢٠٠١.

٢٣- ـــــــــــ ، "نحو تطوير منظومة المحاسبة الإدارية البيئية للمساهمة في التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية (يوليو)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الثاني، ٢٠٠٣.

٢٤- نعيم فهيم، "التكاليف البيئية الاستثمارية وأثرها على معلومات القوائم المالية"، مجلة البحوث التجارية (يناير)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثلاثون، العدد الأول، ٢٠٠٨.

٢٥- نهى الخطيب، "استخدامات نظم المعلومات في إدارة الكوارث البيئية بالتطبيق على توث هواء القاهرة الكبرى (السحابة السوداء)"، مجلة البحوث الإدارية (أبريل)، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، العدد الثاني، السنة الخامسة والعشرون، ٢٠٠٧.

٢٦- هشام حسن عواد،" دور منهج الحدث في قياس الأهمية لحدث تجزئة الأسهم وتحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية : دراسة تطبيقية "" المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر ، العدد الثالث ،يوليو، ٢٠٠٨.

٢٧- يونس حسن عقل ، د. جمال على محمد، " قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات ESG: دراسة إختبارية "" مجلة الدراسات والبحوث التجارية "" ، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان – ملحق العدد الرابع، ٢٠١٠.

**ثالثاً: الرسائل العلمية**

١- إيناس مصطفى سليمان، "تطوير مقايس المراجعة الداخلية للوفاء باحتياجات مراجعة الجودة الشاملة في المنشآت الصناعية . تحليل قياسي متعدد المتغيرات"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

٢- تهاني سامي احمد محمد، تقييم دور أساليب المحاسبة الإدارية البيئية فى تحسين قياس الأداء المالى لمنشات الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

٣- جمال عبد الحميد، "تطوير نظم معلومات المحاسبة البيئية لأغراض ترشيد القرارات الإدارية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، ٢٠٠٣.

٤- خالد صالح بن على الغماس، اثر تطبيق حوكمة الشركات على القيد والتداول للشركات المساهمة فى سوق المال السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

٥- داليا رضا، "المحاسبة عن تكاليف وتحقيق السلامة البيئية والمهنية من خلال استخدام مدخل التكاليف على أساس الأنشطة (دراسة تطبيقية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.

٦- رحاب السيد المرسي محمد، القياس المحاسبي للتكاليف والالتزامات البيئية للوحدات الاقتصادية –دراسة تحليلية وتطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٧- رزان حسين، "التكامل بين أسلوب قياس الأداء المتوازن والأدوات الحديثة لإدارة التكلفة بهدف تحسين الأداء. دراسة تطبيقية على قطاع تصنيع المنتجات الزراعية في سوريا"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.

٨- سحر محمد مصطفى، "استخدام منهج إدارة القيمة لتطوير أساليب تطوير الأداء المحاسبي في مشروعات البنية الأساسية في ج.م.ع . دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.

٩- شيرين عاطف، "تطوير القياس المحاسبي للأداء في ضوء العلاقات الوكالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

١٠- عايدة محمد مصطفى على، أثر إفصاح الشركات عن التزامها بالتشريعات البيئية والاجتماعية على الاستثمار فى أسهمها مع دراسة تطبيقية على شركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١.

١١- عمرو محمد خميس محمد، أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١.

١٢- فايقة جابر حسن محمد الفولى ، الاختلافات النسبية فى درجة الافصاح الاختياري بين الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٥.

١٣- محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية ,رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٨.

١٤- منى سليمان محمود شبل، مؤشر مقترح للإفصاح عن الممارسات القياسية للحوكمة مع التطبيق على بعض الشركات المصرية المقيدة في البورصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨.

١٥- نانسي ناجح، "البعد البيئي للمحاسبة الإدارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٤.

**رابعاً: أخرى**

١- أحمد فرغلي محمد، "استخدام محاسبة الإدارة البيئية لأغراض دراسات الجدوى البيئية لمشروعات إعادة تدوير المخلفات الزراعية"، جهاز شئون البيئة، وزارة الدولة لشئون البيئة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، "نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"، وزارة الدولة لشئون البيئة، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧.

٣- المركز المصري لمسئولية الشركات، "" قياس ممارسات المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها : نحو بيئة تنافسية مستدامة"" المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات، وزارة الاستثمار ، القاهرة ، مارس، ٢٠١٠.

٤- الهيئة العامة للرقابة المالية، المركز المصري لمسؤولية الشركات، ٢٠١٢:

http://www.ecrc.org.eg/Index_AR.aspx

٥- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،، "التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل المواضيع المطروحة في المؤتمر"، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ١٧- ١٩ أيار / مايو ٢٠١٠.

٦- جيهان محمود إسماعيل، "أسس إعداد تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات المتعلقة بالرقابة على البيئة"، بحث مقدم للجهاز المركزي للمحاسبات، ٨-١٩ (مايو)، ٢٠٠٤.

٧- د. فؤاد محمد عيسى، "" المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر : دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات "" المؤتمر السنوي الثالث للمسئولية الاجتماعية للشركات، وزارة الاستثمار ، القاهرة ، ٢٠١٠.

٨- د.نهال لمغربل ، د. ياسمين فؤاد ,المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر :بعض التجارب الدولية, المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٣٨، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٨.

٩- عادل عبد الفتاح الميهي، "" المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي : دراسة إختبارية وحديثة "" الندوة الحادية عشرة لسبل تطوير المحاسبة بعنان دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية ، ٢٠٠٦.

١٠- عبد الوهاب نصر على، "إطار مقترح لمراجعة مدى التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بقواعد الحوكمة"، مؤتمر أسواق المال العربية: الواقع والتحديات والتطلعات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١١- عيد بن حامد الشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، ٢٠١٠.

١٢- كاترين هلبلينغ، وآخرون، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٣- مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، موقع مركز المشروعات الدولية الخاص، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٤- معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦، قرار وزير الاستثمار رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٦.

١٥- هاني الحوراني، "حاكمية الشركات ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، المؤتمر الثانى: مواطنة الشركات والمؤسسات والمسؤولية الاجتماعية"، مركز الأردن الجديد للدراسات، صنعاء.، الأردن، ٢٠٠٩.

١٦- وزارة الاستثمار، "معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري الأول: عرض القوائم المالية"،قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٧- وزارة الاستثمار، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين المصرى، القاهرة، النسخة المعدلة، مارس ٢٠١١.

١٨- وزارة الدولة لشئون البيئة، "مجالات العمل البيئي في مصر والإنجازات الرئيسية خلال يناير، جهاز شئون البيئة، نوفمبر٢٠٠٦.

## المراجع باللغة الأجنبية

### Books


1- Bebbington, J., J. Brown, and B. Frame. (2007). Accounting technologies and sustainability assessment models. Ecological Economics (61): 224 — 236.
2- Cruz, Jose M., (2009), "The Impact of Corporate Social Responsibility in Supply Chain Management Multi Criteria Decision – Making Approach", Decision Support Systems. available at www.Elseveir.com/locate/dss.


### Periodicals


1- Adams, C.A. (2002), "internal organizational factors influencing corporate social and ethical reporting: beyond current theorizing", accounting auditing and accountability , vol. 15, No. 2.
2- Adams, C. &McNicholas, P. (2007) "Making a Difference Sustainability Reporting, Accountability an Organisational Change", **Accounting, Auditing & Accountability Journal,** Vol. 20, No.3.
3- Akisik, O. & Gal, G. (2011) "Sustainability in Businesses, Corporate Social Responsibility, and Accounting Standards, an Empirical Study", International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 19, No. 3.
4- AI-Hussein, H. & Johnson, L. (2009) "Relationship between Corporate Governance Efficiency and Saudi Banks' Performance", the Business Review, Vol.14, No.l.
5- AI-Tamimi, A. (2012) "The Effects of Corporate Governance on Performance and Financial Distress: The Experience of UAE National Banks", Journal of Financial Regulation and Compliance", Vol.20, No.2.
6- Andrews et a!. (2010) "The Impact of Corporate Social Disclosure on Investment Behavior: Across -National Study", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 29.
7- Aras, G. &Crowther, D. (2008) "Developing Sustainable Reporting Standards", Journal of Accounting Research, Vol. 9, No. 1.
8- Aras, S. & Mohamed Z. (2007) "Corporate Governance as a Critical Element for Driving Excellence in Corporate Social Responsibility", International Journal of Quality & Reliability Management, Vol. 24, No.7.

9- Arcay .M. R. And F. Vazquez. (2005) Corporate characteristics governance rules and the Extent of voluntary Disclosure in Spain .Advances in Accounting. Vol- 21.
10- Bauwhede, H. Willekens, M, (2008) " Disclosure on Corporate Governance in the European Union" Corporate Governance, Vol. 16, No. 2.
11- Beckett, R. and jonker , J. (2004) " accountability 1000 , a new social standard for building sustainability " . Managerial auditing journal . vol.17, no.1.
12- Beretta, s. & bozzolan, s. (2004). "a framework for the international journal of accounting" vol. 39.
13- Brammer, S. and S. Pavelin. (2008) Factors influencing the quality of Corporate Environmental Disclosure. Business Strategy and the Environment .Vol. 17.
14- Chen, Y. & Chow, S. (2012) "Corporate Sustainable Development: Testing a New Scale Based on the Mainland Chinese Context", Journal of Business Ethics, Vol. 105.
15- Chen & Wang (2011) "Academic Paper: Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance in China: an Empirical Research from Chinese Firms", Corporate Governance, Vol.11, No.4.
16- Choa, C., J. Chenb and R. Roberts. (2008) The politics of environmental disclosure regulation in the chemical and petroleum industries: Evidence from the Emergency Planning and Community Right-to-Know Act of 1986 .Critical Perspectives on Accounting .Vol .19.
17- Crisostomo el al. (2011) "Corporate Social Responsibility, Firm Value and Financial Performance in Brazil", Social Responsibility Journal, Vol. 7, No. 2.
18- Dahlsrud, A. (2008) How Corporate Social Responsibility is defined: an Analysis of 37 Definitions. Corporate Social Responsibility and Environmental .Vol. 15.
19- Dasgupta Susmita, Jong Ho Hong, Benoit Laplante, Niandu Maiming, 2006, "Analysis Disclosure of Environmental Violations and Stock Market in the Republic of Korea ", Ecological Economics, Vol 58.
20- Davey, H. &Dimitrov, K. (2011) "Sustainable Development: What it Means to CFOs of New Zealand", Asian Review of Accounting, Vol. 19, No. l.

21- Delfgaawu, t, (2002) "Reporting on sustainability development: a preparer view", Auditing journal of practice & theory, vol. 19.
22- Dhaliwal, S. et al. (2011) "Voluntary Nonfinancial Disclosure and the Cost of Equity Capital: The Initiation of Corporate Social Responsibility Reporting", **The Accounting Review,** Vol. 86, No. 1.
23- Farc rolf., grosskopf, Shawna & pasuka, carl (2006) "social responsibility: U.S power plants 1985- 1998" journal of productivity analysis, vol, 26. Issue 3 December.
24- Financial accounting standards board (2006). "conceptual framework for financial reporting" objective of financial reporting and qualitative characteristics of decision useful financial reporting, FAS, financial accounting series, no. 1260- 001, FASB, July 6.
25- Gale, R., 2005, "Environmental Management Accounting as a Reflexive Modernization Strategy in Cleaner Production", Journal of Cleaner Production, Vol. 14.
26- Hasseldine, Salama and Toms, 2005, "Quantity Versus Quality: The Impact of Environmental Disclosures on The Reputations of UK plcs ", The British Accounting Review, Vol 37.
27- Hogan, J. &Lodhia, S. (2011) "Sustainability Reporting and Reputation Risk Management: an Australian Case Study", International Journal of Accounting and Information Management, Vol.19, No.3.
28- Hooi, G. et al. (2012) "The Influence of Sustainability Performance Management Practices on Organizational Sustainability Performance", Journal of Accounting & Organizational Change, Vol. 8, issue: 2. http://www.eiod.org/
29- Laszlo, Chris, Dave Sherman, John Whalen and Jib Ellison, (2005), "Expanding the Value Horizon: How Stockholder's Value Contributes to Competitive Advantage", Sustainable Value Partners, Creating Value for Shareholders and Stakeholder Forthcoming. Journal of Coporate Citizenship (Winter), Iss. 20.
30- Lee, Seoki and Woo Gon Kim, (2009), "EVA, Refined Eva, MVA, or Traditional Performance Measures for the Hospitality Industry?", International Journal of Hospitality Management, Vol.28.
31- Llena, F, J. Moneva and B. Hernandez. (2007) Environmental Disclosures and Compulsory Accounting Standards: the Case of Spanish Annual Reports .Business Strategy and the Environment Bus. Vol. 16.

32- Lin -Hi & Blumberg (2011)" The Relationship between Corporate Governance, Global Governance, and Sustainable Profits: Lessons from BP", **Corporate Governance,** Vol.11, No.5.
33- Lopez, Gorge. (2007) "Sustainable Development and Corporate Performance: A Study Based on the Dow Jones Sustainability", Journal of Business Ethics, Vol. 75, Issue 3.
34- Parsa, S. Chong, G, & Isimoya, E, (2007),"Disclosure of Governance Information by Small and Medium - Sized Companies", Corporate Governance, Vol . 7, No. 5.
35- Ponnu, Cyril H. &Okoth, Maurice O.A.(2009)"Corporate Social responsibility disclosure in Kenya: The Nairobi Stock Exchange" African Journal of Business Management, Vol .3 (10) October .

36- Remigijus C., et al., (2009) " The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios" ISSN 1392-2785 Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics,vol.2.

37- Simnett, R., A., Vanstraelen. W.Chua. (2009). Assurance on Sustainability Reports: An International Comparison. The Accounting Review (May)(84)(3).
38- Simnett, R. (2012) " Assurance of Sustainability Reports, Revision of ISAE 3000 and Associated Research Opportunities", Sustainability Accounting, Management and Policy Journal, Vol. 3, No. 1.
39- Sinclair, C. D. (2005). Social and Environmental disclosure and corporate characteristics: A Research note and Extension. Journal of Business Finance and Accounting (28) (4) (.April/May): 327 - 360
40- Steurer, Reinhard, Markus E Eanger, Astrid Konrad, Andre Martinuzzi,, (2005) "Corporations, Stakeholders and Sustainable Development 1: A Theoretical Exploration of Business-Society Relations", Journal of Business Ethics, Volume: 61.
41- Takeda Fumiko and Takanori Tomozawa, (2 0 0 8), "A Change In Market Responses To The Environmental Management Ranking In Japa", Ecological Economics, VOL. 6 7.

**Other**

1- Aerts, Walter et al, (2004), " Environmental Disclosure by Continental European and North American firms: Contrasting Stakeholders Claims and Economic Consequences ", September.

2- Adams, C. A. and G. Whelan. (2009). Conceptualizing future change in corporate sustainability Journal 22(1).

3- Albu, N., C. Nicolai, M. Madalina and M., luliana. (2011. The implications of corporate social responsibility on the Accounting profession: The case of Romania. Amfiteatru Economic (Feb) 29.

4- Amaeshi, Kenneth. (2008), "accounting for variations in representations of ESG risks in variations capitalism" financial markets and environmental governance workshop, oxford university, may.

5- Ararat ,M.&gocenogla , c.(2007)," drivers for sustainable corporate responsibility : case of turkey . CSR association – turkey ,general secretary.

6- Aras,G.and D. Crowther.( 2009) . Corporate sustainability Reporting: A study in Disingenuity? .Journal of Business Ethics (87).

7- Ariyoshi, noritoshi & moriguchi, uichi, (2005) "the development of environmental accounting frameworks and indicators for measuring sustainability in japan, OECD meeting on accounting frameworks to measure sustainable development" OECD, Paris, 14-16 may.

8- Bebbington, J., and R. Gray. (2005). An Account of sustainability: Failure, Success and A recoiiceptualization. Critical perspectives on Accounting (12).

9- Beck, Roger, Tom Bik and Ben Dziegielewski, (2006), "Introduction to Financial Benchmarking Workbook", Section 2, The Midwest Technology Assistance Center, A Workbook for the Manager of Small Community Drinking Water Systems.

10- Daniela, E., and R.J. Baumgartner, (2006), "The relationship between Sustainable Development and Corporate Social Responsibility", Corporate Responsibility Research Conference, 4th - 5th September.

11- Egyptian corporate Social Responsibility Center,( 2010), "Disclosure and reporting on CSR practices towards sustainable comparative environments". The third annual conference on corporate Social Responsibility, March, Cairo.

12- Egyptian exchange, (2010), "methodology of S&P/ EGX ESG index for Egyptian exchange".

13- Egyptian institute of directors, (2007), "investment and good corporate in corporate governance" first conference, ELOD in development (UNCTAD), 18-19 June, Cairo.
14- Figge, Frank and Tobias Hahn, 2004, "Sustainable Value Added – Measuring Corporate Contributions to Sustainability Beyond Eco – Efficiency", Ecological Economics, No. 48.
15- Galayda, J. and J. yudelson. (2010). Corporate sustainability Management: Best practices. Corporate-sustainability Management white paper (March): 1-5.
16- Global Reporting Initiative, (2002), (GRI) Su slain ability Reporting Guidelines on Economic, Environmental and Social Performance, Boston MA : Interim Secretariat.
17- Gozali Nike, Janice c.y and Peter Verhoeven,(2008), "The Economic Consequences of Voluntary Environmental Information Disclosure", available at www.iemss.org
18- Guenster, Nadja, TeroenDerwall, Rob Bauer and KeesKoedijk, (2005), "The Economic Value of Corporate Eco – Efficiency", Academy of Management Conference Paper (Jul.).

19- Habib, M. (2010). The effect of corporate governance elements on corporate social responsibility (CSR) reporting. International Journal of International Review of Business Research papers (5) 2.

20- Harris. Jonathan M), (2004),"Basic Principles of Sustainable Development, Global Development and Environment Institute", Tufts University.

21- IFAC. (2006). Why sustainability counts for professional accountants in Business. Available on line at http://www.ifac.org..
22- Innovest stratcgic value advisors (2005). "analysis of the financial impact of sustainable resource industry", feb.
23- Kennedy, T., White oak, J.B. & Ye, T. (2008) "A comprehensive analysis of the relationship between ESG and, investment returns. www.jsga.com
24- Klassen, Robert D., and Curtis P. McLaughlin, (2001), "The Impact of Environmental Management on firm Performance", Innovest Strategic Value Advisors, (Aug.).
25- KPMG. (2008). KPMG international survey of corporate responsibility reporting 2008. The Netherlands: KPMG International Global Sustainability services.

26- M., Jonathan &Harris, (2004) "Basic Principles of Sustainable Development", Global Development and Environment Institute working paper

27- O' Dwyer, B., D. Owen, and J. Unerman. (2011). Seeking legitimacy for new assurance forms: The case of assurance on sustainability reporting. Accounting, Organizations and Society 36.

28- OECD. (2002) . The DAC Guidelines: Strategies for sustainable Development. Available online at www.http:www.oecd.org/dac.

29- Russell, S. L. and I. Thomson. (2009). Analyzing the role of sustainable development indicators in accounting International Review of Business Research papers (5) 2.

30- Sebhatu, Samuel Petros, (2007), " ISO 14001 as a driving force for sustainable development and value creation", Emerald Group Publishing Emitted.

31- The Canadian institute of Chartered Accountants. (2010) "Environment, Social, Governance (ESG) issues in institutional investor decision making" www .CICA, CA.

32- The International corporate governance network. (2008) "Statement and guidance on non financial business reporting" December .

33- United nations conference on trade and development (1999), "accounting and financial reporting for environment costs and liabilities", (UNCTAB/ TTE/ EDS/ 4). New York and Geneva: U.N publications: http://www.unctad.org/templates/webflyer.as.

34- United nations (2003) "the handbook of national accounting: integrated environmental and economic accounting", united nations.

35- Vazquez, D. and C. Heyes. (2008) Corporate Disclosure and environmental Performance in Argentina. Business Strategy and the Environment .Vol 17.

36- Wheeler, D.,and J. Elkington. (2005). The end of the corporate environmental report? Or the Advent of cybernetic sustainability reporting and communication. Business strategy and the Environment (10)(1):1-14.

37- Wilson, Mel, (2003) "Corporate sustainability: What is it and where does it come from", available at: blip:/.www. ivsybusinessjouroal.com 2008.

# ملاحـــق البحث

**كلية التجارة**

الزميل الفاضل / الزميلة الفاضلة

تحية طيبة وبعد،

يعد الباحث/ جمال كامل محمد دراسة علمية عملية للحصول على درجة دكتور الفلسفة فى المحاسبة بعنوان: **" قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الأداء المالي وأثره على أحكام المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصرى "**

- وتتطلب تلك الدراسة إجراء استقصاء الهدف منه التوصل إلى مدى قياس أثر تطبيق المؤشر المصرى لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة على عملية الضبط المالى داخل القوائم المالية للشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية.

- لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالتعاون نحو استيفاء هذا الاستقصاء حتى يتسن إعداد بحث علمي مثمر يأخذ في اعتباره متغيرات الواقع العملي فى هذه الشركات.

- هذا ونحيط سيادتكم علماً بأن القائمة قد بدأت بتوضيح بعض المفاهيم التي تتناولها الدراسة (بعض المفاهيم المحاسبية عن التنمية المستدامة والمؤشر المصرى لمسئولية الشركات) ، والهدف من عرض هذه المفاهيم هو الاتفاق على مفهوم واحد للعمليات المستخدمة والذي تتناوله هذه الدراسة.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام**

**المشرفين على البحث**


**الأستاذ الدكتور**
**سيد عبد الفتاح صالح**
**وكيل الكلية للدراسات**
**العليا والبحوث**
**كلية التجارة – جامعة الإسماعيلية**

**الاستاذ الدكتور**
**احمد زكى متولى**
**رئيس قسم المحاسبة**
**كلية التجارة - جامعة الإسماعيلية**

## ملخص عام

**يقصد بالتنمية المستدامة:**

" تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه "

**أبعاد التنمية المستدامة (٣ أبعاد أساسية):**

- **البعد البيئي:** ويتعلق هذا المجال بالمحافظة على البيئية، اى التي تؤكد على ألا تتعدي المخلفات قدرة استيعاب البيئة لتلك المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا .

- **البعد الاقتصادي:** ويدور جوهر هذا المجال حول تعظيم رفاهية المجتمع من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية .

- **البعد الاجتماعي:** ويتحقق هذا البعد من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في مجالات الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان.

**مراحل تطبيق التنمية المستدامة (٣ مراحل):**

تتمثل المرحلة الأولى في **الالتزام**، وهو الحد الأدنى لتحقيق الاستدامة، ويقصد بتلك بالمرحلة انه ينبغي على الشركات أن تلتزم للقوانين واللوائح والتشريعات الوطنية والدولية المتفق عليها للحفاظ على البيئة.

وتتمثل المرحلة الثانية في **عدم الأضرار**، ويتضمن ذلك أن الشركات يجب أن تكون لديها الوعي الكافي بقدرتها على خلق آثار بيئية واجتماعية واقتصادية حقيقية ومحتملة، وبناء على هذا الوعي ينبغي على الشركات وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات للحد من اى ضرر يمكن أن ينتج عن عملياتها التشغيلية، على سبيل المثال الايزو ١٤٠٠٠ و ١٤٠٠١ ( ISO 14000 & 14001).

وتتمثل المرحلة الثالثة في **الاستدامة**، وهذه المرحلة تتجاوز الالتزام وعدم الأضرار، بمعنى أن الشركات يمكن أن تساهم في تحقيق الاستدامة على المستوى الوطني من خلال الانخراط في الاستثمار الاجتماعي والحوار مع أصحاب المصالح، والعمل على تحقيق التكامل بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

- **مفهوم المؤشر المصري لمسئولية الشركات:**

أطلقت هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية، ومركز المديرين، المؤشر المصري لمسئولية الشركات والذي يبدءا تطبيقه عن العام المالي ٢٠١١- ٢٠١٢، حيث قام مركز المديرين المصري، المركز المصري لمسئولية الشركات، ومؤسسة "ستاندارد أند بورز" وشركة كريسيل، وبالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر الخاص **بالبيئة** و**المسئولية الاجتماعية**

و**الحوكمة**. ويعتبر هذا المؤشر الأول من نوعه في المنطقة العربية وإفريقيا والثاني علي مستوي العالم، حيث قامت الهند في يناير ٢٠٠٨ بإصدار مؤشر للبيئة والحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، وقد كان هذا المؤشر الأول من نوعه في العالم، وقام بإعداده مؤسسة ستاندارد أند بورز بالتعاون مع شركة محلية تسمى كريسيل.

ويقوم المؤشر الجديد الذي تقوم باحتسابه مؤسسة "ستاندارد أند بورز" الدولية بالتعاون مع مركز المديرين والبورصة المصرية بترتيب الشركات المقيدة بالبورصة- فى مؤشر EGX 100 بشكل سنوي – من حيث **مدي التزامها بقواعد الحوكمة** و**الحفاظ علي البيئة** و**المسئولية الاجتماعية للشركات** ثم يتم اختيار أفضل ٣٠ شركة – مؤشر EGX 30 الذي يضم أعلى ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط. التي تدخل في احتساب القيمة النهائية للمؤشر وفقاً لترتيب هذه الشركات، وتتغير قيمة المؤشر لحظياً أثناء التداول.

**- محتويات المؤشر المصري لمسئولية الشركات:**

يعتمد مؤشر ESG على المعلومات التي تتيحها الشركات عن ممارسات **الحوكمة** و**البيئة** و**المسئولية الاجتماعية** بشكل اختياري. فالبيانات التي تفصح عنها الشركات هي المرجعية الوحيدة في قياس المؤشر، ولا يتم اللجوء للشركات للحصول على أي معلومات إلا في حالة وجود معلومات سلبية غير مؤكدة عن الشركة يرغب القائمين بإعداد المؤشر في التحقق من مدى صحتها. ويتكون من شقين هما مستوى،

**المستوى الأول**: الحوكمة.

**المستوى الثاني**: المسئولية الاجتماعية والبيئة.

**- أهمية المؤشر المصري لمسئولية اشركات:**

١- يمكن استخدام المؤشر في قياس حجم المعلومات التي تتيحها الشركات من خلال الإفصاح الاختياري عن ممارساتها فيما يخص **الحوكمة** و**البيئة** و**المسئولية الاجتماعية**، وبالتالي تحسين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

٢- يعتبر المؤشر ضمان ألا يكون قيام الشركة بدور اجتماعي أو بيئي ناتج عن قرار فردي قد يتغير بتغير الفرد أو الظروف، وإنما يكون للقرار انعكاس إيجابي على أعمال الشركة وربحيتها وسمعتها بالسوق مما يعني أن الشركة سوف تلتزم بالبعد الاجتماعي في كافة قراراتها في الأجل الطويل لما لذلك من انعكاس إيجابي على نتائج أعمال الشركة.

٣- يساهم المؤشر في زيادة روح المنافسة بين الشركات في إطار احترام قواعد المسئولية الاجتماعية للشركات (احترام حقوق البيئة، واحترام حقوق الإنسان، واحترام حقوق العاملين، والبعد عن أي معاملات بها شبهة فساد).

## القسم الأول: البيانات الشخصية

١- الاسم (اختيارى): ــــــــــ

٢- اسم الشركة (اختيارى): ــــــــــ

٣- الوظيفة: ــــــــــ

المرجو من سيادتكم وضع علامة ( √ ) أمام الإجابة التي يتم اختيارها :-

٤- عدد سنوات الخبرة :

- خبرة اقل من ٥ سنوات ☐
- خبرة من ٥ إلى ١٠ سنوات ☐
- خبرة أكثر من ١٠ سنوات ☐

٥- المؤهلات العلمية: ــــــــــ

البكالوريوس ☐ دبلوم الدراسات العليا ☐

الماجستير ☐ الدكتوراه ☐

حاصل على شهادات أخرى: ــــــــــ

٦- القطاع الذي تنتمي إلية الشركة: ــــــــــ

البنوك ☐ الكيماويات ☐

الاتصالات ☐ الغاز والبترول ☐

التشيد والبناء ☐ الرعاية الصحية والأدوية ☐

شركات صناعية ☐ استثمارات مالية ☐

قطاعات أخرى: ــــــــــ

## القسم الثاني: المتغيرات الأساسية:

**برجاء تحديد الدرجة الفعلية لتطبيق العنصر محل الاختيار**

**اولاً: الاتى عدد من الأدوار والمسئوليات والمهام والافصاحات الواجب تحقيقها فى ظل تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات، والرجاء وضع علامة (✓) على ما يوافق درجة التطبيق فى شركتكم.**

**١- يعمل مجلس الإدارة على التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة طبقاً لقواعد حوكمة الشركات بما يحقق مصالح حملة الأسهم.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٢- يطرح مجلس الإدارة بشفافية على المستثمرين بيان بمخاطر الاستثمارات التي قد تتعرض لها الشركة.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٣- يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مجلس الإدارة لكي يتمكن المجلس من تأدية مهامه بشكل فعال.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٤- يقوم مجلس الإدارة بوضع نظام قوى للمراجعة الداخلية وذلك بالتعاون مع لجنة المراجعة الموجودة بالشركة (ان وجدت).**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٥- لجنة المراجعة القائمة بالشركة قوية ومستقلة عن مجلس ادارة الشركة.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٦- تلتزم الشركة بالمعايير المحاسبية لأعداد التقارير المالية (IFRS).**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٧- يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٨- يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٩- يتم الافصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**١٠-يتم الافصاح عن قوة ونزاهة مجلس ادارة الشركة طبقا لمبادئ حوكمة الشركات.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**١١-يتم الافصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**١٢-يتم الافصاح الكافي عن أعضاء مجلس الإدارة وفعالية لجانه.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**١٣-يوجد استقلالية وحيادية للمراجع الخارجي للشركة.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**ثانياً: الاتى عدد من من الجوانب المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والافصاحات عنها، والرجاء وضع علامة (✓) على ما يوافق درجة التطبيق فى شركتكم.**

**١- تحافظ الشركة على امن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٢- تساهم الشركة فى تنمية المجتمع المحلى من خلال دعم مبادرات القطاعين العام والخاص للتنمية المجتمعية.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٣- لدى الشركة سياسات واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات فى المجتمع.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٤- تسعى الشركة الى تنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفى.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٥- تراعى الشركة مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة عند اتخاذ قراراتها.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٦- تقوم الشركة بنشر تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٧- تقوم الشركة بزيادة تدفق المعلومات عنها عبر شبكة الانترنت.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٨- تقوم الشركة بإجراء الدراسات الاستقصائية لتقييم درجة رضا العملاء.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٩- تسعى الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

١٠- تسعى الشركة الى زيادة المبالغ المنفقة على تدريب وتطوير الموظفين.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

١١- تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها باللوائح والتشريعات الاجتماعية.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

١٢- تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها بالسياسات الاجتماعية ونظم وبرامج الحماية الاجتماعية الخاصة بها.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

١٣- تقوم الشركة بالإفصاح عن التبرعات الخاصة بها الى المجتمع.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**ثالثاً: الاتى عدد من من الجوانب المرتبطة بالتنمية البيئية والافصاحات عنها، والرجاء وضع علامة (✓) على ما يوافق درجة التطبيق فى شركتكم.**

١- تسعى الشركة على تخفيض استهلاكها من الطاقة.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٢- تسعى الشركة الى تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٣- تقوم الشركة بمعالجة أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٤- تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من المواد الكيميائية غير القابلة للتحلل.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٥- تسعى الشركة الى تخفيض مشترياتها من موارد الطاقة التقليدية الضارة بالبيئة (مثل الفحم، البنزين، الزيت)، واستبدالها بموارد طاقة حديثة اقل تلوثاً للبيئة (مثل الطاقة الشمسية، الغاز).

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٦- تقوم الشركة بإجراءات المراجعة البيئية والتقرير عنها للأطراف المستفيدة.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٧- تقوم الشركة بزيادة استثماراتها فى التكنولوجيا الخالية من التلوث.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

٨- تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها باللوائح والتشريعات البيئية.

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**٩- تقوم الشركة بالإفصاح عن مدى التزامها بنظم وبرامج الحماية البيئية الخاصة بها.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**١٠- تقوم الشركة بالإفصاح عن الأعباء الحالية والمحتملة الناجمة عن مخالفة الشركة لقوانين حماية البيئة.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**١١- تقوم الشركة بالإفصاح عن الدعاوى القضائية الحالية والمحتملة والخاصة بالأنشطة البيئية للشركة.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**١٢- تقوم الشركة بالإفصاح عن الغرامات الناتجة عن التلوث لأنشطة الشركة على البيئة.**

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيـــر موافـــق مطلقاً |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

**ولسيادتكم جزيل الشكر**

**يناير ٢٠١٤**

# Frequency Table

**edu**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | 1.00 | 7 | 12.3 | 12.3 | 12.3 |
| | 2.00 | 6 | 10.5 | 10.5 | 22.8 |
| | 3.00 | 26 | 45.6 | 45.6 | 68.4 |
| | 4.00 | 18 | 31.6 | 31.6 | 100.0 |
| | Total | 57 | 100.0 | 100.0 | |

**sector**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | 1.00 | 3 | 5.3 | 5.3 | 5.3 |
| | 2.00 | 2 | 3.5 | 3.5 | 8.8 |
| | 3.00 | 1 | 1.8 | 1.8 | 10.5 |
| | 4.00 | 2 | 3.5 | 3.5 | 14.0 |
| | 5.00 | 8 | 14.0 | 14.0 | 28.1 |
| | 6.00 | 2 | 3.5 | 3.5 | 31.6 |
| | 7.00 | 36 | 63.2 | 63.2 | 94.7 |
| | 8.00 | 3 | 5.3 | 5.3 | 100.0 |
| | Total | 57 | 100.0 | 100.0 | |

# Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | cv | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| q1.1 | 10.98 | 4.5614 | .50063 |
| q1.2 | 20.04 | 4.0000 | .80178 |
| q1.3 | 10.19 | 4.6667 | .47559 |
| q1.4 | 11.06 | 4.5439 | .50250 |
| q1.5 | 11.28 | 4.4561 | .50250 |
| q1.6 | 42.13 | 3.1754 | 1.33795 |
| q1.7 | 17.96 | 4.2456 | .76253 |
| q1.8 | 13.38 | 4.3509 | .58221 |
| q1.9 | 16.49 | 3.9649 | .65370 |
| q1.10 | 10.36 | 4.6491 | .48149 |
| q1.11 | 10.64 | 4.6140 | .49115 |
| q1.12 | 11.07 | 4.3509 | .48149 |
| q1.13 | 2.66 | 4.9825 | .13245 |
| q1_1_13 | 3.39 | 4.3509 | .14755 |
| Valid N (listwise) | 57 | | |

# Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | cv | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| q2.1 | 10.88 | 4.5789 | .49812 |
| q2.2 | 19.46 | 4.0526 | .78878 |
| q2.3 | 12.77 | 4.4561 | .56915 |
| q2.4 | 10.36 | 4.6491 | .48149 |
| q2.5 | 11.28 | 4.4386 | .50063 |
| q2.6 | 33.43 | 3.0175 | 1.00873 |
| q2.7 | 9.82 | 4.7018 | .46155 |
| q2.8 | 30.89 | 3.7719 | 1.16523 |
| q2.9 | 9.61 | 4.7193 | .45334 |
| q2.10 | 10.36 | 4.6491 | .48149 |
| q2.11 | 15.05 | 4.1053 | .61772 |
| q2.12 | 13.88 | 4.2982 | .59656 |
| q2.13 | 27.43 | 3.3158 | .90943 |
| q2_1_13 | 5.45 | 4.2119 | .22952 |
| Valid N (listwise) | 57 | | |

# Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | cv | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| q3.1 | 10.98 | 4.5614 | .50063 |
| q3.2 | 10.19 | 4.6667 | .47559 |
| q3.3 | 10.98 | 4.3333 | .47559 |
| q3.4 | 11.19 | 4.5088 | .50437 |
| q3.5 | 14.14 | 4.4035 | .62277 |
| q3.6 | 24.74 | 3.5789 | .88534 |
| q3.7 | 11.06 | 4.5439 | .50250 |
| q3.8 | 13.55 | 4.5965 | .62277 |
| q3.9 | 12.06 | 4.4386 | .53511 |
| q3.10 | 21.74 | 3.4912 | .75882 |
| q3.11 | 28.32 | 3.3860 | .95906 |
| q2.13 | 27.43 | 3.3158 | .90943 |
| q3_1_12 | 4.64 | 4.2427 | .19688 |
| Valid N (listwise) | 57 | | |

# Reliability

# Scale : ALL VARIABLES

**Case Processing Summary**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Cases | Valid | 57 | 100.0 |
| | Excluded[a] | 0 | .0 |
| | Total | 57 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .892 | 12 |

**Item-Total Statistics**

| | Scale Mean if Item Deleted | Scale Variance if Item Deleted | Corrected Item-Total Correlation | Cronbach's Alpha if Item Deleted |
|---|---|---|---|---|
| q1.2 | 35.1579 | 57.600 | .392 | .893 |
| q1.3 | 35.2807 | 56.991 | .453 | .890 |
| q1.4 | 35.4561 | 53.753 | .642 | .881 |
| q1.5 | 35.4386 | 52.965 | .586 | .884 |
| q1.6 | 35.4211 | 53.605 | .649 | .881 |
| q1.7 | 35.4912 | 52.112 | .730 | .877 |
| q1.8 | 35.6491 | 51.875 | .652 | .880 |
| q1.9 | 35.7018 | 52.642 | .588 | .884 |
| q1.10 | 35.7895 | 51.133 | .698 | .878 |
| q1.11 | 35.6667 | 52.012 | .674 | .879 |
| q1.12 | 35.7719 | 52.572 | .654 | .880 |
| q1.13 | 35.8596 | 53.766 | .495 | .890 |

# Reliability

# Scale: ALL VARIABLES

**Case Processing Summary**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Cases | Valid | 57 | 100.0 |
| | Excluded[a] | 0 | .0 |
| | Total | 57 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .873 | 12 |

**Item-Total Statistics**

| | Scale Mean if Item Deleted | Scale Variance if Item Deleted | Corrected Item-Total Correlation | Cronbach's Alpha if Item Deleted |
|---|---|---|---|---|
| q2.1 | 36.2807 | 58.384 | .565 | .863 |
| q2.2 | 36.1404 | 59.266 | .578 | .862 |
| q2.3 | 36.0175 | 58.446 | .584 | .861 |
| q2.4 | 35.9123 | 56.724 | .683 | .855 |
| q2.5 | 36.0702 | 55.852 | .717 | .852 |
| q2.6 | 36.1228 | 55.967 | .687 | .854 |
| q2.7 | 36.1579 | 54.421 | .679 | .855 |
| q2.8 | 35.3684 | 62.701 | .315 | .878 |
| q2.9 | 35.7193 | 61.741 | .432 | .870 |
| q2.10 | 35.8772 | 62.003 | .504 | .866 |
| q2.11 | 36.0526 | 60.979 | .570 | .863 |
| q2.12 | 36.1754 | 61.147 | .430 | .871 |

# Reliability

# Scale: ALL VARIABLES

**Case Processing Summary**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Cases | Valid | 57 | 100.0 |
| | Excluded[a] | 0 | .0 |
| | Total | 57 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .917 | 10 |

**Item-Total Statistics**

| | Scale Mean if Item Deleted | Scale Variance if Item Deleted | Corrected Item-Total Correlation | Cronbach's Alpha if Item Deleted |
|---|---|---|---|---|
| q3.1 | 27.5789 | 47.034 | .574 | .915 |
| q3.2 | 27.7193 | 46.063 | .672 | .910 |
| q3.3 | 27.6842 | 44.113 | .754 | .905 |
| q3.4 | 27.7895 | 44.312 | .762 | .905 |
| q3.5 | 27.6491 | 43.125 | .760 | .905 |
| q3.6 | 27.4035 | 43.138 | .673 | .912 |
| q3.7 | 27.4912 | 44.040 | .763 | .905 |
| q3.8 | 27.5439 | 45.395 | .773 | .905 |
| q3.9 | 27.5088 | 46.826 | .731 | .908 |
| q3.10 | 27.4737 | 48.325 | .504 | .919 |

# Reliability

# Scale: ALL VARIABLES

**Case Processing Summary**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Cases | Valid | 57 | 100.0 |
| | Excluded[a] | 0 | .0 |
| | Total | 57 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .929 | 35 |

**Item-Total Statistics**

| | Scale Mean if Item Deleted | Scale Variance if Item Deleted | Corrected Item-Total Correlation | Cronbach's Alpha if Item Deleted |
|---|---|---|---|---|
| q1.4 | 107.6140 | 358.848 | .380 | .928 |
| q1.5 | 107.5965 | 359.138 | .311 | .929 |
| q1.6 | 107.5789 | 360.391 | .332 | .929 |
| q1.7 | 107.6491 | 356.768 | .416 | .928 |
| q1.8 | 107.8070 | 356.051 | .384 | .928 |
| q1.9 | 107.8596 | 350.516 | .519 | .927 |
| q1.10 | 107.9474 | 347.122 | .609 | .926 |
| q1.11 | 107.8246 | 346.826 | .650 | .925 |
| q1.12 | 107.9298 | 345.745 | .700 | .925 |
| q1.13 | 108.0175 | 344.053 | .668 | .925 |
| q2.1 | 107.9649 | 343.249 | .671 | .925 |
| q2.2 | 107.8246 | 350.540 | .549 | .927 |
| q2.3 | 107.7018 | 352.642 | .456 | .928 |
| q2.4 | 107.5965 | 352.495 | .451 | .928 |
| q2.5 | 107.7544 | 351.117 | .470 | .927 |
| q2.6 | 107.8070 | 352.016 | .435 | .928 |
| q2.7 | 107.8421 | 343.921 | .549 | .927 |
| q2.8 | 107.0526 | 368.229 | .073 | .932 |
| q2.9 | 107.4035 | 364.745 | .181 | .930 |
| q2.10 | 107.5614 | 357.786 | .441 | .928 |
| q2.11 | 107.7368 | 355.197 | .511 | .927 |
| q2.12 | 107.8596 | 347.301 | .612 | .926 |
| q2.13 | 107.8421 | 352.135 | .482 | .927 |
| q3.1 | 107.8772 | 348.003 | .672 | .925 |
| q3.2 | 108.0175 | 348.660 | .667 | .925 |
| q3.3 | 107.9825 | 343.410 | .745 | .924 |
| q3.4 | 108.0877 | 347.689 | .646 | .926 |
| q3.5 | 107.9474 | 347.194 | .587 | .926 |
| q3.6 | 107.7018 | 351.999 | .418 | .928 |
| q3.7 | 107.7895 | 353.991 | .459 | .928 |
| q3.8 | 107.8421 | 353.528 | .550 | .927 |
| q3.9 | 107.8070 | 355.159 | .563 | .927 |
| q3.10 | 107.7719 | 352.786 | .567 | .926 |
| q3.11 | 107.7193 | 357.134 | .501 | .927 |
| q3.12 | 107.8947 | 352.953 | .545 | .927 |

## Explore

**Descriptives**

| | | | Statistic | Std. Error |
|---|---|---|---|---|
| حجم الشركه | Mean | | 9.1819 | .11845 |
| | 95% Confidence Interval for Mean | Lower Bound | 8.9447 | |
| | | Upper Bound | 9.4192 | |
| | 5% Trimmed Mean | | 9.1795 | |
| | Median | | 9.2210 | |
| | Variance | | .800 | |
| | Std. Deviation | | .89428 | |
| | Minimum | | 7.53 | |
| | Maximum | | 10.97 | |
| | Range | | 3.44 | |
| | Interquartile Range | | 1.30 | |
| | Skewness | | -.006 | .316 |
| | Kurtosis | | -.731 | .623 |
| معدل العائد على الأصول | Mean | | 7.2719 | 1.11636 |
| | 95% Confidence Interval for Mean | Lower Bound | 5.0356 | |
| | | Upper Bound | 9.5083 | |
| | 5% Trimmed Mean | | 6.1267 | |
| | Median | | 4.0000 | |
| | Variance | | 71.036 | |
| | Std. Deviation | | 8.42831 | |
| | Minimum | | 1.00 | |
| | Maximum | | 40.00 | |
| | Range | | 39.00 | |
| | Interquartile Range | | 7.00 | |
| | Skewness | | 2.233 | .316 |
| | Kurtosis | | 4.926 | .623 |
| معدل العائد على حق الملكية | Mean | | 17.8175 | 2.08390 |
| | 95% Confidence Interval for Mean | Lower Bound | 13.6430 | |
| | | Upper Bound | 21.9921 | |
| | 5% Trimmed Mean | | 16.3187 | |
| | Median | | 13.0000 | |
| | Variance | | 247.530 | |
| | Std. Deviation | | 15.73310 | |
| | Minimum | | 1.00 | |
| | Maximum | | 70.00 | |
| | Range | | 69.00 | |
| | Interquartile Range | | 17.00 | |
| | Skewness | | 1.443 | .316 |
| | Kurtosis | | 1.696 | .623 |
| كثافةرأس المال | Mean | | 10.4367 | 2.64360 |
| | 95% Confidence Interval for Mean | Lower Bound | 5.1409 | |
| | | Upper Bound | 15.7324 | |
| | 5% Trimmed Mean | | 6.9771 | |
| | Median | | 4.2000 | |
| | Variance | | 398.353 | |
| | Std. Deviation | | 19.95878 | |
| | Minimum | | .80 | |
| | Maximum | | 130.00 | |
| | Range | | 129.20 | |
| | Interquartile Range | | 9.58 | |
| | Skewness | | 4.455 | .316 |
| | Kurtosis | | 23.709 | .623 |
| دخل التشغيل | Mean | | .5451 | .11162 |
| | 95% Confidence Interval for Mean | Lower Bound | .3215 | |
| | | Upper Bound | .7687 | |
| | 5% Trimmed Mean | | .4164 | |
| | Median | | .2800 | |
| | Variance | | .710 | |
| | Std. Deviation | | .84270 | |
| | Minimum | | .01 | |
| | Maximum | | 5.70 | |
| | Range | | 5.69 | |
| | Interquartile Range | | .55 | |
| | Skewness | | 4.536 | .316 |
| | Kurtosis | | 25.523 | .623 |
| رافعة التمويل | Mean | | 41.2877 | 3.03285 |
| | 95% Confidence Interval for Mean | Lower Bound | 35.2122 | |
| | | Upper Bound | 47.3633 | |
| | 5% Trimmed Mean | | 40.8528 | |
| | Median | | 42.0000 | |
| | Variance | | 524.297 | |
| | Std. Deviation | | 22.89754 | |
| | Minimum | | 3.00 | |
| | Maximum | | 88.00 | |
| | Range | | 85.00 | |
| | Interquartile Range | | 38.00 | |
| | Skewness | | .143 | .316 |
| | Kurtosis | | -.911 | .623 |

**Correlations**

| | | Ny_1 | q1.1_13 | q2.1_13 | q3.1_12 | x.1 | x.2 | x.3 | x.4 | x.5 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Pearson Correlation | Ny_1 | 1.000 | .375 | .266 | .428 | .584 | .018 | .363 | .182 | -.470 |
| | q1.1_13 | .375 | 1.000 | .211 | .185 | .108 | -.329 | .010 | -.192 | -.040 |
| | q2.1_13 | .266 | .211 | 1.000 | -.379 | -.009 | -.074 | .136 | -.028 | -.026 |
| | q3.1_12 | .428 | .185 | -.379 | 1.000 | .177 | -.139 | .024 | .053 | -.244 |
| | x.1 | .584 | .108 | -.009 | .177 | 1.000 | .000 | .000 | .000 | -.379 |
| | x.2 | .018 | -.329 | -.074 | -.139 | .000 | 1.000 | -.200 | .270 | .251 |
| | x.3 | .363 | .010 | .136 | .024 | .000 | -.200 | 1.000 | .230 | .000 |
| | x.4 | .182 | -.192 | -.028 | .053 | .000 | .270 | .230 | 1.000 | .018 |
| | x.5 | -.470 | -.040 | -.026 | -.244 | -.379 | .251 | .000 | .018 | 1.000 |
| Sig. (1-tailed) | Ny_1 | . | .002 | .023 | .000 | .000 | .447 | .003 | .088 | .000 |
| | q1.1_13 | .002 | . | .057 | .084 | .213 | .006 | .471 | .076 | .385 |
| | q2.1_13 | .023 | .057 | . | .002 | .473 | .293 | .157 | .418 | .423 |
| | q3.1_12 | .000 | .084 | .002 | . | .094 | .151 | .429 | .348 | .033 |
| | x.1 | .000 | .213 | .473 | .094 | . | .500 | .500 | .500 | .002 |
| | x.2 | .447 | .006 | .293 | .151 | .500 | . | .068 | .021 | .030 |
| | x.3 | .003 | .471 | .157 | .429 | .500 | .068 | . | .042 | .500 |
| | x.4 | .088 | .076 | .418 | .348 | .500 | .021 | .042 | . | .448 |
| | x.5 | .000 | .385 | .423 | .033 | .002 | .030 | .500 | .448 | . |
| N | Ny_1 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 |
| | q1.1_13 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 |
| | q2.1_13 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 |
| | q3.1_12 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 |
| | x.1 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 |
| | x.2 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 |
| | x.3 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 |
| | x.4 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 |
| | x.5 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 | 57 |

**Tests of Normality**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistic | df | Sig. | Statistic | df | Sig. |
| حجم الشركه | .056 | 57 | .200* | .979 | 57 | .436 |
| معدل العائد على الأصول | .232 | 57 | .000 | .707 | 57 | .000 |
| معدل العائد على حق الملكية | .164 | 57 | .001 | .845 | 57 | .000 |
| كثافة رأس المال | .315 | 57 | .000 | .480 | 57 | .000 |
| دخل التشغيل | .263 | 57 | .000 | .534 | 57 | .000 |
| رافعة التمويل | .093 | 57 | .200* | .966 | 57 | .111 |

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

# Regression

**Variables Entered/Removed[b]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | x.5, x.3, q1.1_13, q2.1_13, x.4, x.1, x.2, q3.1_12[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Ny_1

**Model Summary[b]**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .932[a] | .868 | .846 | .560 |

a. Predictors: (Constant), x.5, x.3, q1.1_13, q2.1_13, x.4, x.1, x.2, q3.1_12

b. Dependent Variable: Ny_1

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 99.094 | 8 | 12.387 | 39.516 | .000[a] |
| | Residual | 15.046 | 48 | .313 | | |
| | Total | 114.140 | 56 | | | |

a. Predictors: (Constant), x.5, x.3, q1.1_13, q2.1_13, x.4, x.1, x.2, q3.1_12

b. Dependent Variable: Ny_1

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. | Collinearity Statistics | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | | Tolerance | VIF |
| 1 | (Constant) | -2.488 | .498 | | -5.001 | .000 | | |
| | q1.1_13 | .328 | .067 | .297 | 4.936 | .000 | .759 | 1.318 |
| | q2.1_13 | .332 | .063 | .324 | 5.306 | .000 | .737 | 1.357 |
| | q3.1_12 | .355 | .057 | .391 | 6.255 | .000 | .704 | 1.420 |
| | x.1 | .378 | .058 | .374 | 6.470 | .000 | .822 | 1.216 |
| | x.2 | .331 | .064 | .322 | 5.169 | .000 | .708 | 1.413 |
| | x.3 | .359 | .058 | .356 | 6.248 | .000 | .846 | 1.183 |
| | x.4 | .064 | .058 | .064 | 1.098 | .278 | .820 | 1.219 |
| | x.5 | -.294 | .061 | -.295 | -4.841 | .000 | .740 | 1.351 |

a. Dependent Variable: Ny_1

**Collinearity Diagnostics[a]**

| Model | Dimension | Eigenvalue | Condition Index | Variance Proportions | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | (Constant) | q1.1_13 | q2.1_13 | q3.1_12 | x.1 | x.2 | x.3 | x.4 | x.5 |
| 1 | 1 | 7.717 | 1.000 | .00 | .00 | .00 | .00 | .00 | .00 | .00 | .00 | .00 |
| | 2 | .324 | 4.884 | .00 | .04 | .00 | .10 | .07 | .07 | .00 | .02 | .12 |
| | 3 | .262 | 5.423 | .00 | .07 | .17 | .09 | .01 | .07 | .02 | .06 | .01 |
| | 4 | .205 | 6.134 | .00 | .09 | .03 | .06 | .01 | .01 | .19 | .14 | .15 |
| | 5 | .198 | 6.236 | .00 | .00 | .06 | .07 | .23 | .09 | .20 | .02 | .05 |
| | 6 | .119 | 8.053 | .00 | .08 | .09 | .03 | .28 | .00 | .25 | .35 | .12 |
| | 7 | .088 | 9.339 | .00 | .17 | .22 | .28 | .18 | .16 | .04 | .36 | .09 |
| | 8 | .066 | 10.774 | .00 | .49 | .22 | .14 | .08 | .48 | .23 | .04 | .26 |
| | 9 | .019 | 20.099 | 1.00 | .04 | .20 | .23 | .13 | .11 | .06 | .02 | .21 |

a. Dependent Variable: Ny_1

## Charts

**Histogram**

**Dependent Variable: Ny_1**

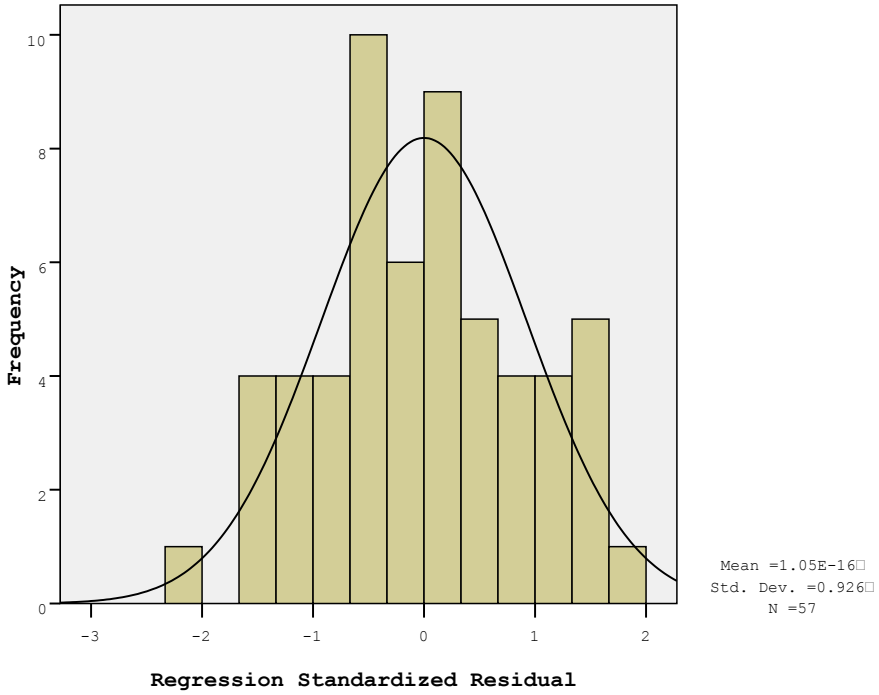

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual

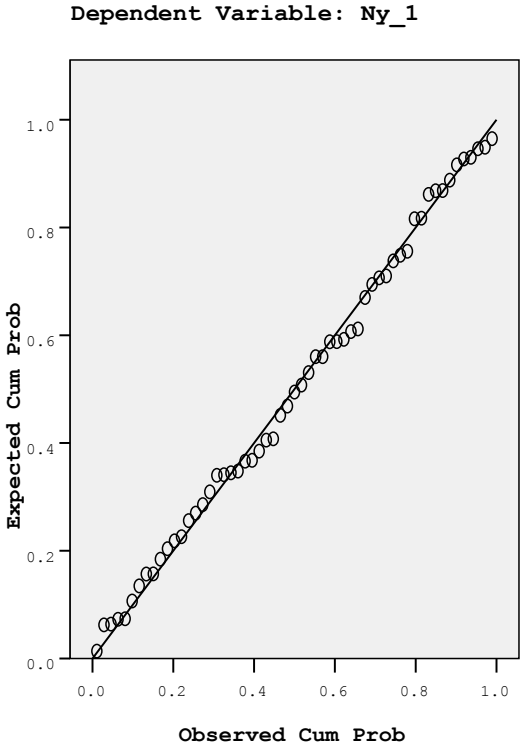


# NPar Tests

**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**

| | | Unstandardized Residual |
|---|---|---|
| N | | 57 |
| Normal Parameters[a,b] | Mean | .0000000 |
| | Std. Deviation | .51834488 |
| Most Extreme Differences | Absolute | .056 |
| | Positive | .056 |
| | Negative | -.055 |
| Kolmogorov-Smirnov Z | | .420 |
| Asymp. Sig. (2-tailed) | | .994 |

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

**Suez Canal University**

**Faculty of Commerce**

**Accounting Department**

# Measuring the Effect of Applying the Egyptian Index of Corporate Responsibility for Sustainable Development to Tune up the Financial Performance with a Field Study on the Egyptian Companies listed on the Stock Market

Submitted by

**Researcher \ Gamal Kamel Mohamed Abdelrahim**

Supervision

**Prof.Dr.\Sayed Abd Elfattah Saleh**

Professor of Financial Accounting

Faculty Deputy of Higher Studies and Researches

**Prof.Dr.\Ahmed Zaki Hussein**

Professor of Accounting and Auditing

Chairman of Accounting Department

**2015**

## Introduction

Currently, the world is facing two major problems with the current model of development, the first of which is that many of the natural resources that we deem their existence among the postulates are subject to depletion in the near future, and the second, is the problem of increasing pollution suffered by our environment recently resulting from the huge amount of harmful wastes we produce. As a result, the increasing pressures contributed to the consideration of another model of development that protects the current natural resources for the coming generations, and decreasing the harmful wastes and emissions that was then called “sustainable development”. The term sustainable development was approved by the international community in the Earth Summit in Brazil 1992 to mean “fulfilling the needs of the current generation without prejudice to the rights of the coming generations in life on a level not under the level we live in”.

The main idea on which the agenda of the twenty-one century was built is sustainable development, and the concept of sustainable development is of multi uses and of various meanings, as some treat sustainable development as an ethical vision matching the interests of the new global system, and some think that sustainable development is a developmental model and a different alternative for the capitalistic industrial model or may be a method for fixing the errors and problems of that model in its relation with the environment to satisfy its needs, and for integrating environment and development[1].

[1]Omar AlhussienyAbdelsalam, Ghada Farouk Hasan, “ impact of decentralization of urban management and decision making support on establishing the urban sustainable development corners of the targeted areas”, Arabic Regional Conference, improving

The Egyptian government realized the importance of adopting and preparing a national strategy for sustainable development to bring harmony among the economic and social policies and plans and the various constituents of environment in the country, aiming at providing rational economic and social development that is environmentally consistent for the good of the coming generations. For that, a sustainable development committee was formed to cooperate with all the other concerned parties to set a common strategy for the process of sustainable development.

The committee undertakes several tasks represented in approving the national policies of sustainable development and integrating the environment issues in the sector of development and services, and reviewing and approving the national strategy of sustainable development, in addition to endorsing the plans and requirements of providing the technical assistance for all the national entities concerned with attaining sustainable development, and assessing and endorsing the work and finance plans suggested by the technical secretary according to the priorities of national work plans, and determining the position of Egypt in the field of sustainable development on the relative organizations level[1].

## Problem of the research

The concept of companies responsibility has developed considerably at the outset of the current century, as it became

---

life conditions through urban development "General Organization for Physical Planning", Cairo, December 2003

[1]National Committee of Sustainable Development, " towards a national strategy of sustainable development: document of national strategy of sustainable development framework and the methodology of preparing its indexes", State Ministry of Environment Affairs, Presidency of the Council of Ministers, Arab Republic of Egypt, 2007

a commitment on the private sector companies to contribute to the sustainable development through the work with the employees, clients, suppliers, shareholders and the society as a whole for improving the standard of living in a way attaining the objectives of shareholders and serving the sustainable development all together.

The evaluation of the companies registered in the stock exchange is no more depending on their profitability only, also, these companies do not depend on their financial positions only to build their reputation, as modern concept have appeared sustaining the creation of work environment able to handle the variables of modern work environment, among the most important of these concepts the concept of "companies responsibility", as the role of private sector companies became pivotal in the process of development, and the companies registered in the stock exchange realized that they are not isolated from the surrounding environment, and observed the necessity of expanding their activity to include more than the production activities, such as society and environment, and the necessity of considering the three sides defined by the World Business Council for Sustainable Development, economic growth, social advancement and environment protection[1].

The informational content for disclosing the Egyptian index is described as a group of information the stock exchange management tries to send to the various concerned parties in the company especially the investors in the securities regarding the level of governance and environmental performance and

[1]Foad Mohamed Issa, "social responsibility of private sector in Egypt: empirical study for measuring and evaluating the social responsibility of companies", third annual conference for social responsibility of companies, Ministry of Investment, Cairo, March 2010, p 1-40

the social performance and human rights. Therefore, the informational content of the companies responsibility provides the management expectations of the futuristic performance of the company, in the shade of the fast response to the market shares prices, provided that there is a group of financial investment analysts who realize the meaning of the indications reflected by the ability of the current performance to predict the futuristic performance.

The index of companies responsibility is based on the stakeholders theory that states that the main goal of business organizations is represented in generating and maximizing the value for each person or group that has an interest in the processes executed by business organizations for attaining their objectives such as protecting the shares, and the lenders, the suppliers, the clients, the workers and the society as a whole.

According to these facts, the problem of harmonization between the theory and the application appears. On the level of theory, the problem of agency cost appears, that is summarized in the behaviour of the management and its ability to accomplish the interest of the investors in company stability and its expected growth rates, through interpreting this behaviour in the disclosed information in the financial reports of the company. Also, the informational content of social and environmental responsibility and companies governance loses its value in the shade of efficient market assumption, as there is no informational advantage that can be attained by any one dealing in the market[1].

[1]Dr.GalalAabd, "impact of published financial information on shares prices: empirical study on the Saudi Stock Exchange", Faculty of Commerce Journal for Scientific Research, Faculty of Commerce, University of Alexandria, second Vol., 2005, second issue, p 71-81

As for the application level, the problem becomes more complex in its characteristics, as there are many parties of the securities investors with different abilities to precisely express the indications sent by the management in the financial reports of the company, and the ability to transform these indications into information with economic value dependable in assessing the informational content of company responsibility at any change of market prices in the stock exchange. Then, prediction errors appear generating what is called sudden profits. hence, financial reports aim at reporting the management agency that bears two responsibilities the first of which is towards the shareholders and the second is towards the society to attain the social goals, so, the accounting message extends to include the optional disclosure for environmental activities and the social responsibility and the governance level of the companies registered in the stock exchange[1].

In 23 of March 2010, Egyptian Stock Exchange in cooperation with Standard & Poor's and Egyptian Trainers Center has released the Egyptian index for rating the performance of the companies registered in the Egyptian Stock Exchange in the field of transparency and disclosure which bases its ratings according to the social and environmental responsibility and governance of companies, and it is deemed a good opportunity for studying the consistency of companies strategies with the developmental objectives of the country, as well as evaluating the companies performance in relation to the main axes of companies responsibilities which include governance and corruption fighting and environment protection and contributing to the development of the society and protecting

[1] The Institute of Chartered Accountants in England & Wales. (2004) "Information for Better Markets, Sustainability; the Role of the Accountants", ICAEW pp. 25: 45.

the rights of the ones dealing with the company from workers and suppliers, which makes Egypt the first Arabic and African country to apply this index, and the second on the level of emerging markets[1].

Therefore, the research problem is summarized in the severe lack of studies on the level of advanced and emerging markets that observed the examination and evaluation of the relation between the Egyptian index of governance and social and environmental responsibility and its impact on the financial performance of the firm and its market value. Hence, the main question of the research is: **is there a fundamental relation with moral impact between company's governance and social and environmental responsibility and the financial performance of the firm and its market value?.**

The following sub questions are derived from this question:

1. What are the rules and standards of companies governance that have an important impact on the financial performance of the firm and its market value?
2. What are the measures and indications of the social responsibility that have an important impact on the financial performance of the firm and its market value?
3. What are the measures and indications of the environmental responsibility that have an important impact on the financial performance of the firm and its market value?
4.

[1]Egyptian Center for Companies Responsibility, "measuring social responsibility practices and their disclosure: towards a competitive sustainable environment", third annual conference of companies social responsibility", Ministry of Investment, Cairo, March 2010

## Objective of the research:

The research aims at building a proposed model for the Egyptian index of companies responsibility measurement on the process of the financial performance of these companies registered in the Stock Exchange, for a sample of 30 companies representing all the companies of the index registered in the Egyptian Stock Exchange, and another 30 companies from outside the index, during a specific period determined by the researcher later to determine the effect of the Egyptian index of companies responsibility constituents on the measurement of financial control of these companies.

## Importance of the research:

This research is deemed among the first researches – to the knowledge of the researcher – that examines the measurement of the Egyptian index of companies responsibility on the financial performance control of these companies, and the importance of this research is represented in the following points:

1- It is deemed among the few researches examining the issue of measuring the impact of the Egyptian index of companies responsibility on the process of financial control within these companies.

2- The subject of this research is in line with the global pattern of the role of the private capital in the sustainable development.

3- This research contributes to the identification of the reality of the optional disclosure for the social and environmental responsibility and the rules and measures of companies governance.

4- This research helps providing the entities responsible for setting the accounting standards in Egypt with the information that help them in the development of a framework for preparing and presenting the financial reports for providing the information that help the companies in fulfilling their social and environmental responsibility and companies governance and regulating the financial performance within these companies.

## Hypotheses of the research

For the purpose of the research, it depends on examining the validity of the next hypothesis:

## Main hypothesis of the research:

There is a positive moral effect for the Egyptian index of companies responsibility constituents and between controlling the financial performance in these companies.

From this main hypothesis several sub hypotheses branch that may be indicated as follows:

## First sub hypothesis:

There is a positive moral effect between the sub index of the rules and measures of companies governance and controlling the financial performance in these companies.

## Second sub hypothesis:

There is a positive moral effect between the sub index of the social responsibility and controlling the financial performance in these companies.

**Third sub hypothesis:**

There is a positive moral effect between the sub index of the environmental responsibility and controlling the financial performance in these companies.

**Limits of the research:**

As the objective of the research is to measure the impact of the Egyptian index of companies responsibility on the process of financial control in these companies, the research limits are represented in the fact that it examines the following:

1- Responsibility practices of the unregistered companies in the stock exchange
2- Measuring the efficiency of the Egyptian Stock Exchange with the significance of the Egyptian index of companies responsibility.
3- Problems of the Egyptian index of companies responsibility measurement for the purpose of the research only.

**Approach of the research:**

For the purpose of the research and to conclude the impact of the Egyptian index of companies responsibility on controlling the financial performance of these companies. The research approach will depend on:

Theoretical study:

In which the researcher depends on the writings and literature in the field of the research aiming at analyzing them and making use of them in forming the theoretical aspects of this research.

Field study

The field study depended on designing a questionnaire for actual data about the extent of applying the constituents of the Egyptian index by the companies (rules of governance, social responsibility, environmental responsibility), the researcher prepared it and distributed it on the sample companies, as well as a quantitative model (Dupont Model) for measuring the financial performance process within these companies. And the research hypothesis were tested using the proper statistical methods using the statistical program package (SPSS).

**Plan of the research:**

The research will be divided into three chapters as follows:

**First chapter**: the Egyptian index of companies responsibility for sustainable development

**Second chapter**: the field study

**Third chapter**: control and financial measurement of the companies

Conclusion and results and recommendations

References.

Supplements Search